جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدرس النحوي

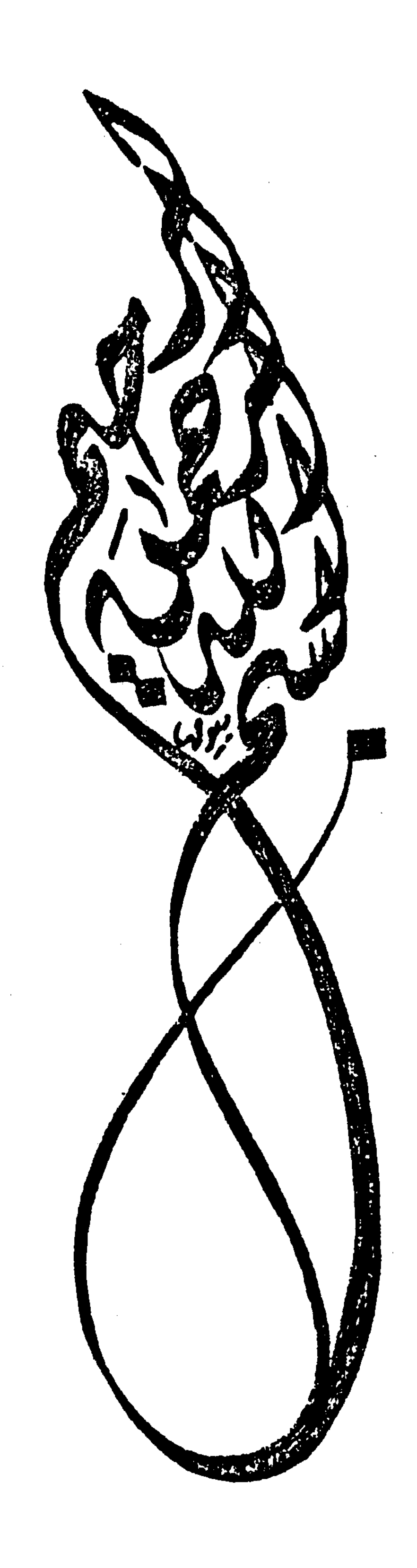
مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد
حماد بن محمد حامد الثمالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه : "شرح الجمل" .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالب : حمّاد بن محمد بن حامد الثمالي

ملخص البحث

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسين : القسم الأول الدراسة ، وهي تشتمل على فصلين .

الفصل الأول : ابن الفخار وآراؤه ، وفيه المباحث التالية : عصره - اسمه وشهرته وكنيته - صفاته والثناء عليه - حياته وتنقلاته - ثقافته - مؤلفاته - شيوخه - تلاميذه - وفاته - من يُعرف بابن الفخار .

الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل ، ويشتمل على المباحث التالية : توثيق نسبة الكتاب - منهج ابن الفخار في الشرح - مقارنة بين شرح ابن الفخار وشرحين من شروح الجمل - مصادره - شواهده - وأخيراً وصف النسخ .

أما القسم الثاني وهو تحقيق الكتاب ، فهو يشتمل على النص المحقق ، ثم على الفهارس الفنية المختلفة .

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبا عبدالله بن الفخار ينتحي إلى مذهب أهل البصرة ، مع الأخذ في بعض الأحيان بمذهب الكوفيين ، ورأيت أيضاً من خلال كتابه هذا أنه يقدر آراء سيبويه تقديراً كبيراً ، وله مع أبي القاسم الزجاجي صاحب الكتاب المشروح مواقف كثيرة يظهر في غالبها بمظهر الذابّ عن أبي القاسم الزجاجي .

ثم إنه أدرج في كتابه هذا كثيراً من آراء العلماء مشهورهم ومغمورهم، وناقش كثيرا منهم على تفاوتٍ ملحوظ في مناقشة أولئك ، فقد أطال مع ابن مالك ومع أبي حيان إطالة مفيدة كشفت عن شخصيته العلمية ، وكان في تلك المناقشات يناقش بأسلوب ملؤه الأدب والاحترام لأهل العلم .

ومن أهم ما يلاحظ في هذا الكتاب قلة الشواهد الشعرية قلة واضحة ، وهذا يرجع إلى أن أبا عبدالله بن الفخار يعتبر الشعر باب ضرورة لا يسع الناثرَ ارتكابُها .

ثم ظهر في هذا الكتاب أمر آخر هو من أكبر مزاياه ، ألا وهو كثرة القواعد العامة من مثل قوله : حمل النقيض على نقيضه - والدخول في أوسع البابين - وحمل المطلق على المقيد وغيرها كثير .

ويلاحظ أيضاً أن مؤلف هذا الكتاب ساق فيه قدراً كبيراً من النوازل النحوية تتمثل في بعض الحكايات التي كانت تقع له أو لغيره من العلماء ، دلت في بعض جوانبها على صورة ذلك العصر . والله الموفق ،،،

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
حماد بن محمد بن حامد الثمالي	د/ محمود محمد الطناحي	د/ محمد بن مريسي الحارثي

١٤٠٩/١١/١٧هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمـــــة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه ٠

وبعد : فانّ مجالَ تحقيقِ كتب الأوائِلِ من المجالات التى تكسب الباحـــــث خبرة وعلم بفقه على أولئك العلماء ؛ ولما لهذا المذهب من فوائد واضحة يكتسبهـــــا الباحث فاننى كنت أفكر فى كتاب من كتب النحو ليكون موضوعا لدراسة المرحلـــــة التى كنت أنوى الالتحاق بها ، فكان من الكتب التى وقعت تحت يديّ نسختان مـــــن شرح جمل الزجاجى لأبي عبدالله بن الفخّار البِيْرِي ، تفضل الاخ الدكتور عيّاد الثبيتـــي باعارتي إياهما،وكانت إحداهما من مخطوطات مكتبة عبدالحي الكتاني ضمن الخزانـــــة العامة بالرّباط ، والثانية من مخطوطات الزاوية الحمزية بالخزانة العامة أيضا ، وبعـــــد مراجعتهما مراجعة طويلة ـ لأقف على تصوير واضح لشخصية ابن الفخّار العلمية ـ وجـــدت أنه عالما من علماء القرن الثامن المتميزين الذين أسهموا فى دراسة النحو بجهود كبيـــرة كان نتاجها كتابه هذا ، فكان يصحب ذلك مراجعة لكتب التراجم التى ترجمت لــــــه، فرأيتها تضعه فى منزلة عَلِيَّةٍ قَلَّ أن يزاحمه عليها أحد فى تلك الفترة ، فرأيت فـــــى تحقيق هذا الكتاب ودراسته كشفا عن عَلَمٍ من أعلام النحو قلّ أن يعرفه أحد فى عصرنـــــا هذا مع غزارة علمه ، وفيه أيضاً كشف عن كتاب له مميزاته وخصائصه التى منها كثـــــرة ذكر الاصول والقواعد العامة ، وكثرة التوجيهات الجليلة ، وذكر لكثير من الاخبـــــــار والحكايات الطريفة التى تخلو منها كثير من كتب النحو ، هذا بالاضافة الى شذوذ عــــن نَسَقِ التأليفاتِ المطولات فى النحو ، اذ أن هذا الشرح قَلَّلَ مؤلفهُ فيه الاستشهادَ بالشعــــر قلة ملفتة للنظر ٠

وبعد جمع نسخ الكتاب بدأت فى تحقيقه ، ثم استقر مخطط تحقيقه على أن يكـــون فى قسمين :

قسم للتحقيق ، وقسم للدراسة ٠

فكان منهج التحقيق أن جعلت مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتانى التى فى الخزانة العامة بالرّباط رقم ١٦٦٤ أصلاً ، ثم قابلت النسختين الاخريين عليها ، ومازادت بـــــه النسختان وضعته بين قوسين مربعين [ ] ثم أشرت الى النسخة صاحبة الزيـــــادة ،

وهناك زيادات يسيرة جدا زدتها من عندى ، ليستقيم الكلام وضعتها أيضا بين ذينك القوسين
اما الزيادات الكبيرة التى يزيد بها الاصل فاننى أضعها بين رقمين متحدين أحدهما عند
أول تلك الزيادة والثانى عند اخرها ثم أشير الى أنها من الاصل ، أما الزيادات الصغيرة
التى يزيد بها الاصل فإنّنى أضع عليها رقماً واحداً ثم أشير إلى ذلك فى الهامش بما يحددها،
أما فروق النسخ التى لا تغير المعنى ، فاننى اثبت مافى الاصل ثم أشير الى ماعداه فى هامش
التحقيق وربما تركت بعض تلك الفروق دون اشارة وذلك فى مواضع قليلة ،وأما الفروق
ذات التأثير فى المعنى فالمثبت ماظهر لى صحته ثم أشير الى ماعداه فى الهوامش ، أما
الفروق الطويلة فاننى أثبت مافى الاصل واضعه بين رقمين متحدين ثم أشير الى ما عداه ،
إلاّ إنْ كان نصاً غير صحيح أو أقلَّ وضوحاً ، فعندئذ أضع فى المتن النص الصحيح أو الواضح
ثم أذكر نص الاصل فى الهامش ٠

هذه هى خطوات التحقيق التى سرت عليها لاقامة النص على صورة صحيحة أو قريبة
من الصحة ، يصحب تلك الخطوات أمورٌ أخرى من تخريج للشواهد المختلفة من آيات
وأحاديث وأقوال وأشعار قدر الوسع والطاقة ، ثم ربطت مسائل الكتاب بكتب النحو المختلفة
وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ماوجدت الى ذلك سبيلا ٠

أما القسم الاخر من البحث ، وهو قسم الدراسة ، فقد قسمته الى :

الفصل الاول : ابن الفخّار وآراؤه ، ويشتمل على المباحث التالية :

عصره ، اسمه ، حياته وتنقلاته ، ثقافته ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، من يعرف
بابن الفخار ٠

آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبى القاسم
الزجاجى ، اختياراته ، مخالفاته ، موقفه من البصريين والكوفيين ، توجيهاته ٠

الفصل الثانى : شرح ابن الفخّار للجمل ، وفيه المباحث التالية :

توثيق نسبة الكتاب ، منهج ابن الفخار فى شرح الجمل ، المقارنة بين شرحين من
شروح الجمل ، الاول شرح الجمل لابن عصفور ، والثانى البسيط لابن أبى الربيع ٠

مصادره ، شواهده ، وصف النسخ ، ثم أتبعت النص المحقق بالفهارس العلمية ٠

وبعد هذا ، فاننى أشكر الله تعالى شكرا كثيرا الذى أعان على اتمام هذا البحث
بهذه الصورة التى أرجو أن تكون قريبة من الصواب ٠

ثم أشكر سعادة المشرف على هذا البحث الدكتور محمود محمد الطناحي الذى كان لي عونا على اتمامه ، وكان مثالا للصدق والاخلاص والامانة ، فكافأه الله بما هو أهل له ٠

ثم أشكر الاخ الفاضل الدكتور عياد بن عيد الثبيتي على تفضله باعطائي صورتين من نسخ هذا الشرح هما نسخة مكتبة عبدالحى الكتاني ، وصورة نسخة مكتبة الزاوية الحمزية ، وكانت هاتان النسختان أولى مراحل التفكير في هذا البحث ، ثم أشكره على ماتفضل به من اعارتي بعض المراجع التي أفدت منها في عملي هذا ، فله مني الشكر ومن الله الاجر ٠

ثم انى اشكر الاخ الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدى على مبذله لي من مساعدة ذات أثر في هذا البحث ، فأشكره شكر الاخ وأتمنى له المثوبة والتوفيق ٠

ثم انى أشكر الاخ الفاضل الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مدير مركز البحث العلمي سابقا ، فقد كان له مساعدات اقدرها له وأشكره عليها فجزاه الله خيرا٠

ثم أشكر كلية اللغة العربية بجامعة ام القرى ممثلة في عميدها السابق الدكتور الفاضل عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور الفاضل محمد بن مريسى الحارثي ، اشكر هذه الكلية على مابذلته من مساعدات ظاهرة لطلابها ومن تذليل للعقبات التي تواجههم أرجولها اطراد النمو والتوفيق ٠

ثم أشكر معهد البحوث بجامعة ام القرى سابقا ولاحقا الذى وفر لطلاب العلم كثيرا من سبله فجعل الكثير من كتب الثقافة الاسلامية في متناول جميع من يصل اليه ٠ أسأل الله له التوفيق والسداد ، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

القسم الأول:

الدراسة

الفصل الأول

ابن الفخار وآراؤه

ويشتمل على المباحث التالية :

- عصره .
- اسمه ونسبه وشهرته وكنيته .
- صفات ابن الفخار والثناء عليه .
- حياته وتنقلاته .
- ثقافته .
- مؤلفاته .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- من يعرف بابن الفخار .
- آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبي اسحاق الزجاجي ، اختياراته ، مخالفات ابن الفخار ، موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

عصر ابن الفخار :

عاش ابن الفخار في ظل مملكة بني الأحمر ، في الفترة الواقعة في أواخر القرن السابع الى عام اربعة وخمسين وسبعمائة وهي أخصب فترات الثقافة العربية في تلك الأصقاع .

فقد شهدت تلك البقاع ساسة لهم عناية كبيرة بالعلم وأهله ، فهذا هو السلطان يوسف بن اسماعيل وابنه السلطان محمد يجريان على العلماء والمتعلمين جراية خاصة بهم ،ثم يجريان أيضا لهم جرايات أخر اضافية في حال قيامهم باعمال أخرى مع قيامهم بالتدريس (١) ،فضلا عن أن كثيرا منهم كانت له اهتمامات علمية فهذا محمد بن محمد بن يوسف ثاني ملوك بني نصرت : ٧٠١ هـ يقرض الشعر ،وله توقيعات تشذ عن الاحصاء (٢) ما يدل على أن له تصرف في الأدب واهتماما به.

وهذا ابنه محمد بن محمد بن محمد بن يوسف ثالث ملوك بني نصر كان له شعر " مستطرف من مثله بل يفضل به الكثير ممن ينتحل من الملوك الشعر" (٣) ، وهو الذى بنى المسجد الأعظم بغرناطة ،الذى كان منارا للعلم تجتمع فيه حلق الدروس في مختلف الفنون الثقافية ،يدرّس به نخبة من مدرسي غرناطة المشهورين ،الى جانب مدرسة غرناطة الآتية الذكر .

---

(١) تاريخ التعليم في الأندلس : ١٨٥.

(٢) الاحاطة : ١/٥٥٨.

(٣) اللمحة البدرية في الدولة النصرية : ٦١-٦٢ .

وبجانب عناية هذا الأمير بقرض الشعر ،فقد كان " يصغي اليه ويثيب عليه ،فيجيز الشعراء ... ويعرف مقادير العلماء "(١)

ومما يدل على أن امراء النصريين كان لهم اهتمام واضح بالعلم أنه نشأ في ظل دولتهم أعظم حدث علمي في الأندلس ، هو تشييد المدرسة النصرية أو " اليوسفية " نسبة الى الآمر ببنائها وهو يوسف بن اسماعيل الأول قد أمر بانشائها عام ٧٥٠ هـ وهي تدل على اهتمام بالغ بالعلم واهله ، ونتيجة لذلك الاهتمام فانه أسند القيام بانشائها الى أحد أكابر رجال الدولة في ذلك العصر وهو ابو النعيم رضوان النصرى الحاجب ،الذى وصفه ابن الخطيب بأنه حسنة الدولة النصرية ،وبعد ذلك فان هذا الحاجب قد " سبب اليها الفوائد ،ووقف عليها الرباع المغلة ، وانفرد بمنقبتها ،وجاءت نسيجه وحدها(٢) بهجة وظرفا وفخامة ،وجلب الماء الكثير اليها من النهر فأبد سقيه عليها "(٣) فكان الطلبة يتوافدون عليها حتى من أرباب المسيحية .

ثم رتب في هذه المدرسة مدرسيها وهم نخبة شيوخ العلم في ذلك الوقت ،وكان قد استقدم بعضهم من غير غرناطة ، فمن أولئك المدرسون في زمن ابن الفخار ابو زكريا بن هذيل الذى اشتهر بعلم الطب ، فقعد لتدريس الطب والأصول والفرائض(٤) ، وابن الفخار صاحبنا الذى انتصب فيها لتدريس النحو ،وابو عبدالله البيانى الذى كان يقرىء الفقه ،وانتصب للفتيا ،توفي عام ٧٥٣ هـ مدرسا بها(٥) ،

---

(١) الاحاطة ١/٥٤٥ .
(٢) هكذا في الاحاطة، والصواب: نسيج وحدها.
(٣) الاحاطة ١/٥٠٨ .
(٤) نفح الطيب ٥/٤٨٧-٤٩٧ .
(٥) الديباج المذهب ٢٩٧ .

وأبو عبدالله محمد بن احمد بن محمد العجيسى التلمساني ، قدم للأندلس عام ٧٤٨ ودرّس بالمدرسة ثم رحل الى المغرب في أواخر عام ٧٥٤هـ [١] ،ومنهم أبوعليّ الزواوى ،وسوف أترجم له في تلاميذ ابن الفخار - قدم للأندلس عام ٧٥٣ ، فتقدم مقرئا بالمدرسة تحت جراية نبيهة ،ونقل لسان الدين بن الخطيب حين وزارته الفقيه محمد بن محمد بن بيبش العبدرى من سبتة الى غرناطة ،وجعله مقرئا فشغل ذلك المنصب الى أن توفي سنة ٧٥٣هـ [٢] . وبالجملة ، فقد كان نتاج عصر تلك الدولة كثيراً من أهل العلم الذين تصدروا صفحات تاريخ تلك الحقبة من امثال ابن الخطيب وابن زمرك وابي الحسن البناهي ، وابن الفخار وابن بيبش العبدرى ،وأبي الفرج بن لب وغيرهم ممن سأذكرهم في شيوخ ابن الفخار أوفي تلاميذه .

---

(١) نيل الابتهاج ٢٦٨.

(٢) الاحاطة ٣/٢٧.

اسم ابن الفخار (١) ونسبه وشهرته وكنيته :

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد (٢) بن هذيل (٣) الخولاني البيري ويكنى بأبي عبدالله . فهو ينتسب إلى خولان القبيلة اليمنية ، وكان بإلبيرة منهم بعض البيوتات (٤) ، ثم ينسب الى إلبيرة ، وإلبيرة كورة كبيرة بالأندلس تضم عدة مدن منها غرناطة التي اقام فيها ابن الفخار آخر حياته ، وبها توفي .

وإلبيرة بقطع همزتها مع كسرها على وزن "كبريتة" كذا قال ياقوت (٥) ، وذكر ابن الجزري أنها بفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ، وبالراء ، ثم ذكر أنها " بيره " (٦) ظناً منه أن الألف واللام التي في أولها للتعريف ، وليست كذلك وانما هما من بنية الكلمة ، ولذا قال ياقوت : إنّ همزتَها همزةُ قطعٍ ، فعلى ذلك يكون النسب اليها ، " الإلْبيري " وكذلك ينسُب إليها ياقوت والسيوطي (٧) ، الا أن الكثير ينسب إليها فيقول " آلبيرى " .فيحذفون منها الألف واللام اللتين من بنائها ، ومنهم لسان الدين بن الخطيب (٨) ، والشاطبي (٩) ، والراعي (١٠) وغيرهم ، ويبدو أن ذلك طلبٌ للتخفيف .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٦-٣٩ ، وغاية النهاية ٢/ ٢٠٠-٢٠١ ، والدرر الكامنة ٤/ ٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٧٤ - ١٧٥ ، ونفح الطيب ٥/ ٣٥٥ - ٣٥٩ ، ٣٧٨ - ٣٨٢ ، ٣٨٣ وشذرات الذهب ٦/ ١٧٦ وشجرة النور الزكية ٢٢٨ ، ولابن الفخار ذكر في الافادات والانشادات انظره في فهارس الكتاب . وفي برنامج المنتورى : ٣ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ .
وفي فهرس السراج : ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٢ .

(٢) ذكر هذا الاسم السراج ، والمنتورى .

(٣) زيادة زاد بها المنتورى عن جميع من ترجم له .

(٤) جمهرة الانساب : ٤١٨ .

(٥) معجم البلدان " البيره " ١/ ٢٤٤ .

(٦) غاية النهاية ٢/ ٢٠٠ .

(٧) بغية الوعاة ١/ ١٧٤ .

(٨) الاحاطة ٣/ ٣٥ .

(٩) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

(١٠) الأجوبة المرضية ١١١ ، ١٣٤ ، ١٦٣ .

صفات ابن الفخار والثناء عليه :

قال لسان الدين : " كان فاضلا ،تقيا ،منقبضا ،عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، ... لا يأخذ [على التعليم] أجراً ،وخصوصاً فيما دون البداية الآن الجراية المعروفة ،مقتصداً في أحواله ،وقورا ،مفرط الطول نحيفا سريع الخطو ،قليل الالتفات والتعريج ،متوسط الزى ، متبذلا في معالجة ما يمتلكه بخارج البلد ،قليل الدهاء والتصنع ،غريب النزعة ، جامعا بين الحرص والقناعة " (١) ،وهو موصوف بحسن القَدّ والصورة . (٢)

ومما يدل على صلاحه ما ذكره ابو اسحاق الشاطبي ، من أنه دعا اللّه أن يريه إيّاه في المنام فيوصيه بوصية ينتفع بها في الحالة التي هو عليها من طلب العلم ،قال : فلما نمت تلك الليلة رأيت كأني أدخل عليه في داره التي كان يسكن بها ، فقلت له : يا سيدى أوصني ، فقال لي : لا تعترض على أحد . (٣)

ومن ذلك ما ذكره أبو عبدالله البلنسي قال : أصابت أبي أزمة شديدة لحقنا بسببها كرب شديد ،فبينما أنا ليلة نائم اذ أتاني رجل حسن القد والصورة أشبه رجل بالاستاذ ابن الفخار شيخنا فقال لي : أين دعاء الخضر ؟ ،فقلت له : وأين هو ؟ ،فقال لي : قل : " اللهم يا من لا يشغله سمع عن سمع ،ويا من لا يغلطه المسائل ،ويا من لا يتبرم من إلحاح الملحين أذقني بَرْدَ عفوك وحلاوة مغفرتك ،قال : وقد كنت حفظته قديما ونسيته ،فذكرته عند ذلك ،ثم قال : قل : " اللهم أدّعني

---

(١) الاحاطة ٣/٣٥-٣٦ .

(٢) الافادات والانشادات : ٩٤ .

(٣) الافادات والانشادات ٩٨ .

الدين واغنني من الفقر ، اللهم خر لي ، واختر لي ، فاني قد عجزت عن صلاح نفسي وفوضت لك أمري ".

ومن الأوصاف التي وُصِفَ بها ابْنُ الفخار : الاستاذ [(١)]، الآية الكبرى ، امام الجماعة وسيبويه العصر [(٢)] ، شيخ الجماعة ، الاستاذ رحلة الوقت [(٤)] ، امام العربية [(٥)] ، شيخ العصر [(٦)] ، الامام المجمع على امامته في فن العربية المفتوح عليه من الله فيها حفظا واضطلاعا ونقلا وتوجيها بما لا مطمع فيه لسواه . [(٧)]

الشيخ الفقيه الاستاذ الكبير النحوي الشهير [(٨)] ، الأستاذ الكبير العلم الخطير [(٩)] ، استاذ الجماعة ورئيس النحاة بغرناطة [(١٠)] ، وغير ذلك من الأوصاف التي ذكرها أكثر مترجميه .

ومما أثني عليه به ما رثاه به ابن حذلم حين وقف على قبره في يوم عيد وهي : [(١١)]

---

(١) الاحاطة : ١/١٦٩ ، ٢٠٣ .

(٢) الاحاطة : ١/٤٨٧ .

(٣) الاحاطة : ٢/١٣٤ ، ٤/٢٧٥ ، وفهرس السراج ٢٠٣ .

(٤) الاحاطة : ٢/٣٠٢ .

(٥) الاحاطة : ٤/١١٧ .

(٦) الاحاطة : ٤/٢٥٤ .

(٧) الاحاطة : ٤/٤٥٨ ، ونفح الطيب : ٥/٣٥٥ .

(٨) الافادات والانشادات : ٩٦ .

(٩) الافادات والانشادات : ٩٨ .

(١٠) فهرس السراج : ٢٨٠ .

(١١) الابيات في الافادات والانشادات : ١٦١ ونفح الطيب : ٥/٣٨٢ .

أيا جدث قد أحرز الشرف المحضا
بأن صار مثوى السيد العالم الأرضي
عجبت لما أحرزته من معارف
وشتى فعال لم تزل تعمر الأرضا
طويت عليه وهو عين زمانه
فيا جفن عين الدهر لم تؤثر الغمضا
فحياك من صوب الحيا كل ديمة
تديم له في الجنة الرفع والخفضا
فها نحن في عهد الاسى عند قبر
وقوف لنقضي من عيادته الفرضا
كمثل الذى كنا وقوفا ببابه
بعيد الاماني زائرين له أيضا
ومنا سلام لا يزال يخصه
يذكره من بعض أشواقنا البعضا

ورثاه أيضا محمد بن عبدالله اللوشى بقصيدة من واحد وعشرين بيتا أوردها لسان الدين في الاحاطة ضمن ترجمة ابن الفخار، واستغرب أنه لم يرث بسواها مع علو مكانته .(١)

---

(١) الاحاطة : ٣/٣٧ - ٣٨ .

حياته وتنقلاته :

ليس لدينا ما يفيدنا عن نشأة ابن الفخار الأولى ، وعن الأسرة التي نشأ فيها سوى ما نراه على غلاف احدى نسخ شرحه للجمل وهي التي رمزت لها بـ " ح " وما على تلك النسخة يفيد أن والد ابن الفخار كان موسوما بالعلم ، اذ وصف بأنه الفقيه الجليل المعظم الصالح الناسك الورع المتبتل الخطيب الفاضل الكامل المبرور المقدس . هذه الأوصاف تعطى أن ابن الفخار كان له سبب بالعلم لا نعلم مدى تأثره به ، وهل أدرك والده الموصوف بتلك الأوصاف أم لا ؟ .

ولعله عاش طفولته الاولى في غرناطة التي هي عاصمة اقليم البيره المنسوب اليها فهذه صفحة من تاريخ حياة ابن الفخار لا تزال مطوية عنا ، لا نعلم عنها شيئا .

ثم بعد ذلك نجده في سبته ، والأغلب أنه انتقل اليها في سن مبكرة من عمره فقد ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن الشيخ محمد بن ابراهيم الحضرمي القاضي بسبته استاذ ابن الفخار سأل تلميذه عن قوله : زيد قام ، أيكون زيد فاعلاً ؟ فقال : لا أدرى ، وذلك لأني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة (١) ، وذكر هو أنه كان في سبتة زمن الطلب (٢) ، بل أن كل أساتذته المعروفين من أهل سبتة ، وأن بعض من أخذ عنهم وهو محمد ابن عبد المهيمن الحضرمي قد توفى سنة ٧١٢ هـ فمتى كان أخذه عنه ؟

---

(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

لا بد أن يكون قبل ذلك التاريخ ،وما قبل هذا التاريخ بحوالي أربعة وعشرين عاما كانت وفاة ابن أبي الربيع وهو لم يأخذ عنه ، ولو أدركه لأخذ عنه ،لأنه من أشهر مدرسي سبتة في ذلك الوقت ، من كل ذلك نصل الى أنه كان صغيرا ،لأن وفاته كانت سنة ٧٥٤ ولم يذكر عنه أنه عُمِّرَ .

ومن جوانب حياته أننا نجد في شرحه أنه كان في فاس في مجلس أبي الحسن الصغير المتوفي سنة ٧١٩ هـ ، والمفهوم من كلامه أنه حضر هذا المجلس عرضا ولم يكن من طلبة أبي الحسن (١) ، ولعله كان في زمن الطلب أو قريبا منه ،ثم نراه مرة أخرى يحضر مجلسا من مجالس العلم في مدينة فاس الا أنه في هذه المرة كان يجيب جواب العالم المتمكن ، بل ان طلب من حضر ذلك المجلس من ابنِ الفخارِ الجوابَ يدل على أنّه قد صَلُبَ عوده واستحكم أمره وعلا ذكره والاّ لما سأله السائل ذاكراً أن تلك المسألة قد دارت قديماً وحديثاً ولم يقفوا منها على طمأنينة (٢) فسؤالهم له يدل على أنهم يأملون أنهم سيجدون عنده جوابا ،وهذا لا يكون الا لمن علا كعبه في هذا الفن .

وبعد فترة الطلب نجده منتصبا للتدريس في مالقه (٣) ،ولا نعلم في أيِّ زمن كان ذلك ،لكنه من المؤكد أنه قبل اقامته بغرناطة ، لأنه كان فيها خطيبا ومدرسا حتى توفي ، فمن الممكن أنه انتقل الى مالقه بعد تحصيله العلم في سبتة . ثم بعد ذلك نجده في غرناطة كبير

---

(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦.

(٣) الافادات والانشادات : ١٣٥ ونفح الطيب : ٣٧٩/٣ ، والاحاطة : ٩٧/٢.

اساتذتها انتصب للتدريس بالمدرسة النصرية وقام بالخطبة بالجامع الأعظم ،وكان في تلك الفترة ممن انتقل في السفارة الى العدوة مع أمثاله من الفقهاء(١) وتوجه أيضا في السفارة بصحبة لسان الدين(٢) ، هذا هو كل ما أمكن جمعه عن حياة ابن الفخار والله أعلم.

---

(١) الاحاطة : ٣/٣٦.

(٢) الاحاطة : ٣/٣٧.

ثقافتـــــه :

بلغ ابن الفخار الغاية القصوى في علم النحو التي لا مطمح لأحد وراءها[١] ،فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في شأنه : وهو ممن لازمه مدة ،وصحبه في الرسالة الى المغرب " أستاذ الجماعة وعلـــم الصناعة وسيبويه العصر ،وآخر الطبقة من أهل هذا الفن .... عاكفا على العلم ملازما للتدريس ،امام الأئمة من غير مدافع ،مبرزا ... منتشر الذكر بعيد الصيت ، عظيم الشهرة مستبحر الحفظ ، يتفجـــر بالعربية تفجر البحر ،ويسترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمـــه ولحمه ،لا يشكل عليـــه منهامشـــكل ،ولا يعوزه توجيه ،ولا تشذّ عنـــه حجة ، جدّد بالأندلس ما كان قد دَرَسَ من لدن وفاة أبي على الشلوبين ... وكان له مشاركة في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعـــروض وتفسير ".[٢]

ولعلو مكانة ابن الفخار كان من اساتذة المدرسة النصرية[٣] التي أسسها يوسف بن اسماعيل ، " فجاءت نسيجة وحدها بهجة وصدراً وظرفا وفخامة"[٤] ،وكانت أَمّوه أماكن التدريس بغرناطة ،[٥] وكان ابن الفخار يدرس بها النحو فيما أظن وان كان يحسن من العلوم الأخرى بعضهـا كما ذكر فيما سبق .

---

(١) الاحاطة : ٤/٤٥٨.

(٢) الاحاطة : ٣/٣٦.

(٣) الاحاطة : ٣/٣٦.

(٤) الاحاطة : ١/٥٠٩ بنصه.

(٥) رحلة القلصاوى : ١٦٧ بنصها .

ومما يدل على اتساع ثقافة ابن الفخار ما نجده في برنامج المنتوري من رواية كثير من كتب العلم من طريقه وهي في فنون مختلفة واليك ثبتا بماورد من روايته :

١ - كتاب المفردات للحافظ أبي عمر الداني .(١)

٢ - كتاب ايجاز البيان في قراءة ورش للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني .(٢)

٣ - كتاب التعريف والاعلام بما انبهم في القرآن من الاسماء والاعلام للاستاذ أبي زيد السهيلي .(٣)

٤ - كتاب الاكمال والاتمام لكتاب التعريف والاعلام تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن خضر بن عسكر الغساني .(٤)

٥ - كتاب التقصي لما في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ، وموقوفه وبلاغته للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى .(٥)

٦ - كتاب الرسالة للشيخ أبي محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني .(٦)

٧ - كتاب تلقين المبتدى وتذكير المنتهي للقاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي ... البغدادى .(٧)

---

(١) برنامج المنتوري : ٣ .

(٢) برنامج المنتوري : ٢٠ .

(٣) برنامج المنتوري : ٣٠ .

(٤) برنامج المنتوري : ٣١ .

(٥) برنامج المنتوري : ٣٨ .

(٦) برنامج المنتوري ٨٥-٨٦ وفهرس السراج ٢٠٣ .

(٧) برنامج المنتوري : ٨٦-٨٧ .

٨ - كتاب الكافي للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى.(١)

٩ - كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي.(٢)

١٠- الكراسة المنسوبة لأبي موسى الجزولي.(٣)

١١- برنامج الاستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي.(٤)

هذه هي الكتب التي نص على اسمائها المنتورى وكانت مروية من طريق ابن الفخار ، وهناك كثير من المؤلفين نص على اسمائهم دون أن ينص على اسماء مؤلفاتهم وهي أيضا مروية من طريق ابن الفخار، واليك اسماء أولئك المؤلفين الذين روى مؤلفاتهم :

١ - تآليف الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي اسحاق سعد بن بلال النفزى القيرواني المالكي ، وهي نحو من عشرين تأليفا.(٥)

٢ - تآليف الأديب أبي الحسن سلام بن عبد الله بن سلام الباهلي الاشبيلي ومنظوماته.(٦)

٣ - تآليف أبي الفضل جعفر بن ... بن يوسف بن عيسى بن سليمان اللخمي الشنتمرى حفيد الأعلم.(٧)

٤ - تآليف الامام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ابن ابراهيم بن يحيى بن القطان الحميري القرطبي.(٨)

---

(١) برنامج المنتورى : ٨٧-٨٨.

(٢) برنامج المنتورى : ٩٢.

(٣) برنامج المنتورى : ٩٣ وفهرس السراج ٢٠٣.

(٤) برنامج المنتورى : ١١١.

(٥) برنامج المنتورى : ١٣٤.

(٦) برنامج المنتورى : ١٧٢.

(٧) برنامج المنتورى : ١٧٢.

(٨) برنامج المنتورى : ١٩٢.

٥ - تآليف القاضي أبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبع بن المناصف الأزدي القرطبي ومنظوماته.(١)

٦ - تآليف القاضي أبي العباس احمد بن محمد بن علي بن جوهـر الليثي.(٢)

٧ - تآليف أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي شارح المقامات.(٣)

٨ - تآليف الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالله بن خيره.(٤)

٩ - تآليف القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن خضر بن هوزن بن عسكر الغسّاني المالقي.(٥)

١٠- تآليف الخطيب أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن قاسم.(٦)

١١- تآليف الأديب أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن يحيى الخزرجي ومنظوماته.(٧)

١٢- تآليف الأستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الانصارى الشلبي نزيل فاس.(٨)

١٣- تآليف القاضي أبي الحسن ظاهر بن علي بن عبد الرحمن السلمي الجزيرى المراكشي.(٩)

---

(١) برنامج المنتورى : ١٩٢.

(٢) برنامج المنتورى : ١٩٢.

(٣) برنامج المنتورى : ١٩٢.

(٤) برنامج المنتورى : ١٩٣.

(٥) برنامج المنتورى : ١٩٣.

(٦) برنامج المنتورى : ١٩٣.

(٧) برنامج المنتورى : ١٩٣.

(٨) برنامج المنتورى : ١٩٣.

(٩) برنامج المنتورى : ١٩٤.

١٤- تآليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر اليحصبي الموروى. (١)

١٥- تآليف الأستاذ ابي عبدالله محمد بن أيوب محمد بن وهب بن محمد بن وهب بن محمد بن نوح الغافقي. (٢)

١٦- تآليف الخطيب أبي محمد عبد العظيم بن عبدالله بن يوسف ابن الشيخ حفيد ... الحجاج بن الشيخ المالقي. (٣)

١٧- تآليف الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله المتيوى شارح الرسالة. (٤)

١٨- تآليف القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن بن عمر بن المحلي الفهرى ومنظوماته. (٥)

١٩- تآليف الشيخ أبي العباس احمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف ابن ابراهيم بن احمد بن خلف بن الحسن بن الوليد السلمي المعروف بابن فرتون. (٦)

٢٠- تآليف المحدث ابي على حسن بن علي بن محمد بن القطان الحميري وهي عشرون. (٧)

هذه هي جميع ما ذكره المنتوري في برنامجه وهي تدل على سعة اطلاع وتنوع في الثقافة بخاصة في القراءات والفقه والعروض والتفسير والأدب. مع العلم أن هذه المرويات ليست كل ما كان يرويه ابن الفخار.

---

(١) برنامج المنتوري : ١٩٤.
(٢) برنامج المنتوري : ١٩٤.
(٣) برنامج المنتوري : ٢٠٣.
(٤) برنامج المنتوري : ٢٠٣.
(٥) برنامج المنتوري : ٢٠٣.
(٦) برنامج المنتوري : ٢٠٣.
(٧) برنامج المنتوري : ١٠٣.

فقد ذكر السراج في فهرسته أن ابن حياتي محمد بن علي الغافقي قرأ على ابن الفخار القرآن بالقراءات السبع في ثمان ختمات ختمة لكل امام الا نافعاً فانه قرأ له ختمتين برواية ورش و قالون عنه بما تضمنه كتاب التيسير ثم ذكر عنه بعض الكتب التي رواها له كلها أو بعضها (١) وهي :

١ - كتاب سيبويه ،دولا منه.

٢ - وايضاح الفاسي " بعضا منه ".

٣ - جمل الزجاجي "جميعه ".

٤ - تصريف أبي عثمان المازني تصنيف ابي الفتح بن جني "جميعه ".

٥ - فصيح ثعلب " جميعه ".

٦ - عروض بن الشاط " جميعه ".

٧ - برنامج الاستاذ أبي اسحاق الغافقي " جميعه".

٨ - برنامج الاستاذ أبي الحسن بن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط "جميعه ".

٩ - ... كتاب لابي القاسم الجلاب "بعضا منه ".

١٠- سنن ابي داود .

١١- الشمائل للحافظ عيسى الترمذى .

١٢- الاحكام لعبد الحق الاشبيلي .

١٣- رسالة الامام ابي القاسم القشيرى .

١٤- الكامل للمبرد .

١٥- النوادر لأبي علي البغدادى .

١٦- الحماسة للاعلم.

---

(١) فهرس ابن السراج ٢٠٣-٢٠٤.

وذكر أيضا السراج عن شيخه ابي الحجاج يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان وهو تلميذ لابن الفخار أنه أخذ عن ابن الفخار الخلاصة لابـن مالك [١] ، وكذلك اخذها عنه الشاطبي فيما ذكر المجارى [٢] وهناك كتاب التنبيه رواه عن ابي اسحاق الغافقي فيما ذكر ابن الجزرى [٣] وليس هذا كل ما يرويه ابن الفخار فيما اظن ،فان هناك كتبا أوردها في شرحـه وبعض العلماء الذين يذكرهم دون أن يسمى كتبهم فالغالب أنه يرويهـا أيضا وسأذكر ذلك في مصادره بما يغني عن ذكره هنا ،هذا ومما هوجدير بالاشارة أن في فهرس السراج بعض الأحاديث عن الرسول صلى اللـه عليه وسلم كان في سندهـا ابن الفخار. [٤]

هذه هي جملة ما استطعت جمعه من مرويات ابن الفخـار .

والله أعلم.

---

(١) فهرس السراج : ٢٨٠.

(٢) برنامج المجارى : ١١٦.

(٣) غاية النهاية ١/ ٢٠٠.

(٤) فهرس السراج : ٢٠٨، ٢١٤.

مؤلفاتـــه :

يذكر المنتورى أن لابن الفخار مؤلفات [1] ،الا أنه أمسك عن ذكر اسمائها كما هي عادته في كثير مما يذكره من أصحاب المؤلفات ، ومع ذلك فانه لم يتيسر لي معرفة شيء من أسماء تلك المؤلفات رغم أني استعرضت الاحاطة كلها -ولم اعتمد على فهارسها لقصورها قصورا واضحا - ،وكذلك استعرضت برنامج المنتورى كاملا وفهرس السراج وغيرها فلم أتمكن من معرفة بعض أسماء تلك المؤلفات ولم يقع لي أن لابن الفخار مؤلفات سوى ما ذكره المنتورى وهو يرويها عن شيخه ابي عبد الله البلنسي تلميذ ابن الفخار ،ومما هو جدير بالاشارة أن البغدادى صاحب هدية العارفين أراد أن يترجم لابن الفخار صاحبنا فذكر اسمه وكنيته وسنة وفاته وهي ٧٥٤ هـ ثم نسبه الى جذام والى مالقه وهي نسبة ابن الفخار الاركشى المتوفى ٧٢٣ ثم ذكر تحت ذلك الاسم ترجمة الاركشي بما فيها مؤلفاته وهي كثيرة ، فقد اختلط عليه الأمر شأن غيره ممن وقع في مثل هذا الخلط .

---

(١) برنامج المنتورى : ٢٢٤ .

شـــيوخـه :

١ - القاضي أبو اسحاق ابراهيم بن احمد بن عيسى الغافقي الاشبيلي .(١)

أستاذ كبير القدر كان أوحد عصره ، غلبت عليه العربية والقراءات ، خرج من اشبيلية وعمره خمس سنوات زمن تغلب النصارى عليها سنة ست واربعين وستمائة ،وكان ملازماً لأبي الحسين بن أبي الربيع ، وتصدر بعد وفاته للاقراء في مكانه ،ولي القضاء بسبتة ،وله تآليف نافعة في العربية وغيرها ،ذكر ابن الفخار أنه تتلمذ عليه (٢) ،وعليه كان جل اعتماده ،توفى سنة خمس عشرة وسبعمائة ،او ست عشرة وسبعمائة.

٢ - أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الحضرمي.(٣)

كاتبُ عَلَامَةِ عثمانَ بن يعقوب بن عبد الحق المريني ،وكاتب عَلَامَةِ آبنه أبي الحسن ملك المغرب . بيته بيت علم،وهو مبرز في علوم كثيرة ، وله الامامة في الحديث ، كان مقصورا على الاجادة والافادة الى أن ولي الكتابة فاستغرقت عليه كل وقته ،يروى عن الف شيخ جمعها في مشيخة ضاعت من يده،كذا عند بعض من ترجم له، وقد رأيت منها نقلا في زمن متأخر عن زمن موءلفها ، ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٤) وذكر ذلك أيضا الشاطبي (٥) ، ولد بسبتة

---

(١) ترجمته في المرقباة العليا : ١٣٣ ،وغاية النهاية ١/ ٨ ،وبغية الوعاة ١/ ٤٠٥ ودرة الحجال : ١/ ١٧٦ .

(٢) الشرح : ١١١ ، ٤٥٧ ،وغيرها حسب ما هو في فهرس الاعلام.

(٣) ترجمته في الاحاطة : ٤/ ١١ ،ومستودع العلامة ومستبدع العلامة : ٥٠ ،وبغية الوعاة : ٢/ ١١٦ ودرة الحجال : ٢/ ١٧٣ ،وجذوة الاقتباس : ٤٤٤.

(٤) الشرح : ٨٣٠. (٥) الافادات والانشادات : ١٦٨.

سنة ست وسبعين وستمائة ،ومات بتونس في الطاعون العام سنة تسع واربعين وسبعمائة .

٣ - قاسم بن عبدالله بن محمد الانصارى المعروف بابن الشَّاط (١) يكنى أبا القاسم ،والشاط اسم لجَدِّه ،أقرأ عمره بسبتة الاصول والفرائض ،مقدمٌ موصوفٌ بالامامة ،وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلا ريان من الادب ، له نظر في العقليات .

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٢) ولد سنة ثلاث واربعين وستمائة، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

٤ - أبوعبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميرى. (٣)

يعرف بأبن عبد المنعم ،وهومن أهل سبتة ،كان رجلَ صدقٍ،طيب اللهجة سليم الصدر، تام الرجولة،صالحا ،قرأ كثيرا وهو أبن سبع وعشرين أو أزيد ففاق أهل الدوءب والسابقة " وكان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد من اهل زمانه ما استظهره ، فكاد يستظهر كتاب التاج للجوهرى وغيره ، قيما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، اختبره الفاسيون في ذلك غير ما مرّة، طبقة في الشطرنج ،مشاركا في الاصول آخذاً في العلوم العقلية مع ملازمة السنة ،يُغْرِبُ أبداً كلامه ، أَخذ عن أبي اسحاق الغافقي ،ولازم ابن الشاط، وذكر ابن الفخار أنه أخذ عنه ،وذكر في هامش جذوة الاقتباس أنه توفى سنة خمسين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في برنامج الوادى آشى : ١٦٨ والاحاطة : ٢٥٩/٤ ، والديباج المذهب ١٥٢/٢ ،ودرّة الحجال : ٢٧٠/٣ .

(٢) الشرح : ٣٣٢.

(٣) ترجمته في الاحاطة ١٣٤/٣-١٣٥ ،وبغية الوعاة ١٦٤/١ ، عن الاحاطة ،وله ترجمة مختصرة في جذوة الاقتباس : ٣١٦.

٥ - ابو عبدالله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي. (١)

كان فقيهاً محدثاً عارفاً بالعربية ريان في الأدب، قيد على كتاب مالك تقييداً حسنا، وكان فريداً في سمو الهمة، مقتصرا على فائدة ربع له، له تواليف مفيدة، توفي شهيدا بجبل الفتح أصابه حجر المنجنيق في رأسه، وقد اطال ابن الخطيب في الثناء عليه، ذكر ابن الفخار أنه سمعه، (٢) توفى سنة اربع وثلاثين وسبعمائة.

٦ - ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبتي خطيب غرناطة بالمسجد الأعظم. (٣) وهو صاحب الرحلة المشهورة "ملء العيبه" توسع في الرواية وذهب في ذلك الى أبعد غاية وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية، وكان أديبا خطيبا بليغا قرأ بسبتة على ابن ابي الربيع، وقيد تقييدا حسنا على كتاب سيبويه، وقرأ على غيره من أهل المشرق والمغرب مما يطول ذكره وهو في رحلته المذكورة، ذكر ابن الخطيب تتلمذ ابن الفخار عليه (٤)، ولد سنة سبع وخمسين وستمائة وتوفى سنة احدى وعشرين وسبعمائة.

٧ - أبو عبدالله محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي محمد الحضرمي. (٥)

كان في قطره كبير القدر، ولي قضاء سبتة، لقرابته من رؤسائها

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٢/١٤٣ وغاية النهاية ٢/٢١١ ودرة الحجال ٢/١١٢.

(٢) الشرح : ٧٣.

(٣) ترجمته في الاحاطة ٣/١٣٥ غاية النهاية ٢/٢١٩، وجذوة الاقتباس : ٢٨٩، ودرة الحجال، ٢/٩٦.

(٤) الاحاطة : ٣/٣٦. (٥) ترجمته في المرقبة العليا : ١٣٢.

بني العزفي فقام بالأحكام أجمل قيام ، مستعينا بحسن النظر وفضل الجاه وعزة النزاهة ،وكان شديدا على الشهداء ،ثم تراجع عن ذلك لبيتين كتبهما أحد المتخاصمين عنده في جدار مجلسه ، رحل الى غرناطة ثم عاد الى وطنه سبتة . ذكر الشاطبي أن ابن الفخار تتلمذ عليه (١) وهو والد عبد المهيمن السابق ذكره . توفى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة .

٨ - ابن حريث : أبو عبدالله محمد بن حريث العبدرى. (٢)

أخذ عن عبد العزيز الحراني ،وعبد المؤمن بن خلف التونسي وغيرهما،وأجازا له سنة أربع وثمانين وستمائة . أخذ عنه ابن الفخار فيما ذكر لسان الدين (٣) ،ووصفه بالامام الزاهد ، ونبه أنه من أهل سبتة . (٤)

هؤلاء هم أهم الشيوخ الذين تمكنت من الحصول على تراجمهم، وهناك شيخان آخران لابن الفخار لم أتمكن من معرفتهما وهما :

١ - أبو العباس الحسني ،ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ابن الخطيب ووصفه بأنه مقرىء فاضل. (٥)

٢ - أبو عبدالله بن القرطبي ،ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين، ووصفه بأنه قاض. (٦)

هؤلاء هم كل ما تمكنت من معرفته من شيوخ ابن الفخار. والله أعلم.

---

(١) الافادات والانشادات : ١٦٨.

(٢) ترجمته في درة الحجال : ٢/٢٤٨.

(٣) الاحاطة ٣/٣٦.

(٤) الاحاطة ٢/٨٩.

(٥) الاحاطة ٣/٣٦، ١٩٩.

(٦) الاحاطة ٣/٣٦ .

تلاميـــذه :

ذكر في الاحاطة أن ابن الفخار قلّ في الاندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة [١] ، ومع ذلك فانني لم أتمكن من جمع عدد كبير مـــن تلاميذه وهم :

١ - ابو اسحاق الشاطبي :

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي [٢] ، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ثبتاً ورعاً صالحـــاً زاهداً اماماً مطلقا بحّاثاً جدلياً بارعاً في العلوم ،من افراد العلمـــاء المحققين الاثبات ،اخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ،وعن الشريـف ابو القاسم السبتي ،وعن الشريف ابي عبدالله التلمساني ،وعن ابي عبدالله المقري ، وعن ابي سعيد بن لب ،وعن ابن مرزوق الجد ، وعن أبي علي منصور الزواوى ،وعن ابي عبدالله البلنسي ،وغيرهم . وعلى كل حال فقدره في العلم فوق ما يذكر، وتحليته في التحقيق فوق ما يشهر ،شرح ألفيـــة ابن مالك شرحا جليلا لا نظير له ،وله في الاصول الموافقات وهو من أكْبَلِ الكتاب ،والاعتصام وهو في غاية الجودة ،توفي رحمه الله سنة تسعين وسبعمائة.

٢ - أبوجعفر أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهـل الخزرجي [٣] ، من أهل الخير والعفاف والطهارة ،أصيل البيت معروف

---

(١) الاحاطة ٣/٣٦.

(٢) ترجمته في برنامج المجارى ١١٦-١٢٢ ونيل الابتهاج ٤٦-٥٠.

(٣) الاحاطة ٣/٣٦.

القِدَم ببلده قرأ بغرناطة ،ولازم الاستاذ ابن الفخار وغيره ،ولي القضاء ببلده الحُمَّة ثم بمَالَقه ،ذكر ابن الخطيب أنه لازال حيا حين تأليف الاحاطة .

٣ - ابو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن مصادف بن عبد الله.(١)

لم يثن عليه لسان الدين فقال : من أهل الطلب والسلاطة والاجتهاد ،وممن يقصر تحصيله عن مدى اجتهاده خلوب اللسان غريب الشكل وحشيه ، شتيت الشعر معفيه ،شديد الاقتحام والتسور ، قادر على اللصوق بالاشراف . رمى بنفسه على مشيخة الوقت، يطرقهم طروق الامراض الوافدة ،قرأ على الاستاذ ابن الفخار ،وصاهره الاستاذ على ابنته ،وانتفع به الى أن ساء ما بينهما ،وذكر في الاحاطة أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٤ - أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الرعيني.(٢)

رفيق بن جابر الأعمى ،وهما المشهوران بالاعمى والبصير ،لشدة تلازمهما طول عمرهما ، خرج للحج عام ثمانية وثلاثين وسبعمائة ،فحج وقدم القاهرة فأخذ عن أبي حيان قليلا ،ثم قدم دمشق فسمع من المزى ثم توجه الى بعلبك ،ثم أقام بحلب هو وصاحبه ، وهو عارف بالنحو وفنون اللسان، مقتدرٌ على النظم والنثر . دينا حسن الخلق ،كثير التواليف في العربية وغيرها أخذ عن ابن الفخار . ولد بعد السبعمائة ،وتوفي منتصف رمضان سنة تسع وسبعين وسبعمائة.

---

(١) ترجمته في الاحاطة ١/ ٢٠٢ - ٢٠٤.
(٢) ترجمته في غاية النهاية ١/ ١٥١ والدرر الكامنة ١/ ٤٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢ وايضا ضمن ترجمة صاحبه في بغية الوعاة ١/ ٣٤.

٥ - حبيب بن محمد بن حبيب (١) ،من اهل النجش بوادى المنصورة بالمَرِيَّة .

ذكر لسان الدين أنه على سجية غريبه من الانقباض المشوب بالاسترسال، والامانة مع الحاجة ،يحفظ الغريب من اللغة ،ويقول شعرا في غاية الركاكة ، وله قيام على الفقه وحفظ القرآن ، التمس من ابن الفخار الشفاعة ،له عند لسان الدين بن الخطيب في طلب جراية يلتمسها من السلطان فأسعفه ابن الفخار .

٦ - أبو محمد عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزى الكلبي (٢) .

من أهل غرناطة ومن بيت نباهة وعلم ،ابو الامام الشهير ،وهذا أديب حافظ ،قام على فن العربية مشاركا في فنون لسانيه سواه ، قعد للاقراء ببلدة غَرْنَاطة ثم مستقلا ،ثم تقدم للقضاء، أخذ عن كثير منهم والده وابو البركات بن الحجاج البلفيقي ،وقاضي الجماعة الشريف ابو القاسم ، والأستاذ ابو عبد الله البياني ،وأخذ عن ابن الفخار النحو وغيره (٣) كما قال المجاري .

٧ - أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان النجاري (٤) .

من أهل مَالَقة ،قال ابن السراج في حقه : هو الفقيه الخطيب البليغ اللغوى الراوية المتقن الناظم الناثر الصدر الأوحد ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٤٨٧/١ .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣٩٢/٣ - ٣٩٩ ،وبرنامج المجارى ٨٤-٩٢ ونفح الطيب ٥٣٩/٥ - ٥٤٠ .

(٣) برنامج المجارى : ٩١ - ٩٢ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٤٢٣/٤-٤٥٦ مستودع العلامة ٥٢ ،وفهرس ابن السراج ٢٧٤ - ٢٨٢ وجذوة الاقتباس ٤٣٥- ٤٣٩ .

رئيس الكتاب بفاس ،وصاحب العلامة بها ، وهو فاضل لوذعي مع الدين والتصوّن مُعِمٌّ مُخْوِلٌ في الخير ، مستولٍ على خصال حميدة ، قرأ على الاستاذ ابي عبدالله بن أبي الجيش ،والقاضي ابي جعفر بن عبد الحق ،وأبي جعفر الطنجالي ،وأبي بكر بن منظور ،وعلى رئيس الكتاب أبي الحسن الجَيَّاب ، وأبي القاسم بن أحمد الحسني ،ولازم الرئيس محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ،وأخذ عن ابن الفخار (١) و غيرهم ،توفى سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٨ - أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغَرْناطي الثعلبي (٢) " بالمثلثة ".

شيخ الأندلس في زمانه ومفتيها وخطيب جامع غَرْناطة ،جلس للتدريس بمدرسة غرناطة بعد وفاة ابن الفخار بستة عشر يوما فقط (٣) ، أخذ عن أبي الحسن القيجاطي ،والخطيب أبي اسحاق بن أبي العاصي ، وأخذ العربية عن ابن الفخار ،ولد سنة احدى وسبعمائة وتوفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٩ - أبو بكر محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن الحسن بن أيوب بن حامد بن زيد بن منخل الغافقي (٤).

من أهل غرناطة وسكن وادى آش ،وأصله من أهل أشبيلية ، وهم فرسانٌ ولهم شرف قديم ،وكان هذا الرجل عيناً من أعيان الأندلس ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة: ٤/٤٤٢-٤٥٦ ، ومستودع العلامة: ٥٢ ، وفهرس ابن السراج: ٢٧٤-٢٨٢ ، وجذوة الاقتباس: ٤٣٠-٤٣٩

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/٢٥٣- ٢٥٤ ،وغاية النهاية ٢/٨ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٣ ،وانظر ترجمته أيضا في مقدمة تقييده على الجمل .

(٣) انظر وفاة ابن الفخار وانظر الاحاطة ٤/٢٥٤.

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/١٣٣- ١٣٦.

وصدرا من صدورها ، عفا متصاونا ، استُعمل في الوزارة ببلده ، قرأ بغَرناطة على شيخ الجماعة ابن الفخار ، وعلى الاستاذ أبي عبدالله الطرسوني ، توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة .

١٠- أبو عبدالله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن ابن حسن بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد .(١)

رجل فاضل حسن العشرة ، معروف الذكاء حسن المشاركة في فنون من قراءات وفقه ونحو وغير ذلك ، جلس للتدريس بجامع الربض ثم بمسجد البكري بغَرناطة ، قرأ على أبيه وعلى ابي عبدالله بن طرفه وابي عبدالله بن عامر ، وقرأ العربية على ابن الفخار ، وجود عليه القرآن (٢) بالقراءات السبع ، وقرأ على ابي عبدالله أيضا فصيح ثعلب قراءة تفهم وتفقه (٣) . ولد سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة .

١١- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن أحمد بن علي السلماني الشهير (٤) بلسان الدين بن الخطيب السلماني ، نسبة الى بنى سلامان من زهران ، وهو أشهر من أن يعرف به نادرة الأندلس

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٩ - ٤١ ، وبرنامج المجارى : ١٢٤-١٢٥ ، ويذكر في برنامج المنتورى : ٣٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ . ونيل الابتهاج : ٢٧٢ .

(٢) الاحاطة ٣/ ٤٠ .

(٣) برنامج المجارى : ١٢٥ .

(٤) ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٨- ٣١١ وفي الجزء الخامس من نفح الطيب وكان تأليفه من اجل ابن الخطيب هذا ، وله ترجمة ضافية في الأعلام ٦/ ٢٣٥ .

ووزيرها وكاتبها الذى ملأ الطروس روعة وبيانا له باع طويل في علوم كثيرة ، أخذ عن عدد كبير منهم الاستاذ الصالح محمد بن عبد الولي العواد ، وابي القاسم بن جزى ، وأخذ عن ابن الفخار العربية والفقه والتفسير ، وأخذ أيضا عن القاضي محمد بن أبي بكر ، وتأدب بأبي الحسن بن الجياب ، وعلى ابي البركات ، وأخذ الطب عن أبي زكريا بن هذيل ، وكان وزيرا لأبي الحجاج يوسف بن اسماعيل ثم لابنه من بعده " الغنى بالله " محمد وعظمت مكانته ثم شعر بوشاية حساده فانتقل الى العدوة وتأثل ضياعا بفاس ثم جرت محاكمة بتهمة الزندقة بناء على طلب الغني بالله فدس له من حنقه حتى الموت في سجنه بفاس ، وذلك سنة ست وثمانين وسبعمائة ، وذكر الزركلي أن وفاته كانت في سنة ست وسبعين وأن ولادته كانت سنة ثلاث عشر وسبعمائة .

١٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي ثم الغرناطي . (١)

كان قياما على العربية والبيان ، ذاكرا لكثير من المسائل حافظا متقنا ، اصابت يمنى يديه زمانة ، جل انتفاعه بابن الفخار (٢) وقرأ على غيره ، وألف كتابا في التفسير متعدد الأسفار ، واستدرك على السهيلي في أعلام القرآن ، جرت له محنة مع السلطان ثم صفح عنه لحسن تلاوته القرآن . ولد عام اربع عشرة وسبعمائة ، وتوفي عام اثنين وثمانين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٨-٣٩ والدرر الكامنة ٤/ ٢٠٧-٢٠٨ ، وبرنامج المنتورى ٢٢٦ وقد تردد ذكره فيه كثير ، ذكرت ذلك في ثقافة ابن الفخار ، وهو أيضا في بغية الوعاة ١/ ١٩١ وانظر مقدمة كتابه " صلة الجمع وعائد التذييل " .

(٢) الاحاطة ٣/ ٣٩ .

١٣ - محمد بن علي بن حياتي.(١)

هو الاستاذ المقرئ النحوى المحقق ،المنفرد بالامامة في النحو ، نشأ بغرناطة ،ولازم شيخ الجماعة ابن الفخار ،وقرأ عليه بالسبع ثمان ختمات ، انتقل الى فاس ،ودرّس بها ،وهو اول من ادخل كتاب المرادى على الفية ابن مالك لمدينة فاس ،ولد سنة ثمان عشر وسبعمائة ،وتوفي سنة ثمان وثمانين وسبعمائة ،وقيل احدى وثمانين .

١٤ - أبوعبدالله محمد بن عمربن يحيى بن العربي الغساني يعرف بابن العربي.(٢)

كان من أهل العلم والفضل ، وكان له تحقق بضبط القراءات ، والقيام عليها ،وعناية بعلم العربية مع مشاركة في غير ذلك من الفنون ، انتصب للقراءة والتدريس بالحَمَّة ،وتخرج على يديه جمع وافر من الطلبة ،تجول في الأندلس والعدوة ،وأخذ عمن لقي من الشيوخ ، أخذ بالمرية عن شيخها ابن أبي العيش وبغرناطة عن ابي جعفر بن الزبير ، وابي الحسن مستقور ، وببلش عن أبي عبدالله بن الكماد ، وبمالقه عن الاستاذ ابن الفخار وغيرهم كثير،وكل من ذُكر اجازله اجازة عامة ،ولد عام اثنين وثمانين وستمائة ،وتوفي عام ثمانية واربعين وسبعمائة.

---

(١) ترجمته في فهرس السراج : ٢٠٢ ،وعنه في نيل الابتهاج : ٢٧٢ وجذوة الاقتباس : ٢٣٧.

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٣/ ٩٦.

١٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر بن ابراهيم ابن عبد الله الكناني القيجاطي الأندلسي .(١)

أستاذ مقرئ عالم كامل ، انتهت اليه مشيخة الاقراء في زمانه بالاندلس ذكر له ابن الجزرى مسألة خطأه فيها ، وهي ترقيق لفظ الجلالة عند ورش بعد الراء في قوله لذكر الله ، وأفغير الله .

قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر ، وقرأ على سعيد بن لب وعلى القاضي أبي البركات بن الحاج وابن بيبش وعلى ابن الفخار وأخذ عنه قوانين ابن أبي الربيع .(٢)

١٦- ابن الخشاب .

أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن على الأنصارى .(٣)

كان راوية عارفا بالوثائق خطيبا بليغا كثير التلاوة للقرآن وقورا حسن السمت مليح الشيبة ، أخذ عن والده وخاله الاستاذ أبي عبد الله ابن سلمون وعن ابي الحسن القيجاطي وأبي علي عمر بن عتيق وأبي القاسم ابن جزى ، وابن الفخار ، وأجازه المزني والبرزالي ، وأبو حيان وغيرهم في جماعة يقاربون أربعمائة شيخ .

---

(١) ترجمته في برنامج المجارى ٩٢ - ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢/٢٤٣- ٢٤٤ ونيل الابتهاج : ٢٨٣.

(٢) برنامج المجارى : ١٠١-١٠٢.

(٣) ترجمته في فهرس ابن السراج ٣٢١- ٣٢٤ وعنه في نيل الابتهاج ٢٧٠ - ٢٧١.

١٧ - ابن زمرك .

محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد الصريحي .(١)

يكنى أبا عبدالله ، وهو من شرق الأندلس وسكن سلفه ربض البيَّازين من غَرناطة ، وهو من مفاخر الأندلس وعظمائها كان جامعاً لكثير من الخصال النبيلة ،شعلة من الذكاء والفطنة حاضر الجواب ، فكهاً شاعرا مفلقا ، بعد شأوه في علوم كثيرة من عربية و تفسير وأخبار متشوفا الى السلوك، مصاحبا للصوفية ، ثم عانى الأدب، فكان أملك به ، ترقى الى الكتابة عند ولد السلطان أمير المسلمين بالمغرب ابي سالم ابراهيم بن امير المسلمين أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب ،ثم عن السلطان ، ثم رجع الى الأندلس بصحبه صاحب الأمر به بعد رجوعه اليه من خَلْعه ، فكان كاتب سره ونال حظوة عظيمة من بعده .

قرأ العربية على ابن الفخار ـوعلى أبي سعيد بن لب واختص بالفقيه الخطيب ابن مرزوق وغيرهم كثير ، ولد عام ثلاثة وثلاثين وسبعمائة ،وكان حيا سنة اثنين وتسعين وسبعمائة .

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٢/٣٠٠- ٣١٤ ، ونيل الابتهاج ٢٨٢ - ٢٨٣، عن الاحاطة ،وله ترجمة ضافية في نفح الطيب ،وهناك دراسة عن ابن زمرك بعنوان : ابن زمرك الغرناطي سيرته وأدبه للدكتور : أحمد سليم الحمصي .

١٨ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوى .(١)

من أهل تلمسان ثم سكن غَرناطة ،فكان من مدرسي مدرسة غرناطة المشهورة ، وهو موصوف بخلال حميدة من عفة ، وسلامة باطن ،وطهارة وعكوف على ما يعنيه ،موجب لحق خصمه مثابر على تعلم العلم وتعليمه لا يرى غضاضة في أخذه ممن هو دونه ،ثم امتحن بتكفيره لِشَكِّه في كُفرِ رجلٍ نال من جانب الله والنبوة ،فصرف عن الأندلس ،أخذ عن والده وعن منصور المشدّالي ،وأبي عبد الله الزواوى ،وعبد المهيمن الحضرمي ،ولازم ابن الفخار الى وفاته وكتب له بالاجازة والاذن له بالتحليق في موضعه بالمدرسة بعده . ولد سنة عشر وسبعمائة ، وكان حيا سنة سبعين وسبعمائة.

١٩ - يحيى بن عبد الله بن يحيى بن زكريا الأنصارى.(٢)

متفنن في العلوم الشرعية من فقه وأحكام ، وله التقدم في علم الفرائض والحساب ، تولى قضاء عدة مواضع من الأندلس،ثم استعمل في النيابة عن قاضي الحضرة ،ثم استقضي بمدينة وادي آش ،وخطب بالمسجد الأعظم ،أخذ اجازة عن الشيخ ابي اسحاق بن أبي العاص ،والخطيب أبي على القرشي ،وعن الخطيب أبي عبد الله البياني ،وعن ابن الفخار وغيرهم.

هؤلاء هم جميع من استطعت معرفته من تلاميذ ابن الفخار ،والا فهم أكثر بكثير من هذا العدد والله أعلم.

---

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/ ٣٢٤ - ٣٣٠ وبرنامج السراج ٢٩٨ ،وما بعدها ونيل الابتهاج ٣٤٥ - ٣٤٧ وانظر مراجع أخرى في ترجمته في الافادات والانشادات : ٨٧ هامش " ٢ " .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤ / ٣٧٤- ٣٧٥.

وفاتـــــه :

هناك ثلاثة تواريخ لوفاة ابن الفخار ، وهذه الثلاثة التواريـــخ تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ،وستة وخمسين وسبعمائة ، وليس فيها تاريخ نستطيع الجزم به ،وأنه هو السنة الصحيحة التـــي توفى فيها ابن الفخار.

فأول تلك التواريخ ذكره ابن الجزرى ،وهو يوم الثلاثـــاء السادس من صفر عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة (١) . ولم أجد لابن الجزرى متابعا على ذلك ،ولعله استفاد هذا التاريخ من شيخه ابي جعفر أحمد ابن مالك الغرناطي الذى هو أحد تلاميذ ابن الفخار ، لأن ابن الجزرى يذكر أن ابا جعفر أثنى على ابن الفخار خيرا.

التاريخ الثاني ،ذكره لسان الدين بن الخطيب وتابعه عليه كل من ترجم لابن الفخار ، فتأثير ترجمة لسان الدين واضحة في جميع التراجم التالية لها لا استثنى أحدا ممن ذكر ابن الفخار الا ابن الجزرى السابق ذكره ، والتاريخ الذى حدد به لسان الدين وفاة ابن الفخـــار هو : ليلة الاثنين الثاني عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة. (٢)

وثالث تلك التواريخ نجده عرضا عند ابي اسحاق الشاطبي ، وهوفي الحقيقة ليس تأريخا لوفاة ابن الفخار وانما يدل على أنه كان حيا في سنة ست وخمسين وسبعمائة .

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٠٠.

(٢) الاحاطة ٣/٣٩.

قال الشاطبي : "أنشدني الفقيه الاستاذ الكبير ابن الفخار - رحمه الله - وقال : ألقي اليّ في سرى بيت لم اسمعه قط في السادس عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة "(١) فهذا التاريخ يدل على أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ ، ولعل الأولى من هذه التواريخ هو ما ذكره لسان الدين ، لاهتمامه بأمر التاريخ ، ولأنه من أهل غرناطة، التي توفى بها ابن الفخار ، ولملازمته لابن الفخار ، ولهذا فانني اعتمدت هذا التاريخ في بعض الاشارات التي لها علاقة به . والله أعلم.

---

(١) الافادات والانشادات : ١٤٣.

من يعرف بابن الفخار :

هناك مجموعة من العلماء اشتهروا " بابن الفخار " وأريد أن أذكر هنا من تيسر لي جمعه من هؤلاء العلماء ،ليقع التمييز بينهم وبين ابن الفخار صاحبنا " محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري " . وأكثر هؤلاء العلماء اشتباها به هو أبوبكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي الأركشي . كذا ذكره لسان الدين (١) ولد بين الثلاثين والأربعين وستمائة ،وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة ، فهو من معاصرى ابن الفخار صاحبنا وكان بينهما مودة. (٢)

واسم ابن الفخار الجذامي عند البغدادى في هدية العارفين : محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي (٣) هكذا. ثم يذكر أنه توفى سنة ٧٥٤ و هي ليست سنة وفاته ،وانما هي سنة وفاة ابن الفخار الخولاني صاحبنا ، ثم يذكر أنه استاذ لسان الدين ،واستاذ لسان الدين هو صاحبنا الخولاني وكذلك خلط في الكنية فجعل كنية الخولاني للجذامي ، فقد خلط بين الرجلين خلطا واضحا فجزء من الترجمة للخولاني صاحبنا ،وجزء آخر منها للجذامي الاركشي المالقي .

ومن الخلط بين الشخصيتين أن ابن الفخار الجذامي اسمه عند لسان الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد

---

(١) الاحاطة ٣/ ٩١ - ٩٥.

(٢) الافادات والانشادات : ١٣٦.

(٣) هدية العارفين ٦/ ١٥٩.

وهوعند البغدادى محمد بن علي بن محمد ولسان الدين املك بهذا من البغدادى ،ومن الخلط بين هاتين الشخصين أيضا ما وقع في درة الحجال فقد ترجم ابن القاضي للجذامي مرتين ،الأولى سماه محمد بن علي بن محمد الجذامي (١) ، والثانية سماه محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار الجذامي الاركشي (٢) . فبين الترجمتين اللتين للجذامي اختلاف وهو وجود اسم " أحمد " في الثانية وهوفي آباء الخولاني ، فيبدو أن الأمر غير واضح عند ابن القاضي اذ أنه لم يوافق لسان الدين في جرّ نسب الجذامي فكان منه مزجه بالخولاني .

وبعد هذا أورد هنا أسماء الذين شهروا بابن الفخار وهم:

١ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار يعرف بابن بشكوال توفي سنة ٤١٩هـ له ترجمة في الديباج المذهب : ٢٧١. ونفح الطيب : ٢/ ٦٠ ، وشجرة النور الزكية : ١١٢.

٢ - أبو عبد الله محمد بن الحسن بن كامل بن الفخار المالقي ، صاحب نصف الربض توفي سنة ٥٣٩ وله ترجمة في الذيل والتكملة ٦/ ١٦٣.

٣ - أبو الحسن شاكر بن محمد بن الحسن بن محمد بن كامل الحضرمي ابن الفخار توفي سنة ٥٨٦ وله ترجمة في الذيل والتكملة : ٤/ ١٦٤.

٤ - أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن خلف بن أحمد ابن الفخار الأنصارى المالقي البلنسي الاصل توفي سنة ٥٩٠ وهو الحافظ المشهور بكثرة محفوظه له ترجمة في الذيل والتكملة ٦/ ٨٧ ، وشجرة النور الزكية ١٥٩ .

---

(١) درة الحجال ٢/ ٨٣.

(٢) درة الحجال

٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفخار الأزدي الاشبيلي توفي في حدود سنة ٦٤٠ هـ +

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ابن الفخار البلنسي لـه ترجمة في الذيل والتكملة القسم الثاني من السفر الخامس: ٦٦٥ .

٧ - أبو الحسن ابن الفخار الشريشي ، ورد عرضا في ترجمة ابن الفخار الأنصاري السابق من الذيل والتكملة ٨٨/٦ وهو من تلاميذه .

٨ - أبو عبد الله ابن الفخار وهو ابن أخت ابن الفخار الحافظ الأنصاري ورد عرضا في ترجمة خاله من الذيل : ٩٠/٦ .

٩ - أبو عبد الله الفخار " بدون ابن " المعروف بابن خزيمة له ذكر في الاحاطة : ٢٠٥/١ .

١٠- أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأزدي الفخار " بدون ابن " له ترجمة في الذيل والتكملة : ٥٠٦/٦ .

١١- أبو عبد الله بن الفخار ، له ذكر في درة الحجال : ٢٩٣/٢ ، أحد تلاميذه توفي سنة : ٨٦٥ .

والله أعلم ،،،

آراء ابن الفخــار

(١) التقديـر :

من الأمور الشائعة في النحو : التقدير ، ونعلم أن من أسباب وضع النحو دخول غير العرب في الاسلام ، فلما دخلوا في هذا الدين كانوا في حاجة الى معرفة لغته ، وهي المفتاح الأول لفهم التشريع ، فكـان في التقدير سبيلٌ لفهم كثير من مسائلِ النحو وطردها على وتيرة واحدة ، وتقريب لفهمها ، لأنّ النحو بني على العامل ، فبالتقدير يظهر العامـل الذى تنشأ عنه الحركة . فالمنادى في نحو : يا عبد الله منصوب . وكذلك " زيدا " في نحو : زيدا ضربته ، فعبدالله وزيد منصوبان بناصب مقدَّر ، فناصب المنادى فعل تقديره : أدعو ، أو أريد ، أو أنادى ، لأنّ المنـادى عندهم من باب المفعول به ، وناصب الاسم المشغول عنه فعل يفسره الفعل المذكور ، فاجتمع المنصوبان في أن العامل فيهما فعل ، وهـو كثيراً ما يعمل النصب ، فبذلك يكون التقدير سبيلا لفهم كثير من المسائل النحوية ، الا أن بعض النحاة لم يرض تلك التقديرات ، فالكسائـي وابن كيسان وابن الطراوة يقولون : ان المنادى ليس بمفعول صحيح (١) ، من جهة اللفظ والمعنى ، لأنّ قولنا : يا عبد اللّـه انشاء ، وقولنـا : أنادى ، أو أريد ، أو أدعو ليس بانشاء ، وانما هو خبر ، ولا يفسّر الشيء الا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة (٢) ، وقد قال ابن الفخار في هذا الشأن : إن هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ، وانما هو فعلٌ إنشائيٌ يعطي المعنى الذى يعطيه قولك : يا عبد اللّه الا أنـه لا يستعمل على هذا المعنى " (٣) .

---

(١) المغني : ٤٨٨ ، وشرح الجزولية للابذى : ٩٠ ، والشرح : ٦٦٨ ، وهامش : ٤٠

(٢) الشرح : ٦٦٨ .

(٣) الشرح : ٢٨٥ .

وقد أكد أنه لا يجب الاتفاق بين التقدير وما هو واقع في الاستعمال ،فالتقدير قد لا يصح استعماله أصلا ،وانما يؤتى به للتفسير لا غير ؛أي تفسير الاعراب . نرى ذلك في باب الاشتغال حين ردّ على ابن الطراوة قوله : إنّ زيدا في نحو " زيدا ضربته " منصوبٌ بالفعل المظهر التالي لزيد ؛لأنه واقع به ،هذا معنى قول ابن الطراوة.(١)

والذى دفع ابن الطراوة الى ذلك هو أنّ النحاة يجعلون زيدا في المثال السابق منصوباً بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده.(٢)

و هذا الاضمار باطل عند ابن الطراوة الاّ بشروط ثلاثة ،أحدها الاّ يخل اظهار المحذوف بالمعنى ، وهو يقول : ان اظهار هذا المحذوف مخل بالمعنى ؛ لأنك اذا قلت : زيدا ضربته ، فانّ ضربته مقصود للافادة ،واذا قلت : ضربت زيدا ضربته صار " ضربته " توكيدا،(٣) فعلى ذلك يكون مدلول الجملتين مختلفا .

وقد أجاب ابن الفخار عن قول ابن الطراوة السابق بقوله " وانما كان يكون ذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ،وإنما ذلك أمر تقديرى ،وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلا ،لأنهما متعاقبان".(٤)

فمذهب ابن الفخار في التقدير أنه لا يلزم منه أن يصح استعماله في الكلام ،بل هناك من التقديرات ما لا يصح استعمالها

---

(١) الشرح : ٢٨٥.

(٢) هذا مذهب سيبويه وعليه الحذاق : الشرح : ٢٨٥،وهناك آراء أخرى في الشرح .

(٣) الشرح : ٢٨٥-٢٨٦.

(٤) الشرح : ٢٨٧.

كالأمثلة السابقة ، ومنه ما يصح استعماله كتقديرهم " أن " المصدرية مع الفعل بأنها في تأويل المصدر ، وتقديرهم المصدر بأن مع الفعل ، وهما يصح استعمال أحدهما مكان الآخر مع صحة المعنى.(١)

ومما قاله في هذا الموضع : «... والحال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الاستعمال»(٢). وهذا الذي قاله هو قول سيبويه في بعض تلك التقديرات تراه يقول "... وهذا لا يتكلم به" ونحوه.(٣)

وقد جلّى أبو الفتح بن جني هذه المسألة فقال :"... فان أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ".(٤)

هذا وقد تردد عند ابن الفخار ذكر تفسير المعنى وتقدير الاعراب وكلها يؤكد فيها على عدم التعارض بينهما .(٥)

---

(١) الشرح : ٥٦٧ - ٥٦٨ . (٢) الشرح: ٤٢٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٧٦ ، وانظر شبيهاً لذلك في : ١/ ٣٤٥ .

(٤) الخصائص : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) انظر : ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٩٧٥ .

(٢) دلالة الاعراب على المعنى :

قام التأليف في النحو العربي منذ نشأته الأولى على العناية بالحركة الاعرابية ،لأنها من ابرز سمات هذه اللغة ، اذ بها كثير من الدلالة على المعاني ،ومن خلالها تطرق النحاة الى باقي تلك الخصائص .(١)

ولكن ما هو مدى تأثير هذه الحركة الاعرابية في الدلالة على المعاني المختلفة التي يقصدها المتكلم عند متقدمي النحاة ؟

لقد قام الجدل حول دلالة هذه الحركات على المعاني منذ زمن مبكر من تاريخ نشأة هذا العلم ،فقد ذهب جمهور النحاة المتقدمين الى أن الحركات الاعرابية هي صاحبة الدلالة على المعاني المختلفة التي يعمد اليها المتكلم .(٢)

وذهب قطرب : محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) الى أنّ الحركات غير ذات جدوى في الدلالة على المعاني المختلفة ،فقال : " لو كان الاعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعرابٌ يدل عليه لا يزول الا بزواله ،وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ،وكانوا يبطئون عند الادراج ،فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام ، الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ،ومتحركين

---

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى :٩ .

(٢) الشرح : ٨٠٥ ،والايضاح في علل النحو : ٦٦ -٧٠ ،والبسيط : ١٧١ ،والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١ .

وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المُهْلَةُ في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان ".(١)

فقول قطرب هذا يعني أنهم انما جاءوا بالحركة للتخفيف من الثقل الذي في أواخر الكلمات الناشيء من الاسكان ، ولا علاقة لتلك الحركات بالمعنى ، ففائدتها لفظية لا غير(٢) ، ثم تعاقبت الآراء في هذه المسألة ، ولست أريد الكتابة فيها ، وإنما أريد أن أعرض موقف ابن الفخار من هذه القضية.

فمذهب ابن الفخار هو مذهب الجمهور حيث يقول : " ان الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية والاضافة ".(٣)

فدلالة الاعراب على الفاعلية والمفعولية والإضافة عند ابن الفخار إنما هي في الأسماء المعربة فقط ، أما المبنيات والأفعال فلا تدخل تحت دلالة الاعراب بناء على القول السابق . فاذا كانت حركات الاعراب هي الدالة على المعاني ، فإنه يصادفهم بعض ما ينقض هذه القاعدة من مثال قولهم : خرق الثوبَ المسمارُ ، برفع الثوب ونصب المسمار مع أن المسمارَ فاعلٌ والثوب مفعول به . ودفعا لهذا التعارض قال أبو الحسن بن أبي الربيع : " النحويون كلهم ... يقولون : ان العرب

---

(١) الايضاح في علل النحو : ٧٠-٧١.

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٥١.

(٣) الشرح : ٣٥.

تَلْزَمُ رفعَ الفاعلَ و نصبَ المفعول فُهِمَ المعنىٰ من غير الاعرابِ أولم يُفهم ، إلا ّ ان يضطر شاعر فيعكس ،وذلك عندهم فَهْمُ المعنى ، وان وُجِدَ في الكلام فيكون كالغلط ".(١)

فمذهب أبي الحسين وابن الفخار متحد في أن الحركات تدل على المعاني الثلاثة ، غير أن ابن الفخار وجه المثال توجيهاآخر يأتي فيما بعد .

و هذه المسألة وحدها وهي : نصب الفاعل في المعنى و رفع المفعول في المعنى نحو " خرق الثوب المسمار " قال فيه ابن الطراوة قولا لم يسبق اليه وهو : أنه اذا عرف المعنى فارفع ماشئت وانصب ما شئت .(٢) أى أنه يجيز رفع المفعول و نصب الفاعل مطلقا بشرط فهم المعنى .

ومذهب ابن الفخار في المسألة هو : أن المفعول الذى حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلاً اعتباراً باللفظ ،لأنّ الاعراب إنما يجري على حسب اللفظ دون المعنى .(٣)

و قال في موضع آخر : " انّ الفاعل اذا حصل فيه اعراب المفعول ، فانما يعرب مفعولا ،لأنّ الاعراب إنما يكون أبدا على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب .(٤)

---

(١) البسيط : ٢٦٣.

(٢) البسيط : ١٧٢.

(٣) الشرح : ٨٠٥ ،والبسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٤) الشرح : ١٠٠.

(٥) ٨٠٤ ،وانظر : ٢٦٣ ، ١٠١٤ ، حيث قال : " وذلك أن الاسماء المستحقة للاعراب اذا قصد بها تأويل مسماها فحسب كانت خالية من الاعراب ،لأنّ جوهر اللفظ موضوع لجوهر المعنى وحركات اللفظ دالة على أحوال المعنى ،فاذا أردت افادة جوهر المعنى وجب اخلاء اللفظ من الحركات .

فالمرفوع عنده فاعل والمنصوب مفعول" باعتبار اللفظ ،وإن كان الفاعل في المعنى هو المنصوب والمفعول هوالمرفوع . ولعل الذى دعاه الى ذلك هواجماع جمهور النحاة على أنّ علامات الاعراب دالة على المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وما لحق بهذه المعاني ، ومذهب الجمهور هو مذهبه كما سبق فأراد أن تطرد القاعدة حتى فيما سموه شاذا ،فخرج بذلك مما قد يؤخذ على ابن أبي الربيع وابن الطراوة .

واجاب عن قول ابن الطراوة : بأن الاعراب انما أوجبه طلب الفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك ،ثم لزم في موضع البيان بالحمل على موضع الاشكال ،ليجري الكل على أسلوب واحد ، ونظائره كثيرة ،والدليل على أنّ هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الاعراب، ولو كان على الوجه الذى قاله ابن الطراوة لكثر وانتشر ولم يقف على حكاية حالك ولا خبرَ/ مخبر كالوجه الآخر ،فهذا هو الصواب . والله أعلم".(١)

فالحاصل من مذهب ابن الفخار أن علامات الاعراب دالة على المعاني المختلفة في الأسماء المعربة ،الاّ أن هذا القول لا يشمل كلّ ما يمسه النحو ، فهناك أسماء لا تظهر عليها علامات الاعراب ، فلذلك خصص ابن الفخار العلامات التي تدل على المعاني بأنها مالحقت الأسماء المعربة(٢) وهو مذهب الجمهور.

وبعد أن وقفنا على أن العلامات في الأسماء المعربة ذات دلالة على المعاني المختلفة عند النحاة ، فكان من الواجب عليهم أن ينظروا في الأسماء الأخرى التي لا تظهر عليها علامات الاعراب كلها أوبعضها ،

---

(١) الشرح : ٨٠٥-٨٠٦ .

(٢) الشرح : ٣٥ .

ثم يعطوا قولا مقنعا في المسألة ،ولكنهم أعرضوا عن ذلك ، لأنه ربما نقض القول الذى قرروه، فلم نجد منهم من تعرض الى شيء من ذلك.

وعلى كل حال فلا أحد ينكر أن العربية تمتاز بالحركات الاعرابية ،وأن لهذه الحركات دلالات في أحيانٍ كثيرةٍ ،ولكن يشاركها في الدلالة التركيب وهو من معاني النحو أيضا التي ناقشها النحاة . فالقول بأن علامات الاعراب وحدها هي الدالة على المعاني قول غير سديد (١) ،ولا يعني ذلك التحلل من قيود الاعراب واطراحه ،لأنّ من معاني الاعراب الوضوح ، فاذا نشدنا الوضوح الذى تؤديه الحركات الاعرابية ربما وجدنا هذا الوضوح في أن الحركات " تمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل اذا أقيمت على وجهها ،فان البناء يصبح واضحا بينا ،ويتبع ذلك وضوح التركيب وابانته عن الغرض ،أمّا اذا أغفل الاداء الاعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حد آخرها ،بل تتعداه الى داخلها "،(٢) أوأنّ الاعراب بمعنى الوضوح يتمثل في حركات الاعراب من حيث أنّ فيها تأكيداً لمعاني التركيب، فبالتركيب يعرف الفاعل مثلا، ثم تكون الضمة زيادة في الايضاح لمعنى الفاعلية فبانعدام هذه الحركة ينعدم الوضوح المنشود الذي يجلبه الاعراب ، والله أعلم.

هذا القول عن الاعراب في الأسماء ،أمّا عن الأفعال فقد ذهب أهل الكوفة الى أنه ذو دلالة في الأفعال في بعض المعاني في مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فاذا رفع الفعل الثاني " تشرب " كان النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني ،وإذا نصب كان المعنى على

---

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٣٤.

(٢) بنصه من الاعراب سمة العربية : ١٠.

النهي عن الجمع بينهما ،واذا جزم كان النهي عنهما مفترقين و مجتمعين .

والذي ذهب اليه ابن الفخار هو مذهب أهل البصرة ،وهو أن الاعراب غير محتاج إليه في الأفعال ،وقالوا : إن المثال الذي بني عليه الكوفيون حجتهم ليس فيه حجة ،فالنصب في " تشرب " في المثال المتقدم بأن مضمرة ،والجزم على ارادة " لا " والرفع على الاستئناف.(١)

---

(١) الشرح : ٧٥ - ٧٦ ،وانظر تفصيل المسألة في شرح الابذى : ٦٥ - ٦٦.

(٣) موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي :

لمّا كان هذا الشرح يتناول كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ، فانّه من الطّبيعي أن نجد فيه شيئا مما يتعرض فيه لأبي القاسم ، سواء كان هذا التعرض دفاعا عنه أو موءاخذة له لا سيما أنّ هذا الشرح من الموءلفات المتأخرة التي تعرضت للجمل ، فقد سبقه عدد كبير من الشروح المطولة وغيرها ،وسبقه أيضا كتب اعتنت بالردّ على أبي القاسم أو الدفاع عنه ،فألف أبو عبدالله بن السيد كتابا في الردّ على أبي القاسم هو : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ،وتلاه كتاب آخر للاستاذ ابي عليّ الشلوبين سماه : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل الى الاختلال ، والمظنون بهذا الكتاب - من خلال عنوانه - أنه يرد على ابن السيد في كتابه السابق ، فلا غرابة أن نجد في كتابنا هذا " شرح ابن الفخار " دفاعا عن أبي القاسم أو اعتراضا عليه ،فلمّا كان يقف من أبي القاسم هذا الموقف ،فانّ من المناسب أن أفرد كل نوع من مناقشاته على حدة ،فأذكر أولا اعتراضاته ،ثم أتبعها بما ردّ به على من اعترض على أبي القاسم ،فأقول وبالله التوفيق .

أولا : الاعتراضات :

حينما يراد ذكر اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، فلا بدّ من التنبيه على أنّ ابن الفخار قد استفاد كثيرا من ابن السيد في كتابه الآنف الذكر ،وربما أدخل كلام ابن السيد في كلامه ،فمن لم ير كلام ابن السيد سيظن أن كل تلك الاعتراضات كلها من كلام ابن الفخار ،والحقيقة أنه استفاد بعض اعتراضاته من ابن السيد .

---

(١) انظر في مقدمة حواشي المفصل للشلوبين ضمن موءلفاته .

وهناك علماء آخرون استفاد منهم بعض تلك الاعتراضات التي لم يوردها ابن السيد كالسهيلي ، وابن الضائع ، ومع ذلك فهناك اعتراضات اجتهدت لأعرف أصحابها ، فلم أجد لها صدى فيما تحت يديّ من المراجع ، فهي مما يمكن أن ينسب الى ابن الفخار .

على أنه مما يجب ألا يغيب عن الأذهان أنّ من اعتنق مذهبا من المذاهب أو فكرة مسبوقا اليها ، فانّ ذلك يعتبر منهجا له أيضا تتميز به شخصيته العلمية ، واليك نماذج من اعتراضات ابن الفخار :

١ - ان وأخواتها انما عملت لشبهها بالأفعال .

ذكر أبو القاسم الزجاجي أن "إنّ" واخواتها إنما نَصَبَتِ الاسم ورفعت الخبر ؛ لأنّ هذه الحروف أشبهت الأفعال المتعدية الى واحد من خمسة أوجه هي :

أ - أنّ معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال ، فمنها ما هو للتوكيد ، ومنها ما هو للتشبيه ، ومنها ما هو للترجي ، ومنها ما هو للاستدراك .

ب - أن أواخر هذه الحروف كلها مفتوحة .

جـ - أنّ عدد أحرف هذه الحروف كعدد أحرف الأفعال ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي .

د - أنها تطلب اسمين من جهتين مختلفتين ، فهي تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة قبل .

هـ - أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل فتقول : إنَّك ، وانّه ، واني كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني . هذا كلّه توجيه أبي القاسم.(١)

---

(١) الجمل : ٥١ - ٥٢ .

وهذا القول الذى قاله أبو القاسم قد قال بأكثره أبو العباس المبرد حيث قال : "... وانما أشبهتها ، لأنها لا تقع الا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي".(١)

وقول أبي القاسم الزجاجي السابق اعترضه أبو القاسم السهيلي عدا الرابع منه ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وبقول أبي القاسم السهيلي قال الاستاذ أبو عبد الله بن الفخار ، فقال السهيلي "أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن الا بعد حصول الشبه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير والظاهر في أنّ كلّ واحد منهما ثان عن الوجه الذى أوجب لها العمل".(٢)

ثم قال السهيلي أيضا : " وأمّا الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ولم يوجب لها ذلك شيئا من العمل".(٣)

قال ابن الفخار : " وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أنّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل ، وأمّا الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئا ، والله أعلم".(٤)

---

(١) المقتضب : ٤/١٠٨.

(٢) الشرح : ٣٣٣ - ٣٣٤، نتائج الفكر : ٣٤٢ ، وشرح الشاطبي / ٤ الا أنّ ابن أبي الربيع تعرض لاتصال الضمير المنصوب بها بعد أن ذكر أنّ بعضهم اعترض ذلك على الزجاجي ، فذكر أن اتصال الضمير وان لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه . البسيط : ٧٧٠ . فاعتبر قول الزجاجي في المسألة سائغا وتعليله مقبولا .

(٣) الشرح : ٣٣٤ ، وشرح الشاطبي : / ٤٠٤.

(٤) الشرح : ٣٣٤ ، وانظر هوامش تحقيق المسألة هناك.

٢ - عن الجاره ، وعن المبدلة همزتها عينا في بعض اللغات.

ذكر ابن الفخار أن أبا القاسم لم يحرر اللفظ ، ولم يشقق الكلام من عروض الاشتراك اللفظي بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة ان المخففة في بعض اللغات.

قال : " لأن هذه (أى الجارة) مسبوقة بأصل آخر ، وذلك أنك تقول : أعجبني أن زيدا قائم ، ثم تخفف " أنّ " فتقول : أعجبني أن زيدا قائم ، بابقاء عملها لفظا ان شئت ، ثم تبدل من الهمزة عينا ، فتقول : أعجبني عن زيدا قائم ، وان شئت اعجبني عن زيد قائم باهمالها لفظا دون معنى ".(١)

وعلى هذه اللغة بيت ذي الرُّمة :(٢)

أعن ترسمت من خرقاء منزلـه
ماء الصبابة من عينيك مسجوم

٣ - اعمال العامل الثاني والأول يطلب عمدة ، نحو :

" ضربوني وضربت قومك ".

اختلف النحاة في هذه المسألة ، فالفراء يمنعها ، لأنها إنما تجوز على أحد وجهين .

امّا على حذف الفاعل من الفعل الأول ، وهذا ممتنع ، لعدم النظير، فالفاعل عمدة لا يصح الاستغناء عنه.

---

(١) الشرح : ١٠٢٤.
(٢) الجنى الداني : ٢٦٥.

وامّا على الاضمار قبل الذكر وهو نادر ،فلذا رفضت المسألة عنده قياسا ،وأمّا الكسائي فانه يجيزها على حذف الفاعل وهو مراد في المعنى. هذه صورة المسألة ،وقد ذكر أبو القاسم أن الكسائي قد غلط.

قال ابن الفخار : " وليس قول أبي القاسم : " وهذا غلط " (١) بردّ صحيح ،لانّ الكسائي لم يرد ما أشار اليه أبو القاسم ،لانّ ظاهر قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حدّ حذف المفعول به على الاطلاق.

هذا لا يقوله أحد ،وإنّما ينبغي أن يقال في المسألة : انّ الفاعل اذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ،فالفاعل مضمر في قام مع أنّه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع. والمبتدأ والخبر والمفعول به اذا علم حذف ،فالفاعل في هذا الباب امّا أن يحذف مع العلم به حملا على المبتدأ والخبر والمفعول به ،وامّا أن يضمر مع العلم به حملا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ، ليكون حيث ما كان جاريا على أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي . والله أعلم ". (٢)

٤ - نصب المضارع بأن المضمرة بعد الواو.

قال أبو القاسم : " اعلم أن الواو تنصب الفعل المضارع اذا أردت بها معنى " غير العطف ". (٣)

قال ابن الفخار : " ظاهره مذهب أبي عمر الجرمي ،وذلك أنه يقول : انّ هذه الحروف الثلاثة الواو ،والفاء ،وأو تنصب الفعل

---

(١) الجمل : ١١٣.
(٢) الشرح : ٥٤٩ - ٥٥٠.
(٣) الجمل : ١٨٧.

بنفسها من غير تقدير حرف بعدها ، وحجته في ذلك أن اضمار الحروف وابقاء عملها على خلاف الأصول ". (١)

ثم قال بعد : " وحذاق النحاة يضمرون " أن " بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع ؛ لأنها الأصل في النصب ، ولأن اضمارها قد ثبت بعدها فيما اذا كان الفعل المضارع معطوفا بها على اسم صريح قبلها ، فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك ، وأيضا فان هذه الحروف الثلاثة لو كانت ناصبة لجاز أن يدخل عليها حرف العطف كما دخل على واو القسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفتكرمنا ، وهذا لا يقوله أحد ، وأيضا فانّ هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، والحروف لا تعمل الاّ بشرط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب اليه سيبويه . والله أعلم.

فان قلت : لعله نسب النصب لها مجازا كما نسبه لحتى ، ويكون مذهبه مذهب الجماعة.

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، الا تراه قال :

"وأما قوله :

للبس عباءة وتقرَّ عيني أحب اليّ من لبس الشفوف

فانه أضمر " أن " ونصب بها " (٢) ، فهذا ظاهر في اختلاف الموضعين ، ولو كان النصب في الأول باضمار " أن " لم يكن نسبة مجازية ، ونبه في هذا الموضع على اضمارها ، لأنها تظهر فيه كثيرا ، ولما لم تظهر في الأول وصحت النسبة ، ولو نسب النصب في هذا القسم الثاني للواو لعارضة جواز اظهارها ، فهذا مما يمكن أن يقال . والله أعلم ". (٣)

---

(١) الشرح : ٢٧٢.

(٢) الجمل : ١٨٧ - ١٨٨.

(٣) الشرح : ٢٧٢ - ٢٧٣.

هذه أربعة نماذج مما اعترض به ابن الفخار على أبي القاسم الزجاجي وما اعترض به أكثر من هذا ،وانما أردت بذكر بعض هذه الاعتراضات اعطاء صورة للاعتراضات التي اعتاد ابن الفخار أن يعترض بها على أبي القاسم ،وبعد هذا فانني أورد بعض صفحات المواضع التي وقع فيها اعتراض على أبي القاسم وهي :

٤٨ ، ١٣٢ ، ٢٥٥ ، ٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥٢٦ ، ٦٠٧ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٧٧٦ ، ٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨١٩ ، ٨٥٢ ، ٨٩٩ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٧٦ ، ١٠٠١-١٠٠٢ ، ١٠٣٤ ، ١١٤١ ،

مع العلم أن بعض هذه الصفحات التي ورد فيها اعتراضات على أبي القاسم قد التمس له فيها عذرا يخرجه عن الخطأ ،مما يعدّ داخلا في هذا القسم الثاني الذى تراه .

ثانيا : دفاعه عن أبي القاسم .

سبق أن ذكرت نموذجا من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم، وتلك الاعتراضات وان كانت ردودا على أبي القاسم الا أنه يدرج في بعضها اعتذارا عنه ،فابن الفخار يغلب عليه التقدير لأبي القاسم ، اذ ردّ كثيرا مما اعترض به عليه ،واليك نموذجا من تلك الردود :

١ - قال أبو القاسم : " اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع ... والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعته للفاعل ".(١)

قال ابن الفخار : " قد اعترضه ابن عصفور بوجهين :

---

(١) الجمل : ٣٦.

أحدهما : أن" المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .
الثاني : أن" الأصل لا يطرد حمله على الفرع ". (١)

فأجاب ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله : " الجواب عن الأول :
أنه قائل بأن" التعري يرفع المبتدأ أو الخبر ، فما الفرق ؟

والجواب عن الثاني : أن" الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل
في الفرع فرع في الأصل ، وذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة
الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ، إذ لقائل أن يقول : إن" ذلك بالعكس ،
وقد قيل : إنما يستقيم افساد مذهب من المذاهب بأمر وَقَعَ اجماع
المختَلِفِيْنَ عليه ، فلم يصنع ابن عصفور شيئا . والله أعلم ". (٢)

٢ - منع صرف المؤنث الذى على أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ ، وليس فيه علامة للتأنيث .

قال أبو القاسم : " وأمّا ما لا يتصرف في المعرفة وينصرف في
النكرة ، فهو اثنا عشر جنسا ... فمنها كل مؤنث على أكثر من ثلاثة
أحرف لا علامة فيه للتأنيث ". (٣)

قال ابن الفخار : " هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ، لأنه سيذكر
فيما بعد فصل المذكر المسمى باسم مؤنث. فاعتراض ابن السيد عليه
هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الفصل حتى يزاد فيه
شروط ، فيقال : كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث،

---

(١) الشرح : ٢٦٦ ، وانظر قول ابن عصفور في شرحه : ١/ ٣٥٥.
(٢) الشرح : ٢٦٦.
(٣) الجمل : ٢٢٠-٢٢٢.

وليس أصله التذكير ، وتأنيثه حقيقي ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان أولمؤنث ظنا منه أنه يريد الاطلاق ، وليس كذلك كما ذكرناه .

وانظر الى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط، فانها تعطي أنه متى نقص منها شرط وهو علم لمؤنث ، فانّه ينصرف كما يكون كذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وانظر أيضا الى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فانه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر اعتبارا بالعرف الجاري عند المعربين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارض كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلا بنساء ، فانّه ينصرف ، لأنّ تأنيثه تأنيث جمع ، وهو عارض فلا تعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم في هذا الأصل الذى أصّله في ثلاثة مواضع :

أحدها : جعله المقيد مطلقا .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقيا ، غير أنّه تحرز بهذا الثالث من التأنيث العارض ، وانما الخلل من جهة التعبير عن ذلك بما يعطي اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر والله أعلم ". (١)

والذى ذكره ابن الفخار من أنّ اعتراض ابن السيد غير صحيح ، فيه شطط في بعض أجزائه ، فقد ذكر أنّ ابن السيد جعل المقيد مطلقا ، ويعني بذلك أن كلام أبي القاسم مقيد في هذا الفصل

---

(١) الشرح : ٩١٣ - ٩١٤ .

بما سيأتي في فصل المذكر المسمى بمؤنث ،فما في هذا الفصل يقيد المطلق في الفصل السابق ،هذا هو مراد ابن الفخار ،فكان عليه أن يترك هذا الاعتراض ،لأنّ المسائل في موضوع واحد يجب أن تكون في مكان واحد الا اذا أشار اليها المؤلف بأن استكمالها سيأتي في موضع آخر ، والزجاجي لم يقل ذلك ، هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فانّ كتاب أبي اسحاق هذا كتاب تعليمي والتعليم فيه يجب مراعاة الولدان ، وقد قال بهذه المراعاة ابن الفخار في موضع لاحق حيث قال في شأن الزجاجي : " ... لأنه في معرض تعليم الولدان فالتقريب عليهم ما أمكن أولى ".(١)

٣ - قال أبو القاسم : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يونس ، تريد : سورة يونس ،وسورة هود ، فتصرف هودا ،فان جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه ،لأنك سميت مؤنثا بمذكر ".(٢)

فاعترض ابن السيد ايراد الزجاجي لـ " يونس " ، لأنّ يونس كما يقول ابن السيد لا ينصرف على كل حال ،لأنه ان كان علما للسورة ففيه التعريف والتأنيث والعجمة ، وان كان على حذف مضاف ففيه التعريف والعجمة .(٣)

وقد ردّ ابن الفخار هذا بقوله " وهذا لا يلزم ، لأنه يمكن أن يكون ابو القاسم انما ذكره ليبين اختلاف " هود " في الوجهين ،ولا يتصور ذلك الاختلاف في يونس ، ولم يتعرض لبيانه ،لظهور الأمر فيه ،والله أعلم".(٤)

وهذا الذى رد به على ابن السيد ردّ به ابن الضائع .(٥)

---

(١) الشرح : ١٠٢٤.

(٢) الجمل : ٢٢٧.

(٣) انظر قول ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٠.

(٤) الشرح : ٩٤٤ .

(٥) شرح الجمل له : ٢٤١/أ.

هذه نماذج من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم . وهناك بعض الاعتراضات الأخرى أذكر صفحات بعضها وهي :

٢٢ - ١٧ - ٢٩ - ٣١ - ١٠٠ - ٧١٠ - ٩٣٧ - ٩٧٣ - ١٠٢٤ .

كما أن فيما ذكرته سابقا من صفحات الاعتراضات بعض الاعتذارات عن أبي القاسم . والله أعلم.

(٤) اختياراته :

من المعروف أنّ ابن الفخار توفى سنة أربع وخمسين وسبعمائة ، وهذا التاريخ يعني أن ابن الفخار من متأخرى النحاة ، فقد سبقه كثير من النحاة مشارقة ومغاربة في الدرس النحوى ،فالنحو في هـذا الوقت قد أحكمت عراه واتضحت مساربه ، فالتجديد فيه سيكون محدودا ، ومع ذلك فاننا نجد للأئمة الكبار آراء متميزة اقتبسوها من تلاقح الأفكار المختلفة ،ولكن كم هي تلك الآراء التي قد يتفرد بها أحد أولئك الأئمة ؟

أظنّ أن عددها سيكون قليلا ،بل لعل بعض الأئمة ممن لهم خطر في هذا الشأن لم يكن له شيء من ذلك التفرد ،وانما كان سَبْقُه وعلو قدره في قدرته على التوجيه والترجيح واستحضار المسائل ،ولم أجد لابن الفخار في هذا الكتاب مسائل انفردَ بها ،وانما هناك توجيهات له أحسب أنها مما يجعله من المتميزين ، وفوق كل ذى علم عليم.

فأمّا الاختيارات التي اختارها ابن الفخار فهي كثيرة جدا ، لا سيما وأن الكتاب الذى أحققه -كان من توفيق اللّه أن يكون - كاملا ، فهو يشتمل على أغلب أبواب النحو ،فلذلك سأختار بعض تلك الاختيارات حسب تسلسل المسائل في الكتاب وهي:

١ - اعراب الأسماء الستة :

ذكر ابن الفخار في اعراب الأسماء الستة سبعة مذاهب :

أحدها : أنها معربة بحركات على أواخرها مقدرة واتبع ما قبل الآخر الآخر .

والثاني : أنها معربة بالحروف وهو ظاهر كلام أبي القاسم وابي علي في أول الايضاح .

والثالث : أنها معربات بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع .

والرابع : أنها معربة بشيئين ،بالحركات والحروف معا .

والخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر منقولة من الآخر ، وانما اعربت بالحركات لأنه الاصل

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ،ووجه ذلك أن التغير والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من زيد مثلا .

والسابع : أن هذه الأسماء على قسمين :

قسم يعرب بالحروف وهي : أخوك ،وأبوك ،وحموك ،وهنوك .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف وهو : فوك ،وذو ،لأنهما لو اعربا بالحروف كالقسم الأول للزم بقاؤهما على حرف واحد وليس ذلك في القسم الأول .

قال ابن الفخار : والصحيح من هذه الأقوال الأول ،وهو مذهب سيبويه ونص أبي علي في النصف الثاني من الايضاح.(١)

وهذا القول الذى صححه يقول انّ أصل أخوك وأخواته في الرفع : أَخَوَك بضم الواو وفتح الخاء ،وفي النصب بفتح الواو والخاء ،وفي الجرّ بخفض الواو وفتح الخاء ، هذا هو الأصل ،ففي الرفع حذفت الضمة من الواو وضمت الخاء اتباعا لها ،وفي النصب قلبت الواو ألفا لتحركها

---

(١) الشرح : ٦٠.

وانفتاح ما قبلها ،وفي حالة الخفض اتبعت الخاء الواو ، فضمت ثم حذفت كسرة الواو تخفيفا ، فصار في التقدير : بأخوك بسكون الواو .

٢ - العطف على الضمير المخفوض .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين الى أنّ العطف على الضمير المخفوض مشروط باعادة الخافض ، ففي نحو قولنا : مررت بك وزيدٍ يشترطون اعادة الخافض في زيد ، فتقول : مررت بك وبزيد ، هذه هي صورة المسألة .(١)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين في منع جواز العطف بغير اعادة الخافض معتمدا في ذلك على ثلاثة توجيهات .

أحدها : أنّ المسألة محمولة على عكسها ،أى أننا حين نجيز ذلك فينبغي أن نجيز عكسها وهو أن نعطف الضمير على الظاهر فنقول : مررت بزيد وبك ، لأنّ الواو لمطلق الجمع وليس فيها ترتيب ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم ،فلمّا امتنع فينبغي أن يمتنع عطف الظاهر على المضمر مباشرة .

والثاني : أنّ ضمير الخفض شبيه للتنوين من حيث انه زيادة في آخر المضاف اليه ،ومعاقب له ، فلمّا لم يجز العطف على التنوين لم يجز العطف على شبيهه ،وللخروج من ذلك كرر حرف الجرّ لكي لا يعطف على الضمير .

---

(١) انظر الشرح : ١٧٦ ،والكتاب : ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ،والانصاف: ٤٦٣ .

والثالث : أنّ الضمير المرفوع أشدّ اتصالا بخافضه من الضمير المرفوع برافعه ؛ لأنّ المرفوع ينفصل في بعض المواضع والمخفوض لا ينفصل في مواضع ، ولما امتنع العطف على المرفوع مع أنّ اتصاله أقل من المخفوض ،فمنع العطف على المخفوض أوجب ؛ لأنّ الاتصال هو السبب المانع من القول بجواز العطف مطلقا دون شرط في كلاالموضعين. هذه هي الأدلة التي ساقها ابن الفخارفي المسألة.

ولما كانت هذه المسألة خلافية والخلاف فيها جدير بالنظر فان عددا ممن يُنْظَرُ إلى رأيه قد أجازها ، وعلى رأسهم يونس والأخفش ، وهو مذهب الكوفيين ،واختاره أبوعليّ الشلوبين وابن مالك.(١)

وعندما تعرض ابن مالك لهذه المسألة ،رأى أن العطف على الضمير المخفوض يكثر معه اعادة الخافض ،ويقل بدون الاعادة ، وأورد على ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثرا وشعرا (٢) ، وكلها يرى أنها تجيز العطف دون اعادة للخافض .

ثم بعد ايراد تلك الشواهد أردف ذلك بابطال حجج المخالفين لمذهبه .

فأبطل التوجيه الأول بأن ذكر أنه لوكان على العكس بأن نحل المعطوف عليه محل المعطوف ،وأن يشترط في صحة العطف أن يحل كلّ واحد منهما محل الآخر لما جاز نحو : رب رجل وأخيه ،ولا نحو :

* أيُّ فتى هيجاء أنت وجارها *

----

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٦٥.

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ ومابعدها.

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و

* الواهب المئة الهجان وجارها *

وأبطل التوجيه الثاني مما سبق بأن ذكر أنّ ذلك ضعيف ،لأنّ شبه الضمير المخفوض بالتنوين لو كان مانعا من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه ،لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ،وضمير الجرّ يبدل منه ويؤكد باجماع ،فللعطف أسوة بهما.(١)

وما أبطله ابن ملك من حجج من خالفه لم يرضه ابن الفخار فقال في الرد على ما أبطله أولا " هذا نظر ضعيف ،وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ،ولذلك تكلفوا تقدير اضافة نحو : ربّ رجل وأخيه غير محضه ،وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف إلى حكم المعطوف عليه بوجه مّا ،وإلّا فمتى كانت هذه الاضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك ؟! ولكنهم راموا ذلك ،ليصير الثاني على حكم الأول لمّا كان شريكه في العامل .

ولذلك أيضا لمّا قال الأعلم في "بشر" من قوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

---

(١) الشرح : ١٧٦-١٧٧ وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ وزاد فيه : "بل العطف أولى بالجواز ،لأنه تابع بواسطة تقوم مقام اعادة العامل ".

انه بدل ردّوا قوله ،من جهة أنه لا يصح مكان الأول ،وجعلوه عطف بيان . فهذا كله يدلك على أنّ الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ،من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد دائرة بين اجرائها على الأصول وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ،وهو أنّ ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض نادر في جنب ما كرر معه الخافض ،وأيضا فان ذلك النادر محمول على تقدير خافض محذوف منه ،لتقدم ذكره وبقاء عمله ، لأنّ تقدم ذكره محرز لذكره ،وربما كانت نظائر هذا تُرْبِي على ما اجتلبه هو من النظائر.

وانظر الى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد على المذهب المنصور ، فهذا المسلك الذى سلكه في المسألة غير مرضي".(١)

انتهى .

وأجاب عمّا أبطله ابن مالك ثانيا ،فقال : " انظر الى هذا التحامل على الامام ،وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، فزيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، واذا قلت : مررت بك وبزيد ، بتكرير الخافض ،فليس العطف على نفس الكاف ، هذا محال ،لما يلزم عليه من دخول حرف الجرّ على مثله تقديرا ،وانما عطفت جارا ومجرورا على جار ومجرور على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل حتّى كأنّه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأمّا البدل فانّه في حكم الاستقلال ،فله حكم نفسه ،وأمّا التوكيد فانه مع المؤكد بمنزلة

---

(١) الشرح : ١٧٧- ١٧٩.

شيء واحد ، اذ ليس على تقدير عامل ،وأما العطف فانه يستلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ،وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب وبالله التوفيق ".(١)

فمما تقدم يتضح أن ابن الفخار يرى عدم العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض كما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين .

وبعد هذا فان من الجدير بالاشارة التنبيه الى أن ابن الفخار لم يورد شواهد المخالفين لسيبويه ومن تبعه كما أوردها ابن الانباري في الانصاف وابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢) وغيرهما ممن يتعرضون لهذه المسألة ،فما هو الغرض من وراء ذلك ؟ مع أن العدل ايراد حجج المعارض ثم بيان ضعفها أوفسادها .

والظاهر من الصيغة العامة لهذا الكتاب أن ابن الفخار قليل الاستشهاد بالشعر جدا لأنه يعتبره باب ضرورة ،وقد قال ذلك (٣) ، وسأذكر هذه المسألة بأبسط مما هنا في مبحث الاستشهاد بالشعر.

٣ - ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

هذه المسألة فيها خلاف بين سيبويه والأخفش فأجازها الأخفش ومنعها سيبويه .(٤)

وحجة سيبويه : أن الأصل في البدل أن يؤتى به لبيان المبدل منه ،وضمير المتكلم والمخاطب في غاية البيان فلا يحتاج لذلك.(٥)

---

(١) الشرح : ١٨٠.

(٢) الانصاف : ٤٦٤ ،وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ ومابعدها .

(٣) انظر ذلك في الشرح : ٥٨ .

(٤) الشرح : ٢٠٦ وانظر تحقيق الاقوال هناك.

(٥) الكتاب : ٣٨٦/٢.

واحتج أبو الحسن الأخفش بالسماع ، فاحتج لضمير المتكلم بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ (١) ،فالذين خسروا عنده في محل نصب على البدل من ضمير المخاطب في " يجمعنكم " وغير الأخفش يرى أن " الذين خسروا " مرفوع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء .

واحتج لضمير المتكلم بقول الشاعر :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني

حُمَيْداً قد تذريت السناما

ف " حميد " بدل من الضمير في " اعرفوني " ، وغيره يرى أنه منصوب على الاختصاص تقديره أخص حميد . (٢)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة الى التفصيل دون اطلاق الجواز أو المنع فقال : " وأمّا قوله تعالى ﴿ اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ﴾ (٣) فان البدل قد افاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص على التفصيل ، فيظهر وجه آخر وهو أن ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب ان وافق الابدال في البيان الذي يستفد الآ منه جاز ، والاّ لم يجز ،فالوجه التفصيل دون اطلاق المنع أو الجواز ، لأنّ موافقة كل واحدٍ من هذين الامامين بوجه مّا اذاً أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقا ،فتأمل ذلك ، والله أعلم بالصواب ." (٤)

وهذا التفصيل الذى ذكره ابن الفخار ذكره أبوحيان في البحرالمحيط. (٥)

---

(١) الأنعام : ١٢ .
(٢) الشرح : ٢٠٧ .
(٣) المائدة : ١١٤ .
(٤) الشرح : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٥) البحر المحيط : ٤/٥٦ .

٤ - تقديم المصدر المؤكد :

ذهب ابن الفخار الى جواز تقديم المصدر المؤكِّد على عامله ،وهذا مذهب الجمهور لأنَّ الأصل في تقديم المعمول وتوسيطه تصرف العامل في نفسه ،فالعامل الذى لا يتصرف في نفسه كفعل التعجب ونظائره لا يتصرف في معموله ،فعلى هذا يصح أن يتقدم المصدر المؤكد على عامله الاّ أن ابا عبدالله ذكر عن السهيلي أنه لا يجيز ذلك ، لأنّ التوكيد لا يقع قبل الذى سيق هوله ،واذا وقع هذا المصدر قبل الفعل ، فانه يعربه منصوبا على التشبيه بالمفعول به ؛لأنه في هذه الحالة ليس مؤكِّدا ،وانما هو كبقية المفعولات.(١)

ولم يرض ابن الفخار مذهب السهيلي هذا فقال : " وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقا ، منصوبا على التشبيه، أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب ان شاء الله ، وانما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في اعرابه ،والمصدر المؤكد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ، وزيد قائم حقا ،أو غير ذي شك ،وأمّا غير ذلك فلا ،ألا ترى أنّ " انّ " في قولك : إنَّ زيدا قائم توكيد لمابعدها ، وكذلك لام " إنَّ " وكذلك جملة القسم تؤكد الجملة التي بعدها ، قال أبوعلي في الايضاح : القسم جملة يؤكد بها الخبر ، فما قاله أبو القاسم السهيلي غير سديد والله أعلم".

---

(١) الشرح : ٢٣٦.

(٢) الشرح : ٢٣٦-٢٣٧.

٥ - العطف على موضع إنّ.

العطف على إنَّ نحو قولهم : إنّ زيدا قائم وعمرو ، فعمرو يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع فيه ثلاثة أوجه .

الأول : الرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : ان زيدا قائم وعمرو قائم .

الثاني : أن يكون عمرمعطوفا على الضمير الذى في الخبر ان كان الخبر مما يحتمل الضمير نحو : ان زيدا قائم وعمرو ، فعمرو معطوف على الضمير في قائم .

الثالث : أن يكون معطوفا على موضع اسم انّ قبل دخولها على توهم الأصل ، لأنّ إنّ لم تغير في المعنى شيئا ، لأنّ مدلوله الايجاب بعد دخولها عليه أيضا كما كان كذلك .

فالوجهان الأولان لا خلاف بين النحاة في جوازهما.(١)

وأما الوجه الثالث فهو الذى وقع الخلاف فيه بين النحاة ، فابن الفخار لا يرى صحة العطف على الموضع تبعاً لأبى عبد الله بن أبي العافية وابي عبد الله بن عبد المنعم ،لأنّ العطف على الموضع لا يصح الاّ اذا كان صاحب الموضع موجودا ،وهذا لا يكون الاّ اذا تقدم عاملان أحدهما معلق بلفظ معموله والآخر معلق بمعناه مثل : ليس زيد بقائم ولا قاعدا بنصب قاعد وجره ، فالنصب عطفا على خبر ليس، وهومنصوب ،الاّ أنه شغل بحركة الخافض ،والجرّ عطفا على اللفظ أمّا العطف على موضع اسم إنّ فهوعنده وعند الذين تابعهم ممتنع ،

---

(١) البسيط : ٧٩٣ .

لأنّ صاحب الموضع الذي سيعطف عليه غير موجود ، وهو الإبتداء ، فإنّه قَدْ نُسِخَ بـ " إنّ ".(١)

وقد ذكر ابن الفخار أن هذا مذهب قوي ، واستدل له بقول سيبويه وهو : " واعلم أن الاسم أوله الابتداء ،وإنما يدخل الرافع والناصبُ سوى الابتداء والجار على المبتدأ ،ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ،ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ،الاّ أنّ تدعه ،وذلك إذا قلت : عبدالله منطلق ،إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبدالله منطلقاً فالمبتدأ أول كما أنّ الواحد أول العدد ،والنكرة قبل المعرفة ".(٢)

ثم قال أبوعبدالله : فقوله : " ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ،الاّ أن تدعه نص في الموضع.(٣) أي أنّ الابتداء يزول بوجود الناسخ الاّ أن تدع ذلك الناسخ .

ثم ذكر ابن الفخار أنّ من أجاز العطف على الموضع انما غرّه في ذلك ما جاء عن سيبويه:أن بعض من يتوهم الابتداء فيعطف عليه . قال سيبويه : " واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ،وانك وزيد ذاهبان ،وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك ".(٤) انتهى قول سيبويه .

---

(١) الشرح : ٣٤١.

(٢) الكتاب : ١/٢٣-٢٤.

(٣) الشرح : ٣٤٢.

(٤) الكتاب : ٢/١٥٥.

فمعنى قول سيبويه هذا : أنّهم يقولون : "أجمعون" وهو توكيد للمنصوب فحقه أن ينصب ، ويعطفون زيداً وهومرفوع على اسم ان فكان حقه النصب ، فوجّه سيبويه هذا الرفع على أنهم توهموا زوال "إن" وأن مكانها "هم" فيصبح الكلام : هم أجمعون ذاهبون ، وهما وزيد ذاهبان . فعلى هذا التوهم يدخل هذا الكلام تحت القاعدة ، ثم استشهد سيبويه-على ما يقع من توهم-بقول الشاعر .

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا

فالشاهد في قوله : سابق بجرّه عطفاً على خبر "لست" الذي توهم أن الباء داخلة عليه ، فكأنه قال : لست بمدرك ما مضى ولا سابق هذا مراد سيبويه بقوله السابق .

الا أنّ ابن الفخار ومن سبقه رأوا أنّ قول سيبويه هذا في رفع زيد عطفا على موضع "ان" اضطر إليه اضطراراً ؛ لأنه لولم يتوهم العطف على الموضع ، لأدى ذلك الى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر ؛ لأنّ المعطوف لو رفع على الابتداء لكان رفع ذاهبان بـأن وبالمبتدأ ؛ لأنّ كلاً منهما يطلب خبراً ، وقد قرر النحاة استحالة عمل عاملين في معمول واحد .

قال ابن الفخار : " وانما اضطر سيبويه إلى توهم ابتداء ؛ لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد . الا ترى أنه لوجعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " ذاهبان " مرفوع بـ " ان " وبالمبتدأ ، ولم يضطر الى ذلك فيما اذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو : ان زيد قائم وعمرو ؛ لأنّ

الدلالة على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل انّ لعمل الابتداء ، لاجتماعهما في معنى الايجاب ، فلم يضطر الى توهم الابتداء ، هذا هو الصحيح ، وان كان على جواز العطف على الموضع في باب إنَّ جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أنّ اطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الاعراب ، أو تأخر المعطوف على الخبر لفظا أو حكما غير مستقيم ، لما ذكرناه (١) ، وهذا الذى ذهب اليه ابن الفخار خالفه فيه ابن أبي الربيع ، واستدل بأدلة كثيرة كلها - فيما يقول - تبيح العطف على الموضع ، وقال : ان سيبويه على هذا المذهب (٢).

٦ - الباء الجارة في قوله تعالى ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ (٣).

ذكر ابن الفخار في مبحث الباء أنها تكون زائدة وغير زائدة ، فذكر أن الزائدة على ضربين ، ضرب زيادته مطردة ، وضرب زيادته مقصورة على السماع.

فمن الضرب الذى تطرد زيادته ما كان في خبر " ليس " و " ما " الحجازية و " لا " المحمولة على " ان " على ما قاله الفارسي في قولهم : لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة ، وما زيد في فاعل كفى ، وفي فاعل أفعل في التعجب نحو : أحسن بزيد ، وما زيد في خبر " ما " التميمية.

وأما الضرب الذى زيادته مقصورة على السماع فنحو قوله

---

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣.
(٢) البسيط : ٧٩٩ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٤٤.
(٣) المائدة : ٦.

تعالى * ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة *[١] ،ويحتمل قوله تعالى
* وامسحوا برؤوسكم *[٢] الزيادة .

والذى يراه ابن الفخار في هذه الباء في الآية السابقة أنها تحتمل الزيادة وعدمها[٣] ،فان كانت غير زائدة فانها للالصاق[٤] ، ولكن الالصاق فيها في هذه الآية غير متعين ،لا كما قاله بعض أصحابه ،فقد قال : " وحضرت بمدينة فاس -حرسها الله مجلسا جرى فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندى أنها للالصاق ،وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير على المدونة ،فسكت رضا لصاحبي ،اذ كان قد قبل ذلك ، فقال بعض حذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فانها وقعت عندنا قديما وحديثا فلم نقف منها على طمأنينة ،فلم يسعني الآ الكلام ،فقلت : مسحت رأسي ،ومسحت برأسي باتحاد المعنى ،فلو كانت للالصاق لذهب معناها بذهابها ،ولم يجز الاستغناء ،فجائز أن يقال بالزيادة ؛ لصحة المعنى عند زوالها بمنزلتها في خبر ليس ،وما ،والقى بيده وأمثالها ،لأنّ الفعل اذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ،فالأصل وصوله بنفسه لا على نوعين ، وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكين ،لأنّ مسحت يقتضى ممسوحا وممسوحا به عند المحققين كما أنّ بريت يقتضي مبريا ومبريا به عند جميع الناس ،فيكون المفعول محذوفا ،كأنه مسحت الماء بالرأس ،فاستحسن ذلك من حضر من له فهم وسكت الخصم ".[٥]

---

(١) البقرة : ١٩٥.
(٢) المائدة : ٦ .
(٣) الشرح : ٣٨٧.
(٤) الشرح : ٣٨٨.
(٥) الشرح : ٣٨٧ - ٣٨٨.

وقد ذهب أبو الحسن بن الضائع الى أنها للالصاق في هذه الآية فقال : ليس الباء زائدة بل المراد الصاق المسح بالرأس (١) . وقد بان بما تقدم من كلام ابن الفخار احتمالها الزيادة وعدمها ، والله أعلم.

٧ - تعريف العلمية يزول عند الاضافة .

ذكر ابن الفخر أن تعريف الأعلام اذا أضيف اليها زال عنها التعريف ، لأنه لو لم يزل لأدى الى الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو الى الجمع بين تعريف وتنكير على اسم واحد وكلاهما ممتنع .

قال : " ومما يلزم زواله عند الاضافة تعريف العلمية ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو بين تعريف و تنكير ان كان نكرة. (٢)

وهذا الذى قاله ابن الفخار خالف فيه أبو الحسين ابن الطراوة فذكر أن هذا التعريف الذى في العلم لا يزول وانما الاضافة لرفع الاشتراك العارض في الاعلام ، كما ترفع الصفة هذا الاشتراك العام مع بقاء العلم على تعريفه نحو : زيد الطويل .

قال ابن الفخار : ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب من المضاف اليه التنكير ، فكذلك يكتسب منه التعريف ، واذا وجب أن يكتسب منه التعريف وجب زوال تعريفه السابق ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين ، فهذا هو الصحيح ان شاء الله. (٣)

---

(١) شرح ابن الضائع : ١٧/أ.

(٢) الشرح : ٤٠٣.

(٣) شرح الجمل : ١/ ٥٨٤ ، والشرح : ٤٩٥ .

٨ - زمن فعل التعجب .

اختلف النحاة في زمن فعل التعجب ،فذهب أبو الحسين بن أبي الربيع الى أنه مراد به الحال .

وذهب ابن عصفور الى أنه يراد به المضي المتصل بزمن الحال،[1] وهو مذهب الأكثر ومنهم المبرد .[2]

واستدل من ذهب الى أنه يراد به الحال بأنك لو قلت : ما أحسن زيدا فانك لا تقول ذلك الا وهو في الحال حسنٌ ،واذا أردت الماضي أدخلت كان كذا ساق هذا الدليل ابن عصفور.

واستدل من قال : انه يراد به المضي المتصل بزمن الحال بأن صيغة "أفعل" صيغة الماضي ،وفي ذلك بقاء للفعل على أصل وضعه .

وقد رجح ابن الفخار المذهب الأول فقال : "والأول أولى -ان شاء الله- ،لأنه من تتمة منع التصرف ،والله المستعان"[3] . ثم ذكر فيما بعد حجة أخرى وهي : أنه يفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب بكان وحدها والمسوغ لهذا الفصل فيما ذكر هو كون فعل التعجب يراد به الحال ،فاذا أريد به الماضي أدخلت كان عليه فدل على الماضي .

---

(١) شرح الجمل : ١/ ٥٨٤ والشرح : ٤٩٥.
(٢) همع الهوامع : ٥/ ٦١.
(٣) الشرح : ٤٩٥.

٩ - مذ ومنذ .

مذ و منذ يكونان حرفين ،ويكونان اسمين ،و تتعين حرفيتهما في موضعين .

أحدهما : اذا دخلا على الزمن الحاضر نحو : ما رأيته مذ يومنا ، و منذ شهرنا.

والآخر : اذا دخلا على كم الاستفهامية كقولك : مذ كم سرت .

و تتعين اسميتهما في موضعين أيضا ، اذا دخلا على الجملة الفعلية ، أو على الجملة الاسمية نحو : ما رأيته مذ قام زيد ، ومارأيته منذ زيد قائم.

وما عدا هذه المواضع الأربعة فانه يمكن أن يكونا اسمين و يمكن أن يكونا حرفين الا أن الغالب على منذ الحرفية وعلى مذ الاسمية فتجر منذ مابعدها ،و ترفع مذ مابعدها.(١)

الا أن أبا اسحاق بن ملكون أنكر ما أجمع عليه النحاة من أن الغالب على منذ - بالنون - الحرفية ، وأن الغالب على مذ الاسمية . فاذا كانت منذ حرفا فاختصار مذ منها تصرف فيها ،وليس في الحرف أهلية للتصرف.

هذا من جانب ،ومن جانب آخر فان " مذ " المحذوفة النون اسم وهي عندهم مختصرة من منذ الحرفية ،وحيث انها مختصرة منها

---

(١) الشرح : ٦٢٣ .

فينبغي أن تكون حرفا كأصلها ،لأنّ الحذف لا يوجب تبدل ذات المحذوف.(١)

وهذا الذى ذكره أبو اسحاق بن ملكون أجاب عنه ابن الفخار بقوله : " والجواب عن هذا الالزام : أنّ " منذ " على وجهين في الاستعمال ،اسمية وحرفية ،الاّ أنّ الأكثر فيها الحرفية ، لموافقتها " من " لفظا و معنى ،أمّا اللفظ فانّ حروف«من»موجودة فيها ،وأمّا المعنى فانها موضوعة لابتداء الغاية ، أو الغاية كلها ،ولا تعطي ذلك المعنى الاّ في غيرها ،فلذلك كان الغالب عليها الحرفية ،ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع لم يحكم عليها بالاسمية أصلا ، وهذا ظاهر ان شاء اللّه ،فاذا أردنا حذف نونها فعلنا ذلك كثيرا في الاسمية ،لأنّ فيها أهلية للتصرف ، وفعلناه قليلا في الحرفية ، لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلة انما هما باعتبار كثرة الحذف وقلته ،وهذا واضح ،فتأمله ، فيه يرتفع الاشكال الذى أورده أبواسحاق واللّه أعلم ".(٢)

ولمّا كان أبو اسحاق قد أنكر الحذف في الحروف ،لعدم أهليتها في التصرف ،فقد أنكر ذلك تلميذه الأستاذ أبو عليّ الشلوبين فذكر أنّ الحذف قد جاء في الحروف مثل تخفيفهم : انّ و أنّ وكأنّ، وأيضا فقد حذفوا من لعلّ أولها .(٣)

---

(١) الشرح : ٦٢٤ ، وانظر أيضا مذهب ابن ملكون في الجنى الدانى : ٣٠٩ ،وشرح ابن الضائع : ٤٥ والمغنى : ٤٤٢.

(٢) الشرح : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(٣) شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦.

١٠ - فل وفلة في الترخيم .

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ،فالكوفيون يرون أن فل ترخيم فلان ،وفلة ترخيم فلانة.(١)

والبصريون يرون أن فل ،وفلة مما خص به النداء ،وأنه مما حذف منه على غير قياس ليسا بترخيم فلان ،وفلانة ،انما هما كيد ودم ، مما حذف منه شيء وبقي الاسم بعد الحذف كأنه وضع كذلك(٢) ،وأجاز ابن خروف كلا القولين .(٣)

وقد ذهب ابن الفخار الى مذهب البصريين فقال :" لو كان يافل ترخيم فلان لم يحذف منه الا النون وحدها ،لانه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين الا ما كان في آخره تاء التأنيث فكنت تقول : يا فلا بالالف ،ويدل على ذلك قولهم في المؤنثة : يا فلة أقبلي، ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه الا التاء وحدها ، لان ما آخره تاء التأنيث لم يحذف منه غيرها ، قلت حروفه أوكثرت ،فدل ذلك على صحة قول البصريين من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم . والله أعلم ".(٤)

١١ - معنى العدل في آخر .

النحويون كلهم مجمعون على أن آخر ممنوعة من الصرف ،ومانعها علتان ،علة اتفقوا عليها وهي الوصفية وعلة أخرى هي العدل.

---

(١) الشرح : ٧١٦ ،والمساعد : ٥٤٢.

(٢) الشرح : ٧١٦.

(٣) المساعد : ٥٤٢.

(٤) الشرح : ٧١٦ - ٧١٧.

لكنّ هذه العلة اختلفوا في تفسيرها ، فذهب قوم الى أنهامعدولة عن الألف واللام ،وذلك أنّ أخر مؤنث آخرى التي مذكرها آخر ،وآخر أفعل تفضيل ،وأفعل التفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الاّ أن يكون بالألف واللام ، فكان الأصل أن يقال : الأخر بالألف واللام ، فكأنهم عدلوا عنه الى أخرى .

وقال آخرون : ان العدل فيه انما كان من حيث ان أفعل التفضيل لا يجمع الا بشرط اقترانه بالألف واللام ،وأخر جمع ، فكان حقها أن تقترن بالألف واللام ،فلمّا لم تقترن بالألف واللام في حال كونها جمعا ،فقد عدلت عن طريق نظائرها (١) . فالقول الأول العدل فيه عن المفرد ،وفي هذا القول العدل عن الجمع ، وقد ذكر ابن الفخار أنّ القول الأول غير مستقيم ،فقال : " وهذا الرأى غير مستقيم ، لأنّ فيه عدلا عن لفظ معرفة الى لفظ نكرة ،ولا بدّ في المعدول أن يعطي المعنى الذى أعطاه الأول ،ولأجل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة ". (٢)

وقال في القول الثاني : " وهذا القول أيضا فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنى ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين لا باعتبار اللفظ والمعنى والله أعلم ". (٣)

---

(١) الشرح : ٨٩٢.
(٢) الشرح : ٨٩٢.
(٣) الشرح : ٨٩٢.

ومعنى قوله : " وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين"
هو ما سبق أن فسره بقوله : " وحقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي
معنى الى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه ،وأمّا أن تعدل عن
لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي معنى آخر فليس ذلك بعدل ،
اذ سائر الكلام بهذه المنزلة ".(١)

والذى يختاره ابن الفخار هو ما ذهب اليه بعض المتأخرين ،
ولعله ابن الضائع ،قال : وقال بعضهم من حذاق المتأخرين : الوجه
في ذلك عندى أن أُخر معدول عن آخَر ، هذا اللفظ ؛وبيان ذلك أن
الأصل أن تقول : مررت بنسوة آخر من هؤلاء كما تقول : أفضل من
هؤلاء فكأنهم عدلوا عن لفظ آخَر الى لفظ أُخَر ،وهذا عدل صحيح ؛
لأنه عدل نكرة عن نكرة ،والمعنى الذى أعطاه الأول هو المعنى
الذى أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال ، لاندراجه تحت العقد
الذى أصلناه في حقيقة العدل ،والله أعلم ".(٢)

١٢- صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي .

النحاة في صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي ،نحو:
هند ،على مذهبين . فمذهب سيبويه وجمهور النحاة الى جواز صرفه ،
لخفة بنائه .

والمذهب الثاني هو مذهب أبي اسحاق الزجاج ، فانه لا يجيز
صرفه ،لوجود علتين محققتين هما العلمية والتأنيث ، قال : ولاحجة

----

(١) الشرح : ٨٨٩ وانظر : ٩١٤.
(٢) الشرح : ٣٩٣-٣٩٣ .

للنحويين فيما أنشدوه على جواز صرفه وهو يعني قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ

ولم تغذ دعدُ في العلب

فالنحاة يوردونه شاهدا على صرف الثلاثي الساكن الوسط وهو " دعد " في الشطر الأول ، وأبو اسحاق يقول ان الشعر باب ضرورة يصرف فيه ما لا ينصرف كثيرا.(١) هذه هي صورة المسألة عند كل من الفريقين.

وابن الفخار يذهب الى مذهب سيبويه والجمهور ، قال : " واجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح ولوط يردّ على الزجاج في قياسه ، وهوالمعنى الذى أشار اليه الفارسي في الايضاح ، وقد صرّح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو ، فيمن صرف هندا ، فهو يدل على استقرارها لغة ، ولمّا كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الابنية لم يبعد أن تقاوم خفته احدى العلتين ".(٢)

وقد ذكر الفارسي في الايضاح أن من زعم أن القياس في " دعد " كان ألاّ ينصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم نوح ولوط ، وهما اعجميان معرفتان ، فالزامهم الصرف لهما ، لخفتهما يقول من صرف هند ودعد في المعرفة .(٣)

---

(١) الشرح : ٩١١.

(٢) الشرح : ١١.

(٣) الايضاح : ٢٩٨.

١٣ - تسمية المؤنث باسم مذكر .

صورة هذه المسألة أننا اذا سمينا مؤنثا باسم هو في أصله يستعمل في المذكر ، فما حكمه من ناحية الصرف وعدمه ؟

في هذه المسألة تفصيل وهو أنه اذا كان هذا المسمى به على أكثر من ثلاثة أحرف أو كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك فلا يصح صرفه اتفاقا ، وانما وقع الخلاف فيما اذا كان هذا المسمى به على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو : زيد المرأة ، فذهب سيبويه وجماعة الى أنه لا يصح صرفه للتأنيث والتعريف ، وخفة الوسط قاومها ثقل النقل .(١)

وذهب عيسى بن عمر ويونس الجرميّ الى جواز صرفه كهند ، وحجتهم انهم اذا سموا المؤنث بمؤنث نحو هند صرفوه مع أنهم أخرجوه من ثقل الى ثقل ، فاذا كانوا يفعلون ذلك في المؤنث ، ففعله في المذكر أولى ، لأنهم يخرجونه من خفة الى ثقل، فما كان إحدى حالتيه الخفة أولى بالصرف .(٢)

ومذهب ابن الفخار هو مذهب سيبويه وأجاب عن حجة المخالفين بقوله : " والجواب أنّ هذا الالزام ليس فيه كبير دليل ، لأنّ موضع الثقل إنما هو ثقل الشيء الى غير جنسه ، وبذلك تحصل المنافرة والاستيحاش ، لعدم الالف ، وأمّا نقله من مؤنث الى مؤنث فليس فيه خروج عن الجنس ولا منافرة ، لوجود الالف ، فلهذا جاز صرف نحو هند علما لمؤنث ، لكونه مألوفا في النساء ولم يجز صرف نحو زيد علما لمؤنث ، لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل ."(٣)

---

(١) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣/ ٣٥١ .
(٢) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣/ ٣٥٢ .
(٣) الشرح : ٩٣٣ .

١٤ - مقدار المخرج من المستثنى .

المستثنى كما يصوره ابن الفخار يتلخص في ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه نحو له عشرة الآ أربعة .

الثاني : أن لا يكون المستثنى اكثر من نصف المستثنى منه ،أي أنه يكون نصفاً فما دون .

الثالث : عدم اشتراط أن يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه أو أقل ، وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن الفخار ،قال : " اطلاق القول بالقدر المخرج هو الصّحيح خلافا لمن اشترط نقصانه عن الباقي ،ولمن اشترط عدم زيادته عليه ".(١)

هكذا عرض ابن الفخار هذه المسألة دون أن يبين سبب رجحان القول الذى ذهب اليه .

وانظر ترجيح ذلك القول في شرح ابن عصفور ،وشرح ابن الضائع والاستغناء للقرافي .(٢)

١٥ - سبب بناء أسماء الأفعال .

أسماء الأفعال كلها مبنية عند جميع النحاة ، وانما وقع الخلاف بينهم في سبب البناء ،فذهب الفارسي وابن جني وكثير من النحاة

---

(١)

(٢)

الى أن ما دلّ منها على الأمر مبنيّ لتضمنه حروف فعل الأمر بغير اللام.

وما كان منها خبرا فمبني بالحمل على ما دلّ على الأمر، لأنه تقرر من كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكمٍ ما على ما فيه سبب ذلك الحكم.

وذهب قوم الى أنها إنما بُنِيَت لوقوعها موقع المبني ،فما دلّ منها على الأمر فهي واقعة موقعه، ولذلك بنيت ، وما دلّ منها على الخبر فهي واقعة موضع الماضي، فلذلك تُبنى ، لأنّ الماضي مبنيّ ، وقالوا هذا أولى لاطراده .

وهذا الذى ـ ذهبوا اليه ـ منقودٌ من وجهين .

قال ابن الفخار : "أحدهما : " أنّ الوقوع موقع المبنى انما يوجب شبهها بذلك المبني ،وشبه الافعال لا يوجب بناء ،وانما يوجب منع الصرف .

والآخر : أنه ينكسر ،لأنّه قد جاء في باب الخبر ما هو واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بنائه نحو " أف " وقد يجاب عن هذا الثاني بأنّه واقع موقع معرب أصله البناء ،الاّ أنّ هذا غير معتبر ،لأنّ اجراء الاحكام على فروع محققة مقدم على اجرائها على أصول متوهمة لا حقيقية لها ،فلا يعتبر ،فالطريقة الأولى أولى ".

---

(١) الشرح : ١٠٥٤.

(٢) الشرح : ١٠٥٥.

١٦- عمل أسماء الأفعال فيما قبلها .

ذهب الكوفيون وابن خروف الى أن أسماء الأفعال في الاغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها .

وذهب البصريون والفراء الى عدم جواز ذلك .(١)

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى : * كتاب الله عليكم *(٢) ،فالمعنى عندهم : عليكم كتاب الله ، مثل قوله تعالى * عليكم أنفسكم *.(٣)

وبقول الشاعر :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

والمعنى : دونك دلوى .

وهذا الذى ذكره الكوفيون وابن خروف ليس هو الأولى عند ابن الفخار ،وانما مذهبه في المسألة مذهب سيبويه .

قال : " وأما سيبويه فانه عنده مصدر لفعل مضمر دل عليه ما قبله ،لأنه لما قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * وكذا، وكذا (أى في الآية الأولى) فكأنه قال : كتب الله ذلكم عليكم كتابا ، ثم حذف الفعل واضيف المصدر الى الفاعل ،فهو من باب صنع الله ووعد الله حقا ،ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل

---

(١) الانصاف : ٢٢٨.

(٢) النساء : ٣٤.

(٣) المائدة : ١٠٥.

تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ،أى الزموا هذا الذى كتب الله عليكم ، والمجرور متعلق بالمصدر ،على هذا ينبغي أن يحمل قوله :

* ياأيها الماتح دلوى دونكا *

لان" قوله : " ياأيها الماتح " دلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛ لان الماتح هو الذى يملأ الدلوفي قعر البئر . فكأنه قال : ياأيها الماتح املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ وخبره دونك ".(١)

١٧- هلمّ لك ولأخيك .

أجاز ابن الفخار هذا الاسلوب ،ومنعه أبوبكر بن زيد ،فقد سُئِلَ أبوبكر بن زيد عن هذه المسألة ،فقال : لا تجوز ، لان" لك " تفسيرٌ للضمر في هلمّ ، والمعطوفُ تفسيرٌ أيضا ،لانه يأخذ حكم المعطوف عليه ،فيصبح هناك تفسيران : ضمير مخاطب وضمير غائب ، واسم الفعل لايحتمل ضمير الغائب (٢) أصلا .

وقد أجاز ابن الفخار ما منعه أبوبكر فقال : " والذى أقوله في هذه المسألة : انها جائزة وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ،وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ،وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ،فكما يجوز باجماع اقبلا ، تعني مخاطباً وغائبا ،فكذلك يجوز أن تقول : هلمّ تعنى مخاطباً وغائبا ،الا" أنه وقع التغليب في المستتر ولم يقع في التفسير ،لانه منقطع مما قبله ،ولوفعل لجاز ، فكان يقال : هَلُمَّا لكما ، فتفهم ذلك وبالله التوفيق ".(٣)

---

(١) الشرح : ١٠٦٣-١٠٦٤.

(٢) الشرح : ١٠٦٧.

(٣) الشرح : ١٠٦٧.

١٨ - تصغير مجلبب .

مجلبب اسم خماسي مزيد ، والقاعدة عند النحاة أنّ الاسم الخماسي اذا أريد تصغيره حذف منه حرف واحد ، والحقت به ياء التصغير.

فان كان خماسي الأصول حذف الحرف الأخير ، وهو الأجود ، وان كان خماسيا بزيادة حرف واحد حذف ذلك الحرف ، وان كان خماسيا بزيادتين حذفت احدى الزيادتين ولكن بشروط .

فالزيادتان امّا أن تكونا متفاضلتين ، أومتساويتين ، أو متقاربتين ، فان كانتا متفاضلتين حذف المفضول ، الاّ أن يكون حرف مدّ ولين نحو تجفاف ، فيقال فيه تجيفيف ، فلا يحذف منه شيء.

والتفاضل بين الزيادتين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف " سألتمونيها " والاّ يؤدى الى مثال غير موجود فمنطلق عند تصغيره يقال فيه " مطيلق " فالميم والنون مزيدتان ، لكن الميم لا تحذف لأنها تفضل النون من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى لأنها تدل على أنّ الكلمة اسم فاعل ، فلذلك حذفت النون ، وبناء على ما تقدم فكيف يصغّر مجلبب وهو مما به زيادتان ، هما الميم وباء الالحاق ؟

هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمبرد ، فذهب سيبويه الى أنه يصغر على مجيلب بحذف باء الالحاق دون حذف الميم ، لأنّ الميم تفضل باء الالحاق بالمعنى ، اذ تدل على أنه اسم فاعل ، وتفضلها بالتقدم أيضا .

----

(١) الشرح : ١٠٩٦.

والمبرد يصغره على جليبيب ، فيحذف الميم ، لأنّ مجلبب ملحق بمدحرج ، ومدحرج اذا صغر قيل فيه دحيرج فقط ، لأنه به زيادة واحدة وما كان فيه زيادة واحدة تحذف دون خلاف ، فالملحق يحذف منه ما يحذف من الملحق به .

وقد رجح ابن الفخار مذهب سيبويه فقال : " ومذهب سيبويه أولى ، لأنّ حرف الالحاق غايته أن يفضل ما ليس للالحاق اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف الالحاق نحو : دلامص ، الميم للالحاق ، والألف لغير الالحاق ، وليس فيها ما تفضل به حرف الالحاق ، فهي أولى بالحذف ".(١)

١٩ - النّسب الى عدوّه .

اختلف سيبويه والمبرد في كيفية النّسب الى هذا اللفظ ، فسيبويه يقول في النّسب اليه : عدويّ بفتح الدال وكسر الواو قياسا على شنئي .

والمبرّد ينكر صحة القياس على شنئي ، فيقول : عدوّيّ دون تغير عن بنية عدوّه ، لأنّ شنئي لفظ نادر لم يسمع له نظير ، فيجب عنده أن يعدّ في مغيّر النّسب الذى لا يقاس عليه.(٢)

والذى يختاره ابن الفخار هو مذهب سيبويه قال : " قال الأشياخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظر

-----

(١) الشرح : ١٠٩٧ .

(٢) انظر الشرح : ١١٣٢ .

أبي العباس في المسألة ، وذلك أنّ شنئيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأنّ فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما ينقضه فوجب اعتباره ".

وهذا الذى قاله ابن الفخار في القياس على شنئي قاله أبوالحسن الأخفش وابن جني قال أبوالفتح : " قال أبو الحسن : فان قلت: انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنئوة - قال : فانه جميع ما جاء . وما الطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه. فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام ".(١)

---

(١) الخصائص : ١١٦/١ ، وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢/ ٢٤ ومابعدها .

(٥) مخالفات ابن الفخار :

كنت فيما سبق قد ذكرت نماذج من اختيارات ابن الفخار ، وحينما ذكرت تلك الاختيارات استدعى الأمر أن أذكر المخالفات ، لتظهر الصورة واضحة من كلا جانبيها ، وان كان قد يتبادر الى الناظر الى ذينك المبحثين أنهما مبحث واحد ، لأن ذكر الاختيارات يعني في حد ذاته أن هناك جانبا آخر في المسألة الواحدة غير مختار فيكتفى به عن عقد مبحث مستقل ينبه فيه على مخالفاته ، والحقيقة خلاف ذلك ، لأن هذا البحث من مخالفاته راعيت فيه أن يكون للمسألة فائدة في التعريف بابن الفخار أكثر ، لأنّ من سأذكر له معه مخالفة فانني سأبين الهدف من ذكر تلك المخالفة في حين عرضها ، لأجل ذلك عقدت هذا المبحث آملا أن يكون فيه ما يسهم في التعريف بابن الفخار . والله أعلم.

أولا : مخالفته لسيبويه :

من المسلم به أن سيبويه إمام النحاة على مختلف العصور، إذ لم يسبق الى تأليف أوفى وأدق مما ألفه ، فلا غرابة أن يكون مكان احترام الجميع ممن شارك في هذا الفن.

وابن الفخار أحد من كان يحترم آراء سيبويه ، ويرى أنها جديرة بالأخذ والاعتداد بها ، فقد تردد اسم سيبويه في كتاب ابن الفخار هذا كثيرا ، لم نره في مرة واحدة منها صرح بمخالفته . هذا كافٍ في التدليل على تلك المنزلة التي احتلها سيبويه عند ابن الفخار ، ولكن إنْ أردنا الدقة أكثر فإنّنا نجد في كتابنا هذا ما يشير صراحة إلى احترام ابن الفخار لآراء سيبويه وتقديمها على ما سواها وان كان رأيه

مرجوحا ،فقد ذكر ابن الفخار مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين هي أن "من" الابتدائية لا تدخل على الزمان عند البصريين ،وأجاز الكوفيون دخولها عليه مستدلين بقوله تعالى * لمسجد أسس على التقوى من أول يوم * (١) ،فقد دخلت "من" على "أول" وأول ها هنا عبارة عن الزمان ،لأن أول الزمان زمان كما يقول ابن الفخار .

وقد ردّ البصريون هذا التأويل بما هو مبسوط هناك.(٢)

فلمّا رأى ابن الفخار قوة دليل الكوفيين ،وترجيح أحد شيوخه له ، كان يميل اليه الاّ أنّ سيبويه على خلافه ،فلذلك قال :"... ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتى مواضع [أى على كلام سيبويه] يعسر فيها التأويل"،(٣) فقوله هذا يعنى أن قول الكوفيين راجح لكنه مخالف لقول سيبويه ، فلما خالف قول سيبويه أصبح مرجوحا .

هذا نص صريح من ابن الفخار أن مخالفة سيبويه غير سائغة، وكان يكفيه في المسألة أن يحكي الخلاف فيها وألاّ يقع في مجرد التعصب لا سيما وأنه وصم ابن مالك بالجمود حين ردّ على السيرافي ، لأن ابن مالك اعتمد نص سيبويه فقط .(٤)

ومع كلّ ما تقدم ،فاننا ان التمسنا لابن الفخار مخالفة لسيبويه ، فاننا لا نعدمها ،فقد ذكر ابن الفخار أن اسم العدد اذا صيغ منه

---

(١) التوبة : ١٠٨.

(٢) الشرح : ٦٢٥ .

(٣) الشرح : ٥٢٦ .

(٤) الشرح : ٢٥٣.

اسم فاعل وأضيف الى ما دون مادته بواحد جاز أن يعمل فيه عمل اسم الفاعل على شروطه المذكورة في بابه نحو : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة، أى جاعل الاثنين ثلاثة ،والثلاثة أربعة .

ثم تعرض للعدد المركب نحو : ثلاثة عشر ،وأربعة عشر ،فذكر أنه لا يصح : هذا رابع عشر ثلاثة عشر على أن يكون نظير :هذا رابع ثلاثة وأمثاله ؛لأنّ اسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب كما لم يتصور في أصله ؛ لأنّ من شرطه أن يكون جاريا على فعله ولا يكون التركيب في الفعل ، ثم ذكر أنه ان قيل : أحذف العجز من الأول فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ،أجاب بأنه ينبغي أن يكون ممتنعا ،لأنه فرع الممتنع.(١)

وهذا الذى منعه ابن الفخار ذكر ابن خروف -رحمه الله - أن سيبويه أجازه قياسا نحو: ثالث عشر اثنى عشر ،وتاسع عشر ثمانية عشر وما بينهما ،ويحذف العجز من الأول تخفيفا لا غير ،فيقال : هذا رابع ثلاثة عشر ،وتاسع ثمانية عشر وما بينهما (٢) ، وما ذكره ابن خروف عن سيبويه ذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل " وهو غير البسيط " أنّ أكثر النحويين على منعه (٣) ،فهذه المسألة تخطي ابن الفخار الاشارة الى مذهب سيبويه فيها وأخذ بالمذهب المخالف وهو مذهب المبرد ،ولم يشر الى خلاف في المسألة أصلا ،مع أنّ هذه المسألة من المسائل التي ردها المبرد على سيبويه (٤) ،ولا أظن أن ابن الفخار يخفى عليه الخلاف في هذه المسألة ،وانما أوردها مجملة ليدرأ عن نفسه مخالفة سيبويه صراحة. والله أعلم.

---

(١) الشرح : ٦٠٥-٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ،وانظر مذهب سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦١ .

(٣) شرح الجمل لابن أبي الربيع : ١٦٠ ،وانظر شرح الفية ابن معطي .

(٤) المقتضب : ٢/ ١٨١ هـ ٢ نقلا عن نقض ابن ولاد .

ثانيا : مخالفته لابن مالك :

كان ابن مالك امام النحويين في عصره بلا منازع كما يقول تلميذه شرف الدين النووى.(١)

فقد نظر ابن الفخار في بعض كتبه ،فاطلع على شرح التسهيل وهو من أجل كتب ابن مالك ،ولعله من أجلّ ما ألف في بابه - ونظر أيضا في شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ(٢) ، فظهرت له آراء لا يوافق فيها ابن مالك.

ومما هو جدير بالاشارة أنّ ابن الفخار عرض لابن مالك في حوالي ثلاث عشرة مسألة ،كلها خالفه فيها الا مسألتين(٣) . فهذا الموقف من ابن الفخار يسترعي الانتباه والوقوف عنده لمعرفة الدافع من ورائه.

لعل الذى دفع ابن الفخار الى الوقوف من ابن مالك هذا الموقف هو اعظامه له ، فعظم عليه أن يقع في تلك الأوهام حسب تصوره هو ، وأن تبقي دون أن تحرر فيتلقفها طلبه العلم على ما فيها . ولا أظن أن ابن الفخار يدفعه الى ذلك دافع آخر ،والا لما وصفه بعض الأحيان بالامام.(٤)

ومما يدل على أنّ ابن مالك يحتل منزلة رفيعة عند ابن الفخار هو احتفاله بالردّ عليه ،ليكون مقدار الردّ على قدر منزلة المردود عليه،

---

(١) انظر مقدمة اكمال الاعلام بتثليث الكلام : ٢٣ - ٢٤.

(٢) انظر ص ١٧٦.

(٣) انظر تلك المسألة في الشرح : ٨٤ و١٠٤٠ وهذه الأخيرة وافق ابن مالك فيها مذهب سيبويه.

(٤) الشرح : ٧٣٩ .

فقد أطال وجلّى في بعض تلك المسائل ،ولاأحسب أن وراء ذلك الآ جلالة المردود عليه.

وبعد هذه التوطئة فانني رأيت أن اعرض احدى مسائل ابن مالك ورد ابن الفخار عليها ،ثم أشير الى بقية المسائل في مواضعها من الشرح.

وتلك المسألة هي : الاضافة على معنى "في".

لقد ذكر ابن الفخار أن الاضافة المعنوية على قسمين :

أحدهما : أن تكون على معنى اللام كغلام زيد ،وسرج الفرس.

والثاني : أن تكون على معنى "من" وهي اضافة الشيء الى جنسه كقولك : خاتم حديد ،وثوب خزّ.

ثم بعد ذلك ذكر أن ابن مالك زاد قسماً ثالثا ،وهو أن تكون الاضافة على معنى "في" وأن ابن مالك يقول : إن هذا القسم ثابت بالنقل الصحيح كقوله تعالى : * وهو ألدّ الخصام *(١) ، وقوله : * تربص أربعة أشهر *(٢) وقوله * بل مكر الليل والنهار *(٣) ، وقوله * يا صاحبي السجن *(٤) . وفي الحديث "فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة .

وبعد أن عرض رأي ابن مالك هذا وبعض أدلته عقب على ذلك بأن ليس فيما أورده دليل وثيق .

---

(١) البقرة : ٢٠٤.

(٢) البقرة : ٢٢٦.

(٣) سبأ : ٣٣.

(٤) يوسف: ٣٩ ، ٤١.

أمّا قوله * وهو ألدّ الخصام * فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، واذا كان كذلك فاضافته غير محضة ؛ لأنها اضافة الى صفة مشبهة ، والاضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف اليه ، الا ترى أنّ قولك : حسن الوجه ليس بين المضاف والمضاف اليه حرف منويٍ ينسب اليه الخفض ، وانما هذه الاضافة مشبهة بالاضافة المحضة .

وأمّا قوله * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل والنهار * وما أشبهه ، فانّه لم يضف الى الظرف حتى نصب الظرف على أنّه مفعول به مجازا ، فهو من باب اضافة العامل الى معموله كما قال سيبويه في قولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أنّ الليلة مسروقة لا مسروق فيها ، ولو كانت كذلك لم تجز الاضافة اليها أصلا . على هذا اجماع النحويين ، وهذا معلوم مقررٌ عند المعربين . نعم اذا فسّر المعنى قيل : انه على معنى " في " ، أي في الأصل ، لا على أنّ " في " مقدّرة في النية تقدير اعراب بين المضاف والمضاف اليه .

وأمّا * يا صاحبي السجن * فانها من باب اضافة الملابسة ، وهذا معلوم كقوله :

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

واضافة الملابسة مقدّرة باللام ، كأنّه قال : يا صاحبين السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أي ملازمها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكلّ ذلك على معنى اللام .

وتقدير الاضافة في " يا صاحِبَي " بفي إنما يعطي أنهما أصطحبا في السجن ، لأنّ التقدير عنده يا صاحِبَيَّ في السجن ، ولا يعطي هذا معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ، لأنه عليه السلام مكث في السجن سبع سنين عند أكثر المفسرين .

ثم قال : وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداء بالزمخشري ، وقد غلط الزمخشرى في المسألة حيث قال مستشهداً على أنّ الاضافة على معنى " في " بقولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

إنّ الليلة مسروق فيها لا مسروقة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه أنّه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل عالم المدينة ، أى عالم للمدينة كلّ ذلك على سبيل الاختصاص المجازي فاسلك هذا المسلك بكل ماجاء من هذا النحو ، وما وقع في كلام المعربين من تقدير "في" فانه تفسير معنى لا تفسير اعراب ".(١)

هذه هي المسألة التي اقتصرت عليها من ردود ابن الفخار على ابن مالك وهناك مسائل أطول من هذه وأكثر بسطا اكتفي بالاشارة اليها لمن أراد مزيدا ، وهذه صفحاتها :

١٣٤ ، ١٧٦ ومابعدها ، ٢٥١ ومابعدها ، ٢٥٧ ومابعدها ، ٣١٤ وفيها ردّ أيضا على المبرد وابن كيسان والسهيلي ، ٥٣٢ ومابعدها وهي من المسائل المهمة في الرد على ابن مالك ، ٧٠٩ ، ٧٣٥ ومابعدها ، ١٠٠٨ .

---

(١) الشرح ٤٠٢ ، ٤٠٣ مع تصرف بعض الأحيان .

ثالثا : مخالفته لأبي الحسن بن عصفور :

ألف أبو الحسن بن عصفور كتبا كثيرة في فن العربية ، وما ظهر منها يشهد بجلالة قدره كشرح الجمل ، والضرائر ، والممتع، والمقرب .

فلمّا ألف ابن الفخار كتابه هذا كانت استفادته من شرح ابن عصفور كبيرة ، لتواردهما على كتاب مشروح واحد ، وقد أشرت في هوامش التحقيق الى كثير من مواضع استفادة ابن الفخار من أبي الحسن ابن عصفور .

ومع أنه استفاد منه في مواضع متعددة الآ أنه ردّ عليه كثيرا خاصة في المسائل التي يختلف فيها ابن عصفور مع أبي الحسين بن أبي الربيع ، ومن النزر اليسير أن يتوسط في الحكم بين مايذهبان اليه مع اشراب ذلك الجنوح إلى مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع.(١)

فكان دائما هواه مع أبي الحسين بن أبي الربيع . فجاء في بعض ردوده على ابن عصفور ما يشعر بالتحامل عليه نحو قوله : " ولم يصنع ابن عصفور في الموقف شيئا "(٢) ، وهذا يذكرنا أنه ذات مرة ذكر عن ابن عصفور أنه أساء أدبه مع شيخه أبي علي الشلوبين .(٣)

ولعلّ هذا الموقف الذى يقفه ابن الفخار من أبي الحسن بن عصفور موقف موروث ، فقد ذكر بعض من ترجم لأبي الحسن بن عصفور أنه كانت بينه وبين استاذه أبي عليّ الشلوبين جفوة . وابن عصفور

---

(١) الشرح : ١٥٢.

(٢) الشرح : ٥٤٦.

(٣) الشرح : ٣٥٨.

وابن أبي الربيع من أنجب تلاميذ أبي علي الشلوبين ،الا أن ابن أبي الربيع من أحب تلاميذ أبي عليّ اليه ،ان لم يكن أحبهم على الاطلاق ، على خلاف ابن عصفور ، فمن المتوقع أن يكون ابن أبي الربيع ممن ينافح عن استاذه ويرد على ابن عصفور وغيره ،ثم نقل ابن أبي الربيع تلك المحبة لاستاذه الى تلاميذه ،ومن أبرهم وأحبهم اليه أبو اسحاق الغافقي أعلى أساتذة ابن الفخار وأحبهم اليه ، فهذه سلسلة علمية ورثت علم أبي عليّ الشلوبين ،فأثمر ذلك احترامه ومناصرته ،ولو من طرف قد يكون خفيا ، لكل ما تقدم رأيت أن ابن عصفور جدير بأن أضعه في قائمة من ردّ عليهم ابن الفخار.

الا أنّ هذه الردود لم تصطبغ بما اصطبغت به الردود على ابن مالك من اطالة ، فهي في غالبها قصيرة سهلة الادراك.

وبعد هذا فانني أود أن أشير الى أنّ ابن الفخار لم يردّ جميع آراء أبي الحسن بن عصفور ،فهناك موافقات له ، بل انه في بعض المواطن دفع الاعتراض عن أبي الحسن بن عصفور (١) ، الا أن الاعتراضات كثيرة، واليك أنموذجا من تلك الردود وهي في رافع الخبر .

قال أبو الحسن بن عصفور : " ومنهم من ذهب الى أنّ المبتدأ هو الرافع للخبر ،وذلك باطل بدليلين :

أحدهما : أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ،ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ،وذلك لا نظير له.

---

(١) انظر الشرح : ١٥٢ ، ٢٧١ ، ٤١٨.

والآخر : أنّ المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو : زيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه ". هذا نص أبي الحسن بن عصفور من كتابه.(١)

وقد ردّ ابن الفخار مذهب ابن عصفور هذا فقال : " وهـــذا نظر ضعيف . أمّـا قولك : القائم أبوه ذاهب ، فإنّ القائم لم يرفـع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، وأمّـا رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ . لا من حيث هو اسم فاعـل بمنزلة الفعل ، فيظهر أنّـه ظن أنّ رفعه الاسمين من وجه واحد ، وينظـــر الى هذا الظن ما أورده بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيدا حسن ، فقال : اذا كان الخبر مرفوعا بالمبتدأ الذى هو " ضربي " فهو من صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم ، وهـــو أنّ رفعه للخبـر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزانــه الصلاة في الدار المغصوبة ،(٢) ومثار الغلط عدم التحقيق .

وأمّـا الجواب عن الثاني ، فانّ عمل المبتدأ في خبره ليس محمولا على غيره ولا مشبها به ، وانما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية وعدم العوامل اللفظية ، وهذا المعنى فيه موجود ، وان تقدم خبره عليه ، وانما يمتنع العامل من العمل في معموله مقدّما عليه اذا كان محمولا على غيره فـــي العمل وشبهها به من جهة مّـا ، ويلزم في العمل طريقة واحدة اشعـــارا بهذا المعنى ".(٣)

---

(١) انظر شرح الجمل له : ٣٥٧/١ ، والشرح : ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر ما يأتي في (منهج ابن الفخار في شرح الجمل) .

(٣) الشرح : ٢٦٥ .

هذا أنموذج من ردّ ابن الفخار على أبي الحسن بن عصفور ،
واليك بعض الاحالات الى صفحات بعض الردود الأخرى :

٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٦٢٩ ، ٦٩٦،
٧٠٦ ، ٧٥٣ ، ٨٠٨-٨٠٩ ، ٨١١ ، ١٠٠٤.

رابعا : مخالفته لأبي الحسين بن أبي الربيع :

يتصل ابن الفخار بصلة وثيقة بأبي الحسين بن أبي الربيع ، فقد انتقل أبو الحسين من اشبيلية اثر سقوطها في أيدي النصارى الى سبتة فكانت حلقته من حلقات العلم المشهورة في سبتة (١) أخذ فيها أبواسحاق الغافقي ، وأبو بكر بن عبيد وغيرهما ، وهما من شيوخ الأستاذ ابن الفخار ، وكان جل انتفاعه بأبي اسحاق الغافقي (٢) ، فمن هنا سرت الى ابن الفخار محبة شيخ شيوخه ، علاوة على أن ابن أبي الربيع كان من أبرع أساتذة العصر. (٣)

فالناظر الى أقوال أبي الحسين بن أبي الربيع من خلال شرح ابن الفخار هذا يجد أنها تحظى بكل تأييد واحترام مع كثرتها ، هذا بالاضافة الى أنه كثيرا ما يصف ابن أبي الربيع بالاستاذ مما يدل دلالة واضحة على ما ذكرته ، وأبعد من هذا ، فانّ المسائل التي خالف فيها ابن الفخار ابن أبي الربيع يسيرة جدا فلم أر الا مسألتين ذكرهما دون أن يذكر أنه يخالف ابن أبي الربيع (٤) . والثالثة صرّح فيها بأنه

---

(١) شيوخ العلم وكتب الدرس في سبته : ٢٤ ، ٦٤.
(٢) الاحاطة : ٣/٣٦.
(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع ضمن مجلة معهد المخطوطات ، الجزء
(٤) الشرح : ٤١٨ ، وانظر المسألة الأخرى في البسيط : ٧٩٩ ، وهي في الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ دون أدنى اشارة الى مذهب ابن أبي الربيع .

يذهب مذهبا مخالفا لمذهب أبي الحسين بن أبي الربيع وهي : النّسب الى اثنين ، والى اثني عشر مسمى بهما ، وها هي هذه :
ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع أنه لو فرض أنّ هناك رجلين أحدهما اسمه اثنان والآخر اسمه اثنا عشر لم ينسب اليهما لوجود اللبس، وذلك أنّ الاسم اذا كان مركبا ونسب اليه حذف عجزه ونسب الى صدره فاذا حذف من اثني عشر العجز اتفق مع اثنين في اللفظ ، ففي النسب الى هذه الصورة لبس .

هذه حجة أبي الحسين بن أبي الربيع .

وأمّا ابن الفخار فانّه يجيز ما منعه أبو الحسين فيقول :
" وعندى أنّه يجوز النّسب اليه ، ولا يراعى اللبس في الأعلام ، ألا ترى أنّ النّسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ، وذلك كله يشبه النّسب الى الواحد ، وكذلك اذا سميت بزيدين ، أو بالزيدين وحكيت اعرابهما نسبت اليهما كالنّسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا وبالله التوفيق ". (١)

هذا كل ما رأيته من مخالفات لابن أبي الربيع ، ولعل هناك مسائل لم أتنبه اليها مع أني اجهدت نفسي في احصائها.

هذا جزء يسير من مخالفات ابن الفخار لبعض أئمة النحاة، وقبل أن أختم هذا المبحث فانّ من الجدير بالتنبيه الاشارة الى مخالفته أباحيان الغرناطي والردّ عليه .

---

(١) الشرح : ١١٧١-١١٧٢ .

دأب ابن الفخار على ذكر بعض الحكايات المختلفة التي لها علاقة بما هو بصدده من مسائل نحوية .

فابن الفخار يمنع تقديم التمييز عن تمام الكلام على عامله الفعل تبعا لسيبويه ، وابن مالك. وفي أثناء تقريره لهذه المسألة ذكر حكاية عن أبي حيان مؤداها أن أحد أصحابه هو كان بالقاهرة فسأله أبوحيان عن مذهب مدرس العربية بغرناطة في تلك المسألة ، وأبو حيان يعني بمدرس العربية بغرناطة ، ابن الفخار ، اذ كان متصدرا للتدريس بالمدرسة النصرية بغرناطة (١) - فأجابه بأن مذهبه المنع (١) ، فذكر أن أبا حيان قال : الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، وأنه أخرج مبيضة على " ابن مالك " (١) ، قرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد من السماع أبياتا كثيرة . هذا مجمل تلك الحكاية . فما كان من ابن الفخار الا أن ردّ هذا المذهب فقال : " يرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره ، وبالله التوفيق .

----

(١) الاحاطة : ٣/٣٦ .

ثم أخذ ابن الفخار في ايراد كلام ابن مالك واتباعه كل وجه منه بما يراه مناسبا ، وبسط المسألة هناك (١) ، اذ بها طول لا يحتمله المقام.

وفي ختام هذا المبحث فانني رأيت أن أشير الى بعض الأئمة الذين خالفهم ابن الفخار ، واقرن بذلك صفحات المواضع المردودة لمن أراد مزيدا من معرفة مخالفات ابن الفخار ، - فهؤلاء هم حسب وفياتهم :

١) الكسائي : ٥٤٩

٢) الفراء : ٥٤٣

٣) الأخفش : ٤٩٢ ، ٩١٧ ، ١١٤٧ ، ١١١٠.

٤) المبرد : ٦٨٥ ، ٨٣٥.

٥) الزجاج : ٩١١ ، ١٠٠٣.

٦) ابن السراج : ٢٩٣.

٧) السيرافي : ٢٠٢ ، ١٠٠٣.

٨) الفارسي : ٥٢٢ ، ٩١٢ ، ١١٢٠ ، ١١٥٧ ، ١١٠.

٩) ابن العريف : ٤١٨-٤١٩.

١٠) ابن بابشاذ : ٨٠٠ .

١١) ابن السيد : ٨٠٨-٨٠٩ ، ٩١٧ .

١٢) ابن الطراوة : ٢٨٧ ، ٤٠٣ ، ٥٦٥.

١٣) ابن الباذش : ٢٤٣ ، ٩٦٥ .

١٤) السهيلي : ٢٣٧ ، ٦٥٠.

١٥) ابن خروف : ٩٠٩-٩١٠ ، ١٠٥٠.

----

(١) الشرح : ١٠٣٩ ومابعدها ، وقد أوردت هذه المسألة في مبحث الاستشهاد بالشعر .

(١٦ ابن معطي : ٣١٣٠

(١٧ أبو علي الشلوبين : ١١٢٠٠

(١٨ ابن أبي العافية : ٧٩٥٠

(١٩ ابن الحاجب : ٩٦٥٠

(٢٠ ابن الضائع : ١٥٢ ، ٧٢٦ ، ٩٢٩ ، ١٠١٤ ، ١٠٠، ١٠٥٠٠

(٢١ أبو بكر بن عبيده : ٩٩٣٠

(٢٢ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي : ٨٣٠٠

(٢٣ أبو بكر بن زيد : ١٠٦٧٠

(٦) موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين :

اعتاد كثير من الباحثين أن يشيروا في أبحاثهم الى مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ومدى تأثر من يكتبون عنه بآرائهما ، مع أنّ جلّ النحاة ينتحون الى مدرسة البصرة ، وان كان هناك من أطال التشقيق في هذه المدارس وجعلها اكثر من مدرستين .

ومع ذلك فانني في هذا المقام أشير الى أنّ ابن الفخار بصرى المذهب ، يحكى مذهب الكوفيين ثم يرجح مذهب البصريين عليه .

ويكفي في هذا المقام أن أذكر أنّ ابن الفخار يحكي في احدى المسائل مذهب الكوفيين ويرى رجحانه ثم يتركه لمخالفته لنصّ سيبويه ، وتلك المسألة هي مسألة " من " الابتدائية . فالكوفيون يقولون : انّ " من " يصح دخولها على الزمان ، ويستدلون بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ (١) .

والبصريون لا يجيزون دخول " من " على الزمان ، ويتأولون الآية على حذف مضاف تقديره : من تأسيس أول يوم . فمن هنا عندهم وان دخلت على الزمان في الظاهر فهي داخلة على المصدر في الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض ، هذه هي حجة البصريين كما ذكرها ابن الفخار (٢) .

على أنّ ابا عبدالله بن عبد المنعم ، وهو أحد شيوخ ابن الفخار

---

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٥ ، وانظر الانصاف : ٣٧٢ .

ردّ على البصريين قال في هذه المسألة : " هذا التأويل يؤدى الى التسلسل ، لأنّه مهما قدرنا مصدرا قدرنا قبله زمانا ، لأنّ الموضع موضع تأريخ ، والتأريخ انما يقع بالزمان دون المصدر ، واذا جاء بالمصدر كمقدم الحاج ، فلا بدّ من تقدير الزمان ، وذلك يؤدى الى ما لا نهاية له ، فذلك باطل ، فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية ".(١)

ثم ذكر ابن الفخار أنّ الفارسي متوقف في المسألة وأنّه قال : ان كثرة دخول من على الزمان كثرة تقتضي القياس فالقول قول الكوفيين ، وان لم يكثر فالقول قول البصريين .

ثم عقّب على ذلك ابن الفخار فقال : " ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ، وهذا كاف في المسألة ان شاء اللّه ".(٢)

وقول ابي القاسم الذى أشار اليه وأنه ظاهر كلام سيبويه هو: " ولو استعملت " من " في هذا الباب مكان " منذ " فقلت : ما رأيته من يومين أو من شهرين " كان قبيحا ، وأهل البصرة لا يجيزونه ".(٣)

وأما قول سيبويه فهو" وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول اذا كتبت كتابا : من فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها ".(٤)

---

(١) الشرح : ٦٢٦ ، وانظر مذهب ابن عبد المنعم أيضا ص ٣٦٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٦ .

(٣) الجمل : ١٣٩ .

(٤) الكتاب : ٤/٢٢٢ ، وانظر : ١/١٧ .

ومما تقدم فان ابن الفخار كانت عنده حجة الكوفيين راجحة لقوة دليلهم، مع توجيه شيخه أبي عبد الله بن عبد المنعم، الا أن ذلك مخالف لنص سيبويه الذى ذكرته سابقا فلذلك عدل عن رأى الكوفيين الى نص سيبويه على الرغم من أن سيبويه لم يذكر للمسألة شواهد تؤيد ما قال .

ولا يفوتني أن أذكر أن هذه المسألة تعرض لها أبو البركات الانبارى، ورجح مذهب البصريين وبسط المسألة أكثر، لكن يبقى قول الاستاذ أبي عبد الله بن عبد المنعم قويا . والله أعلم.

هذه المسألة سقتها هنا لتبين موقف ابن الفخار من الكوفيين، وقد تعرضت لها في مخالفته لسيبويه، وأنه لم ترجح لديه حجة الكوفيين رغم رجحانها عند شيخه ابن عبد المنعم، لأنها خالفت ظاهر سيبويه فقط .

وبعد هذا فلا أكاد أجد مسألة رجح فيها قول الكوفيين رغم كثرة ما ينقله من أقوالهم ورغم أنه ينقل موافقة بعض الأئمة لهم كابن خروف.

وهنا أسوق بعض النماذج من المسائل التي جرى فيها نزاع بين الكوفيين والبصريين وقف فيها ابن الفخار موقف المناصر للبصريين .

١) ذهب البصريون الى أن الاسم مشتق من " س م و" وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من " و س م" ص ٤ .

٢) ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل، وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر ص ٣٢ - ٣٣ .

٣) ذهب أكثر البصريين الى أن " رب " للتقليل وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنها للتكثير . ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

٤) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين الى أن نعم وبئس فعلان ،
وذهب الفراء وطائفة من الكوفيين الى انهما اسمان . ص ٥١٩ .

٥) اختار الكوفيون في باب التنازع اعمال الأول ،واختار البصريون
اعمال الثاني : ٥٤٦ .

٦) المصدر العامل ينصب عند الكوفيين ولا يرفع وهو عند البصريين
يرفع وينصب ص ٥٧١ .

٧) منع البصريون جمع تمييز كم الاستفهامية ،وأجازه الكوفيون . ص ٦١٢ .

هذه بعض المسائل التي دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين
وكان ابن الفخار يرجح مذهب البصريين ،واليك ارقام بعض الصفحات التي
كان فيها خلاف بين البصريين والكوفيين رَجَحَ فيها عند ابن الفخار مذهب
البصريين وهي :

٢٦ ، ٧٤ ، ١٧٦ ، وقد كتبت اختياراته وهي العطف على الضمير
المخفوض ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٣١١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، ٧٢٢ ، ٧٥٠ ، ٩٠٥ .
هذه بعض المسائل وليست كلها .

(٧) توجيهاتـه :

قال لسان الدين الخطيب في الاحاطة أن ابن الفخـــار " يتفجر بالعربية تفجر البحر ويسترسل استرسال القطر ... ولا يعوزه توجيه ولا تشذ عنه حجـة ".(١)

وفي هذا الكتاب كثير من توجيهات ابن الفخار المفيدة التي تؤيد ما ذهب اليه تلميذه ابن الخطيب ، وللتدليل على ذلك نذكر هنا بعض النماذج من تلك التوجيهات ثم نحيل الى بعض تلـــك التوجيهات لمن أراد الاستزاده .

١ - المضاف اليه لم يبن مع تعدد موجب البناء فيه .

من المسلم به في النحو أن المضاف اليه مجرور بالاضافة ، وهذه القاعدة مطردة لا تنخرق ، الا أن ابن الفخار ذكر أن سائلا سأل فقال : " المضاف اليه اضافة معنوية واقع موقع التنوين ، ومضمن معنى حرف الاضافة ، وهو اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل أنــه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ووقوعه موقعـه .

أما شبهـه بتضمن معناه فظاهر ، لحصول المشاركة فيما هـــو للحرف وضعا .

وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف في نفي اشتراط التعدد ، وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناؤه أكد من بناء ما اتحد فيه سببه ، فما الجواب ؟

فأجاب أبو عبد اللـــه بالجواب التالي :

---

(١) الاحاطة : ٢/٣٥ .

" الوقوع موقع الحرف ،أو تضمن معناه ،امّا أن يكون على وجه الجواز كهذا الذى نحن بسبيله ،وامّا أن يكون على وجه اللزوم.

فالأول لا يوجب بناء ، لضعفه بعروضه ،وقوة أصالة الاسمية بالتمكن ، والخروج عن الأصل لا يكون الا بسبب قوى .

والثاني هو الذى يوجب البناء ،لقوته باللزوم ،وهذا هو المذكور في أسباب البناء وقد أورد ابن جني سوءالا في الظروف المعربة لم لم تبن وقد تضمنت معنى حروف الدعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ، من أنّ ذلك التضمن لا حكم له ، لكونه على وجه الجواز ، فهو بصدد الاستعمال ، فلم يعتد به لذلك ،الا أنّه يهيئه للبناء ،مثل أن يقطع عن الاضافة ، فيسرع اليه البناء بخلاف الاسم الذى لم يتقدم اليه تهيئة ،وبهذا فرقوا بين نحو : قبل وبعد ،وبين كل وبعض .

فأمّا امتناع نحو عندك ودونك مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال فقد يقال : انّ هذا اللزوم انما هو من جهة أخرى ،وهي عدم التصرف، لا من جهة التضمن الذى الغرض به البناء .

وقد يقال : انّ هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله اذا جرّا بحرف " من " ـ والله أعلم " . ويوءنس ما ذكرناه آنفا ما رواه سيبويه في باب النداء ،وهوأن المنادى امّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه ، أو يكون على وجه الجواب .

فالأمر الأول : لا يجوز نعته عنده ، للزومه موضع ما لا يصح نعته.

والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ،وعدم لزومه ، وهذا ظاهر ان شاء الله.(١)

---

(١) الشرح : ٣٦١ - ٣٦٢.

٢ - وجه عمل أمثلة المبالغة :

ذكر أبو عبدالله أن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ، واسم الفاعل انما عمل لجريانه في اللفظ على فعله ، وهي لم تجر على أفعالها ، فجعلوا زيادة المعنى الذى فيها قائما مقام ما فاتها من الجريان ، لأنّ اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان.(١)

ثم ذكر بعد ذلك أن تصغير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل الذى هو عمدة العمل و تضعيف جانبه ، فلذلك لم يعمل اسم الفاعل مصغرا ، فالتكثير هو الذى جعل أمثلة المبالغة تعمل .

ثم قال بعد ذلك : " وانظر الى مسألة قلمّا سرت حتى أدخل المدينة ، في باب حتى في الأفعال ، فان العرب تنصب المضارع في هذا الموضع : لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فاذا قلت : كثر ما سرت حتى ادخلها ، فانك ترفع ، لأنّ الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع فتأمله ، فانك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق ".(٢)

٣ - الواو وأو كل واحدة تقع موقع أختها و تحتمل معناها فعدلوا عن ذلك الى صورة تكون نصا على المعنى المراد .

ذكر ابن الفخار أن العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر الأصل فيه أن يعطف الجزء الثاني على الأول بالواو فنقول مثلا

---

(١) الشرح : ٤٦٩ .

(٢) الشرح : ٤٧١ .

خمسة وعشر ، ولمّا كان العطف بالواو في أصل وضعها يحتمل أكثر من وجه عدلوا عن هذا الأصل الى صورة لا احتمال فيها وتعطى المعنى الذى قصد به الواو ، فحذفوا تلك الواو وركبوا الصدر مع العجز فقالوا : خمسة عشر ، فلم يعد هناك احتمال وكان هذا زيادة في الاختصار .

والاحتمال الذى يكون مع الواو هو أننا اذا قلنا : اشتريته بخمسة وعشره يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون جميع العدد المذكور ثمنا واحدا .

الثاني : يحتمل أن يكون المشترى قد اشترى في وقت بخمسة ثم اشترى في وقت آخر بعشرة .

والثالث : يحتمل عكس الاحتمال الثاني بأن اشترى بعشرة ثم اشترى بعد ذلك بخمسة .

الرابع : أن تكون الواو بمعنى أو كقولهم : خذه بما عز وهان ، فانه على معنى خذه بما عز أو هان . هذا معنى كلامه في المسألة.(١)

ثم عقب على ذلك ابن الفخار بقوله : فلما كان لفظ الأصل [أى مع الواو] دائرا بين هذه المقاصد عدلوا عنه الى صورة تكون نصا على المعنى المخصوص بالواو وضعا مع ارادة الاختصار ."(٢)

----

(١) الشرح : ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٦ .

ثم بعد ذلك ذكر حادثة تعضد ما ذكره ، وهو أنّه بعض أصحابه سألهم الشيخ أبو زكريا الدكالي عن وجه قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * (١) بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم * مع العلم بأن ثلاثة وسبعة عشرة .

فأجابوا بأنها من باب الفذلكة ، فقال لهم الشيخ : فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقالوا ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الاعلام بالشيء جملة وتفصيلا ، وأحدهما مغن عن الآخر ، فقلنا : لأنه أبلغ في اثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ فقلنا : فأفدنا ، فقال : لمّا كانت الواو تقع موقع " أو " على معناها عند بعض العرب صار في المعنى اجمال فرفع ذلك الاجمال بـ " تلك عشرة كاملة ". (٢)

٤ - الفعل المعطوف بالفاء على فعل الشرط لا يجوز رفعه .

مما ذكر ابن الفخار في باب الجزاء مسائل العطف على فعل الشرط ، فاذا وقع الفعل المعطوف بين الشرط والجزاء نحو : من يكرم زيدا ويقصده يشكره وكان حرف العطف الواو جاز في المسألة ثلاثة أوجه .

الجزم عطفا على فعل الشرط قبله .

---

(١) البقرة : ١٩٦ .
(٢) الشرح : ٥٨٧ .

والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو .

والرفع على أن الواو واوالحال ، والفعل خبر عن المبتدأ المحذوف بعد الواو ، وهذا قليل ، لأنّ دخول واوالحال على المضارع قليل .(١)

فان كان العطف بالفاء جاز في المسألة وجهان :

الجزم عطفا على فعل الشرط .

والنصب بأن مضمرة بعد الفاء .

وأما الرفع فلا يجوز ، لأنه لا يصح تقدير الحال هنا كما صح مع الواو .(٢)

وبعد هذا الايجاز لجزء من مسألة العطف هذه نعود الى توجيه ابن الفخار ، فقد ذكر أنه لوقال معترض " فهلّا سويت بين "ان " الشرطية و" انّ " التوكيدية ، فجوزت العطف على الموضع كما جوّزته في " انّ " ، لأنّ كلّ واحد من معموليهما مرفوع في الأصل ، فزال بورود الناسخ . واذا كانوا يراعون الفرع في نحو قوله :

* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *

فمراعاة الأصول أولى ".(٣)

---

(١) الشرح : ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٢) هذا تلخيص المسألة وانظر تفاصيلها في الشرح : ٨٤٧ .

(٣) الشرح : ٨٤٨ .

فما ذكره ابن الفخار يتلخص في ما يلي :

أن فعل الشرط والمبتدأ مرفوعان في الأصل ثم دخل عليهما ما نسخ الرفع.

أن اسم إنَّ يجوز العطف عليه ، وهوفي الأصل مرفوع بالابتداء ، فيرفع مراعاة للأصل ، فلما جاز ذلك الرفع في المعطوف ،فقياسا عليه يجوز العطف على موضع فعل الشرط ،لأنه مضارع مرفوع في الأصل .

ثم ان العرب تراعي الفروع فتنصب باسم الفاعل حملا له على الفعل ، فلما راعت الفرع كان الأولى مراعاة الأصل ،وهوالعطف على موضع الفعل المضارع وهو مرفوع قبل دخول الجازم .

قال ابن الفخار : " والجواب أن ذلك لا يجوز هنا ،لأن العطف على موضع معمول الحرف انما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف، فان كان سقوطه يخل المعنى الذى سيق له الحرف لم يجز توهم سقوطه، واذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ،وباب الشرط هذا من هذا القبيل ،فالقول فيه كالقول في " ليت " و" لعل " من أخوات " ان " في امتناع العطف على الموضع ،لما ذكر ،وقد مضى الكلام في بابها. فتأمل هذه المسألة فانها غريبة ".(١) انتهى .

هذه بعض النماذج التي تلقي بعض الضوء على جانب مهم من الجوانب التي كان يعتني بها ابن الفخار ، بل لعله أهم جانب يميز شخصيته العلمية ،واليك بعض الأرقام التي تحيل الى صفحات ظهر لابن الفخار فيها توجيهات يبدو لي أنها توجيهات فيها ما هو

---

(١) الشرح : ٤٤٨.

جدير بالاشارة اليه ، فانظر : ١٣٠ وفيها أنّ الياء من " تفعلين " ضمير وليست حرفا ٤٢٨ - ٤٢٩ في الرد على ابن طلحة ، ٥١١ في اعمال " ما " عمل ليس ، وعدمه ، ٨٦٤ - ٨٦٥ في اجتماع الشـــــرط والقسم وأن الجزاء للأول منهما ، ١٠١٨ - ١٠١٩ مسألة يا زيد زيـــد الطويل ، ١٠٥٤ - ١٠٥٥ في مسألة النسبة الى كتف و مشتر ، و مكتسب.

الفصل الثانـــي

شــرح ابن الفخـارللجمــــل

ويشتمل على المباحث التالية :

- توثيق نسبة الكتاب .
- منهج ابن الفخار في شرح الجمل .
- المقارنة بين شرحين من شروح الجمل .
- مصادره .
- شواهده .
- وصف نسخ الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب :

ما من شك أن هذا الكتاب لابن الفخار الألبيرى ، فقد كتب على غلاف نسخة " ح " ونسخة " ق " أنه لابن الفخار ، وان كان كتب على نسخة الأصل أنه " شرح جمل ابن عصفور لابن الفخار " وهو قول لا يصح ، لأنه ليس لابن عصفور كتاب يسمى الجمل ، وانما له شرح على جمل الزجاجي ، وهذا خطأ من كاتب العنوان تحدثت عنه في اسم الكتاب .

ومما يؤكد نسبته لابن الفخار ما ورد من نقول عنه مختلفة تارة تنسب النقل لهذا الشرح ، وتارة تنسبه لأبي عبدالله ، وهو في هذا الشرح فمما نقل منسوبا لابن الفخار في شرح الجمل ما نقله عنه أبواسحاق الشاطبي في شرح الألفية ، وهو قوله " ... وان نظرت الى ما يتصور في " لا " على الجملة كثرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الاستاذ ابن الفخار الى مائة واحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل "(١) وما نقله أبواسحاق على شرح الجمل لابن الفخار ثابت هناك (٢) .

وهناك نقول للشاطبي عن ابن الفخار ذكرتها في حواشي التحقيق سواء منها ما نص عليه الشاطبي أنه لابن الفخار ، أو ما أغفله واهتديت اليه في شرحه للألفية (٣) .

---

(١) شرح الألفية للشاطبي : ١/٤٥٦ .

(٢) وانظره في الشرح : ١٠٢٠ .

(٣) انظر الشرح : ٣١٤ هـ ٢ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ هـ ٢ ، ٣٣٣ هـ ١ ، ٣٣٤ هـ ١ ، ٢ ، ٣٤٥ هـ ٥ ، ٦٢٨ هـ ٤ .

وممن نقل عنه الراعي في كل من عنوان الافادة ،والأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية فمما صرّح بالنقل عنه من شرح الجمل قوله في الأجوبة المرضية " قلت الجواب ما ذكره شيخ شيوخنا الامام أبو عبدالله محمد بن علي بن الفخار الأندلسي الشهير بالبيرى قال في شرحه على جمل أبي القاسم الزجاجي : بينما نحن جلوس في حلقة الامام أبي اسحاق الغافقي شارح الجمل أيضا بمدينة سبتة ... اذ دخل علينا رجل أشعث أغبر ذو أطمار يعرف بابن واس ... "(١) الى آخره وهذه المسألة ثابتة في شرح ابن الفخار(٢) .

ونقل عنه أيضا في مواطن أخرى غير هذا ذكرت طرفا منها في اسم الكتاب .

ومما نقله عنه في عنوان الافادة قوله : " قال الأستاذ الألبيرى : لا ينبغي أنْ يجوز غير الكسر هنا ،لأمرين :

أحدهما : أن الفتح لم يأت في القرآن أصلا .

الثاني : أنّ جواب القسم لا يكون الا جملة اسمية أو فعلية "(٣)

وهذا القول ثابت في شرح ابن الفخار(٤) ، وهناك نقول أخرى نقلها الراعي عنه نبهت على بعضها في حواشي التحقيق ،وفي هذا كفاية لاثبات نسبة الكتاب لابن الفخار والاّ فان هناك نقولا عنه في نفح الطيب ،والافادات والانشادات لأبي اسحاق الشاطبي .

---

(١) الأجوبة المرضية ١١١-١١٢ .

(٢) الشرح : ٨٧٠ - ٨٧١ .

(٣) عنوان الافادة : ١٦٩ .

(٤) الشرح : ١٤٩ هـ ١ .

منهج ابن الفخار في شرح الجمل :

سلك ابن الفخار في عرض مادة كتابه النحوية مسلك أبي القاسم الزجاجي ، فكان يورد جزءا من نصّ الجمل ثم يقوم بشرحه هو ومايتعلق به ، ولمّا كان هذا الكتاب في عداد التآليف الطويلة وأن الجمل كتاب مختصر ، فقد عمد الى استيفاء كثير مما لم تشر اليه الجمل ، فعقد له مسائل يعرف منها أنّ ما يقوله تحتها ليس مما يشتمل عليه مراد أبي القاسم ، ومع أنّ الغالب على ابن الفخار ايراد نصّ أبي القاسم ، الاّ أنه في بعض الأبواب قبل أن يورد نصّ أبي القاسم يقدم لتلك الأبواب بمقدمة تطول أو تقصر يضمنها تعريف الموضوع المراد شرحه في بعض الأحيان ، ثم بعد ذلك يأتي بنصّ أبي القاسم فيشرحه ، فمثال ما قدّم له بمقدمة طويلة باب الاشتغال ، وباب حبذا ، وباب الممنوع من الصرف وباب الاستثناء.(١)

ولابن الفخار طريقة لم أرها لسواه في عرض المادة النحوية ، فكثيرا ما تراه يورد المسائل ثم يعود اليها مرة أخرى فيبسطها تحت عناوين كثيرة ، فتراه مرة يقول : املاء آخر(٢) ، ومرة يقول : عبارة أخرى(٣) أوتتمة(٤) ، أو ما أشبه ذلك ، ويبدو أن سبب هذا المسلك أن المؤلف الف كتابه هذا ، ثم عاد اليه ، أو عاوده مرات كثيرة في كلّ مرة يضيف اليه ما يراه اكمالا له ، والدليل على ذلك أن كثيرا من الفصول ،

---

(١) انظر الشرح : ٢٨٣ ، ٥٢٩ ، ٨٦٧ ، ٩٥٣ .

(٢) انظر الشرح : ٨٧٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٦ .

(٣) ٥٨٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤ ، ٨٠٠ ، ٨٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

(٤) ٦٠٠ .

أوالمسائل ،أو الاملاءات ،والفوائد تخلو منها نسخة "ح" في حين أن ما بقي من نسخة "ق" يتفق مع الأصل في كل تلك الزيادات ،فيبدو أن نسخة "ح" صورة أخرى من تأليف هذا الشرح .

ومما شاع في كتاب ابن الفخار هذا أنه كثيرا ما يورد اعتراضات على بعض المسائل ،ثم يجيب على تلك الاعتراضات ،وهذه سمة واضحة في هذا الكتاب .

ومما انتهجه ابن الفخار أنّه يذكر بعض المسائل النحوية وما ينبني عليها من مسائل فقهية ،فمثال المسائل النحوية التي ينبني عليها حكم فقهي قوله : مسألة : لو أنّ شهودا شهدوا فقالوا : رأينا العدوّ قتل زيدا وأخاه ،فقيل لهم : نصوا الشهادة على ترتيب الفعل ،فقالوا : قتل العدو زيدا ثم أخاه ، فالأخ على هذا وارث لزيد ، وكذلك بالفاء ،فان قالوه بالواو كان ذلك مجملا ،فان ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يرث أحد منهما أخاه ،لأنّ الميراث لا يكون بالشك.(١)

ومثال المسائل النحوية التي نظر لها بمسائل فقهية أنه ذكر أن بعض النحاة منع عمل المبتدأ في الخبر من حيث ان المبتدأ ان كان رافعا فاعلا فانه يؤدى الى اعمال عامل في معمولين رفعا نحو: القائم أبوه ذاهب ،فأبوه فاعل للقائم ،وذاهب خبر لقائم أيضا ،وكلاهما مرفوع بقائم ،هذه حجة من منع ذلك .

وقد أبطل ابن الفخار حجة المانع من حيث ان قائم رفع الفاعل من حيث هو اسم فاعل لا من حيث هو مبتدأ ،ورفع الخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو اسم فاعل ،فعلى ذلك كان الرفعان من جهتين

---

(١) الشرح : ١٦٢- ١٦٣.

مختلفتين لا من جهة واحدة ، هذا ردّ ابن الفخار.[١]

وبعد أن قرر هذه المسألة نظرلها بمسألة فقهية فقال :

" وزان ذلك الصلاة في الدار المغصوبة ".[٢]

يعني أنّ الصلاة في الدارالمغصوبة باطلة ،وبطلانها ليس من جهة الصلاة نفسها ،وانما بطلت من جهة أخرى هي كونها في ذلك المكان، وهناك مسائل فقهية أخرى.[٣]

وقد تعرض لبعض مسائل أهل الأصول مثل قوله : " وليس صحيحاً ما يقوله الأصوليون من أنّ النكرة في سياق النفي تعم "[٤] وافادة اللفظ المشترك العموم.[٥]

ومن منهج ابن الفخار أنه كثيرا ما يعرض في كتابه هذا لمسائل بين العلماء فيها خلاف ثم يبين الراجح ودليله ،الا أنّه في بعض الأحيان يذكر بعض المسائل ثم يقطع كلامه ويقول : وفي الموضع بحث[٦] ،أو هو مبسوط في الأمهات[٧] ،أو ما يشابه ذلك .

وقد نهج ابن الفخار في كتابه هذا منهجا متفاوتا من حيث عرض المادة النحوية ،فقد كان النصف الثاني من الكتاب أطول نفسا من النصف الأول على خلاف العادة ، وقد نبهت على هذه الظاهرة في المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح ابن عصفور.

---

(١) الشرح : ٢٦٥.

(٢) الشرح : ٢٦٥.

(٣) انظر الشرح : ٩٢، ١٦٢، ١٨٩، ٤٠٢، ٥٥٢، ٧١٠، ٧٨٧، ٨٥٨.

(٤) ٣٦٣. (٥) ٥٥٧ .

(٦) انظر الشرح : ٧٥ ، ٣٧ ، ٦٠٦، ٧٨٧، ٨٨١.

(٧) انظر الشرح : ٣٨٥.

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب أن ابن الفخار أَعْرَضَ عن الاستشهاد بالشعر ، فلم يستشهد في جميع الكتاب الا بمائة وسبعة وستين بيتا ، وانظر تفسير ذلك في مبحث الاستشهاد بالشعر.

ومن السمات البارزة في هذا الشرح أن ابن الفخار ، أتى بقدر كبيرٍ من التعليلات ، فتجده يقول حمل النظير على نظيره ، ويقول: ليجرى الفرع على حكم الأصل (٢) ، والأصل بقاء ما كان على ما كان (٣) ، حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب (٤) حمل المطلق على المقيد (٥) ، اعتبار العموم مقدما على الخصوص (٦) ، الدخول في أوسع البابين (٧) حمل الشيء على جنسه أولى من حمله على نفسه (٨) ، وغير ذلك كثير جدا.

ومن الأمور اللافتة للنظر التي نهجها ابن الفخار في كتابه هذا أنه كثيرا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ، حسب ما يليه الموضع الذى يعالجه من شرحه من امثال ما وقع له بمجلس أبي الحسن الصغير بفاس فقد قال عن ذلك : مسألة : حضرت يوما مجلس الامام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله وهو يتكلم في الأقراء ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الاطهار باثبات العلامة في قوله تعالى * والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء * (٩).

---

(١) ١٣٠.
(٢) ١٧٦.
(٣) ٢٩٧ ، ٦٤١.
(٤) ١٧٦.
(٥) ٢٤٤ ، ٧٦٣.
(٦) ٥١١.
(٧) ٥١٢.
(٨) ٥١٢ ، ٨٢٦.
(٩) البقرة : ٢٢٨.

قالوا لو كانت الحيض لكان اسم العدد بغير علاوة على الأصل المذكور عند علماء العربية ،فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف الى مذكر في المعنى وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار، ولوكان اسم العدد مضافا الى موءنث في المعنى لكان بغير علامة ، لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيض ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ،فيكون اثبات العلامة واسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي • دون اعتبار المعنى ، الا ما شذ نظما ونثرا ،ولا يجوز حمل التنزيل الا على أفصح الوجهين اذا أمكن ،فكأنه مال الى هذا بعض الميل ،وهو الصحيح ان شاء الله ". (١)

هذه صورة مما اعتاد ذكره ابن الفخار من حكايات فيها تصوير لجانب مهم من جوانب الحياة الثقافية في ذلك العصر ،وغير هذه الحكاية حكايات أخرى وأسئلة وردت اليه من المرية رأيت أن أنبه عليها هنا للكشف عن جانب مهم في الدراسات النحوية التي لا تعالج فقط من خلال التآليف والمصنفات التي يفرغ فيها المصنفون الى أنفسهم ويكتبون • وهي بهذه المثابة تشبه " النوازل " في الفقه • وهي تلك المسائل التي تعرض للناس ، ولا يجدون لها جوابا ظاهرا فيما بين أيديهم من كتب فيفزعون الى أهل العلم.

---

(١) الشرح : ٦١٠- ٦١١.

١ - خبر ذكره عن أحد طلبة قصر عبد الكريم حين دخل عليهم بمسجد القفال بسبتة وأن ذلك الطالب يروى أن كلمة " مهلة " التي تقال في " ثم " أنها للترتيب والمهلة لا تكون الا بفتح الميم.(١)

٢ - سؤال ورد عليه من المرية عن امّا.(٢)

٣ - سؤال آخر من المرية أيضا عن حكم "أم" العاطفة و"أم" المنفصلة.(٣)

٤ - سؤال أورده بعض المذاكرين عن مسألة " ضربي زيد أ حسن".(٤)

٥ - فوائد ذكرها جرت بين المذاكرين حين قراءة باب الحروف التي تنصب الاسم و ترفع الخبر من كتاب الجمل.(٥)

٦ - مسألة نحوية ذكر أنها كانت سبب عنى الأعلم الشنتمرى.(٦)

٧ - خبر ذكر فيه أنه حضر بمدينة فاس مجلسا جرى فيه ذكر البـاء التي في قوله تعالى * فامسحوا برؤوسكم *(٧) فقال أحد أصحابه انها للالصاق ثم سئل هو فأجاب بما يخالف صاحبه.

٨ - خبر في رؤيا رآها أحد الفقهاء.(٨)

٩ - خبر في مسألة سألها الشيخ أبو زكريا الدكالي عن فائدة قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم *(٩)

---

(١) الشرح : ١٦٢ (٢) الشرح : ١٧١.

(٣) الشرح : ١٦٦. (٤) الشرح : ٢٦٥.

(٥) الشرح : ٣٣١. (٦) الشرح : ٣٤٥.

(٧) المائدة ٦ ، وانظر الشرح : ٣٨٧.

(٨) الشرح : ٤٨٨. (٩) سورة البقرة : ١٩٦ وانظر الشرح ٥٨٧.

١٠- خبر في مسألة حضرها بين أبي عبدالله بن عبد المنعم وابي محمد عبد المهيمن الحضرمي.(١)

١١- خبر في مسألة حدّث عنها أن محفلا عظيما جمع أعيان أهل سبتة وسأل ابن الفخار عن مسألة فلم يجبه على سؤاله الا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي.(٢)

١٢- مسأله سأله فيها أبو اسحاق بن أبي العاصي ،وكان ابن أبي العاصى معجبا بالغرائب ضنينا بها.(٣)

١٣- مسألة رواها له الشيخ ابن حفيد الامين عن شيخ بالقاهرة أوقف طالبا يجود القرآن عليه ليفيده بفائدة ثم لم يفعل .(٤)

١٤- خبر دخول أحد المشارقة ويسمى ابن واش على أبي اسحاق الغافقي وسؤاله عن مسألة تعرض للجواب عليها أحد الطلبة ،ولم يرتض ابن واش جوابه.(٥)

١٥- خبر في تصغير" قدر" على قدير ،وأنه ماشى أحد أصحابه بسبتة ولقيا شيخه ابن عبد المنعم يساوم صاحب فخّار فقال له : بكم هذه القدير.(٦)

هذه جملة الحكايات والأسئلة التي أوردها ابن الفخار في كتابه هذا رأيت ايرادهاهنالطرافة هذا اللون من الدرس النحوى.

---

(١) الشرح : ٧١٠.

(٢) الشرح : ٨٣٠.

(٣) الشرح : ٨٤٥.

(٤) الشرح : ٨٤٥ .

(٥) الشرح : ٨٧٠.

(٦) الشرح : ١٠٨٦ - ١٠٨٧.

المقارنة بين شرحين من شروح الجمل :

حينما أردت المقارنة بين شرح ابن الفخار وبعض شروح الجمل ، رأيت أن اعقد مقارنة بين شرحه وشرح أبي الحسن بن عصفور ،ثم بين شرحه وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع ، وذلك لأنّ هذين الشرحين قد طبعا ، فتكون الاحالة على ما بأيدى الناس ،لا على مخطوط قد لا تتيسر مراجعته لكثير من الباحثين .

وأهم من ذلك أن هذين الشرحين كانا تحت يد أبي عبد اللّه ابن الفخار فأفاد منهما فائدة كبيرة .

أولا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسن بن عصفور .

بين شرح أبي الحسن بن عصفور وشرح ابن الفخار فروق كثيرة اجملها فيما يأتي :

* بدأ أبو الحسن بشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر مقدمة لكتابه يبين فيها سبب تأليفه له ،وكذلك فعل ابن الفخار ، الاّ أن ابن الفخار بدأ بشرح البسملة وقد أطال فيها الى حدّ ما ثم بعد ذلك شرح " التصليه " على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبان ما فيها من مسائل نحويه وصرفية ، ثم تابع ذلك بشرح قول ابي القاسم " قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوى " وكلّ ما تقدم لم يتعرض له أبو الحسن ،ثم بدء بشرح نص الجمل .

وفي طريقة شرح الجمل كان أبو الحسن بن عصفور في الأبواب الثلاثة الأولى يذكر جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب بقوله " الفصل " ليدل

على أنه يريد شرح ذلك النّص وما بعده مما يتعلق به ،ثم بعد تلك الأبواب الثلاثة أخذ يشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر نص الجمل أصلا ، ويستمر على تلك الحال الى نهاية الشرح ، فالناظر فيه يشعر لأول وهلة أنّ الكتاب ليس شرحا لكتاب آخر، وانما هو تأليف مستقل .

أما طريقة ابن الفخار ،فانه كان يورد جزءًا من نص الجمل ،ثم يعقب ذلك بقوله : الى آخره أونحو ذلك ،ليدل على أنّه يريد شرح ما يتعلق بما بعد ذلك النّص ، وطريقة أبي الحسن أجدى للمذاكر ،لأنها لا تقتضي استحضار نصّ الجمل ،وفي طريقة ابن الفخار وأمثالها عسر ، اذ أنّ نص الجمل في بعض الأحيان يكون منتزعا من سياقه فيحتاج الى مراجعته في الأصل المشروح لتتضح المسألة المشروحة.

وهذه الطريقة التي سار عليها ابن الفخار لم يخالفها الاّ في أبواب قليلة لم يذكر فيها نصّ كتاب الجمل كباب الاستغاثة : ٧٤٠ ، وباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة : ٧٦٠ ، وباب الجواب بالفاء : ٧٦٥ ، وباب أو ،وفي باب " ما " : ٥١٠ وباب نعم وبئس : ٥١٩ لم يذكر في كلّ واحد منهما الاّ نصّا واحدا.

* ومما تجدر الاشارة اليه أنّ شرح ابن الفخار كثير الغموض عسر العبارة لا يخفى ذلك على متصفحه ،على حين يمتاز شرح أبي الحسن بالوضوح وجلاء المراد دون كدّ ودون عناء ، ومثال ذلك من كلام ابن الفخار قوله : " فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء خاصة انما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وأصله من باب التعجب "(١) فلا يفهم قصده بقوله " وأصله من باب التعجب " الا من

---

(١) الشرح : ٢٥ - ٧٦ .

كانت عنده خلفية في المسألة ، ولو أنّه بسط العبارة لزال الغموض واتضح المراد .

* ومما امتاز به شرح أبي الحسن بن عصفور أنه اهتم بالحدود ومناقشتها كثيرا ، فنراه يذكر في الحدّ أنه غير جامع أو غير مانع ونحو ذلك مما تلقب به الحدود ، وكل تلك الاعتراضات يوجهها الى أبي القاسم الزجاجي ".(١)

ومع هذا التميز لابن عصفور ، فاننا لا نعدم مثل تلك العناية بالحدود (٢) عند ابن الفخار ، وان كانت بدرجة أقل ، وآية ذلك أن هناك أبوابا لم يحدها بحدّ كالاضافة ، والندبة ، الا أنّ الغالب عليه عدم شرح تلك الحدود ، لأنه يبدو أنّه لا يرى أنّ الحدود تعطى معنى دقيقا للمحدود فلذلك قال : " فمن رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة الحدّ فقد رام محالا ، اذ لا يتصور اشتمال حدّ واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم اذا في حدود النحاة أن تكون كحدود المناطقة ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى ".(٤)

* ومما امتاز به شرح ابن الفخار على شرح أبي الحسن أنّه اكثر منه بسطا وتحقيقا ، فكتاب ابن الفخار اكثر بسطا من كتاب أبي الحسن لا سيما في النصف الثاني ، فمثلا قد أطال ابن الفخار في باب : اضافة

---

(١) انظر مقدمة شرح ابن عصفور : ٥٧ - ٥٨ .

(٢) الشرح : ٩٩ ، ١٢٠ .

(٣) الشرح : ١٥٢ ، ٤٧٢ .

(٤) الشرح : ٢١ .

المصدر الى مابعده ،وذلك أ نه ذكر مسألة لم يذكرها ابو الحسن بن عصفور وهي : أن" أن والفعل في تأويل المصدر الموصول والمصدر في تقدير أن والفعل ،لكن هل هما مترادفان على المعنى الواحد ، أم متباينان ،فحقق ابن الفخار الأقوال في المسألة فيمايقرب من أربع صفحات كاملة الحجم ،وذكر ابن الفخار في هذا الباب أيضا الخلاف في عمل المصدر وبسطه بسطا لا بأس به ،على حين عرض المسألة أبو الحسن عرضا سهلا لكنه لم يبين الخلاف واكتفى بما رجح عنده فقط .

وانظر الى كل من باب الممنوع من الصرف وابواب التصغير وباب النسب فان الاطالة فيها واضحة وتلك نماذج تمثل السمة الغالبة ، وعلى الجملة فانّ نفَس ابن الفخار في شرحه أطول من نفس أبي الحسن وان كان هناك ابواب قليلة عند ابن عصفور أنافت على مثيلاتها عند ابن الفخار مثل باب : ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز. الا" أن" ذلك ليس بالمطرد .

* هذا وقد استحدث ابو الحسن بعض الأبواب التي ليست في أصل الجمل ،وهي باب عطف البيان ،وقد علل ابن الفخار عدم ذكر صاحب الجمل لذلك الباب بأنه لا يقوم عليه دليل الاّ في بابين ،في باب اسم الفاعل في نحو قولك : هذاالضارب الرجل زيد بخفض الاسمين وفي باب النداء نحو: ياأيها الرجل زيد منونا وغير منون ..."(١)

---

(١) الشرح : ١١٦.

* ولأبي الحسن ميزة أن شرحه أكمل من شرح ابن الفخار من حيث عدد أبواب الجمل المشروحة ، فقد وقف ابن الفخار في شرحه عند نهاية باب النّسب ،وبعد هذا الباب في الجمل اثنان وستون بابا لم يتعرض ابن الفخار لشيء منها الا جزء من باب التصريف تحت عنوان " باب منه آخر " فقد شرح هذا الباب وحده ،وتلك الأبواب التي لم يشرحها تتعلق بالعرف والاملاء أمّا أبو الحسن فلم يترك من أبواب الجمل الا سبعة عشر بابا فقط ،اذ وصل في الشرح الى نهاية باب جمع المكسر وترك جميع ما بعده عدا باب : ما يجوز للشاعر في الضرورة وباب: الامالة ،فمن هنا كان شرح أبي الحسن أكمل .

ومما اختلف بــه شرح ابن الفخار عن شرح أبي الحسن أنّ ابا الحسن كثير الاستشهاد بالشعر ، استشهد بتسع مائة وستة وستين بيتا حسب احصاء محقق شرحه ، وهذا عدد يفوق كثيرا ما استشهد به ابن الفخار ، اذ لا يتجاوز مجموع ما استشهد به مائة وسبعة وستين بيتا ،وهذه الظاهرة من المعالم البارزة في شرح ابن الفخار ، ولعل ذلك يعود الى أن ابن الفخار يرى أنّ الشعر باب ضرورة لا يستشهد به في مواضع السعة ،وهذا مذكور في بعض مواضع من كتابه هذا ،وقد تعرضت لهذه القضية في مبحث الاستشهاد بالشعر .

* ومما يكثر عند ابن الفخار اعادة كثير من المسائل بشكل أوسع ،وذلك أن يعرض مسألة مـّا ثم يعيد عرضها مرة أخرى بشكل أبسط ويعنون لها بقوله : املاء آخر بمزيد فائدة ونحو ذلك ،وهذه الظاهرة ليست عند أبي الحسن ،ولعلها اثر من آثار مهنة التدريس التي طال على ابن الفخار الاشتغال بها .

* وما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسن أنه يورد كثيرا من آراء المتقدمين والمتأخرين وفي كثير من الأحيان يبين رأيه في مذاهب أولئك العلماء على حين لم يكثر أولئك العلماء عند أبي الحسن تلك الكثرة التي عند ابن الفخار.

وفي الختام فان ما ذكرته من فروق بين هذين الشرحين لا يعني أن من رجحت كفته كان قرينه مطرحا ، فانه لا يغني كتاب عن كتاب ، وحظ العالم من العلم بمقدار حظه من الاطلاع .

ثانيا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع .

شرح أبي الحسين من أنفع شروح الجمل وأطولها ، لكن الذى بقي منه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ولذلك فان المقارنة بينه وبين شرح ابن الفخار ستكون على القسم الذى بقي من شرح ابن أبي الربيع .

فأول ما يلقانا في شرح ابن أبي الربيع مقدمة أوضح فيها سبب تأليفه ،ثم عقب ذلك بالسبب الذى أعان على اتمامه ،وهو أبو القاسم محمد بن أحمد اللخمي العزفي أمير سبتة . وكتاب ابن الفخار لا يخلو من تلك المقدمة ،فهو يهجم على الشرح هجوما .

يمتاز شرح ابن أبي الربيع بطول النفس في الباب الواحد ، فجملة ما وجد من شرح ابن أبي الربيع هو نحو ربع الجمل ،اذ يقف عند نهاية باب الصفة المشبهة ،وهذا يستغرق مائتين وتسعين صفحة ،وما يقابل هذا الجزء من شرح ابن الفخار نحو مائة وتسع وثلاثين صفحة تقريبا حسب نسخة الأصل ،وهي نسخة ابن أبي الربيع المخطوطة متقاربتان في ما تحتويه

كل صفحة من حيث عدد الأسطر وعدد الكلمات ، فبذلك يصبح ما شرحه ابن أبي الربيع ضعف ما يقابله من شرح ابن الفخار ، هذا على العموم ، وإلا فان هناك مسائل لم يتعرض لها ابو الحسين مثل مسألة الاعراب عند النحاة وما يعنى عند الاطلاق ، فقد تعرض لهذه المسألة ابن الفخار .(١) ومن أمثلة ما يفصل فيه ابن الفخار أكثر من أبي الحسين ما ذكره من أنواع التنوين الخمسة ، فقد وسع فيه القول أكثر من أبي الحسين (٢) . ومما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسين أن ابن الفخار ذكر أن ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة ، وذكر أن النحاة تتبعوا مواضع حصول الفائدة فوجدوها عشرين موضعا عدّها كلها ، أمّا ابن ابي الربيع فهجم على مواضع الابتداء بالنكرة دون أن يقدم لها بتلك المقدمة التي قدم بها ابن الفخار ، وهي عظيمة الفائدة ، هذا أولا ، والأمر الثاني أن ابا الحسين ذكر أن مواضع الابتداء بالنكرة عشرة مواضع ، وهي عند ابن الفخار ضعف ما ذكره ابو الحسين .

ومما يلاحظ في شرح أبي الحسين أن نصّ الجمل المراد شرحه يأتي به مفيدا في الغالب ، أي لا يحتاج معه الى مراجعة الجمل ، على حين نجد نصّ الجمل الوارد عند ابن الفخار كثيرا ما يكون منتزعا من سياقه ، فلذلك نحتاج في شرحه الى مراجعة نص الجمل ، لتتضح الفكرة المراد شرحها .

ومما ظهر في شرح ابن الفخار كثرة التعليلات ، ولم تكن عند أبي الحسين بتلك الكثرة .

---

(١) الشرح : ٣٦ .

(٢) الشرح : ٣٨-٤١ ، والبسيط : ١٧٥-١٧٩ .

ومما امتاز به شرح ابي الحسين أنه اكثر فيه من الشواهد المختلفة كثرة فاقت ما عند ابن الفخار بكثير.

ومما امتاز به ابن الفخار أن له مناقشات وتحقيقات لم تكن عند أبي الحسين ،ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في توجيهاته ، فهناك ما يكفي عن اعادته.

ومما هو جدير بالتنبيه أن اعتماد ابن الفخار على شرح ابن أبي الربيع كان كبيرا في النصف الأول من شرحه ،هذا لا شك فيه ،أمّا في النصف الثاني ،فلعل اعتماده على ابن الضائع كان أكبر ،وما ذاك الا لأن شرح ابن الضائع في النصف الثاني ومن باب النداء خاصة كان أعمق من النصف الأول ،وقد ذكر ذلك بعض من ترجم له (١) ، فلعله قد صحب ذلك أن شرح ابن أبي الربيع أقل عمقا من شرح ابن الضائع ، وقد نبهت فيما سبق أن نَفَس ابن الفخار في النصف الثاني كان أطول منه في النصف الأول.

ومن الأمور البينة في شرح ابن الفخار أن عبارته غامضة غير سلسة في حين أن عبارة أبي الحسين واضحة لا تكاد تستغلق عليك مسألة من مسائله وقد سبق التنبيه على ذلك في المقارنة مع شرح ابن عصفور.

---

(١) اشارة التعيين : ٢٣٥.

مصـــادره :

تأخر زمن ابن الفخار بالنسبة للتأليف في مختلف الفنـــون الاسلامية ، فمكنه ذلك من التمتع بثروة كبيرة من كتب الاسلاف ، نجد صدى ذلك واضحا في كتابه هذا . ومع ذلك فاننا لا نستطيع تحديد جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخار في شرحه هذا ، لأنه كثيرا ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها ، فبنظرة سريعة الى فهرس الأعلام يتضح لنا مجموع العلماء الذين لهـم آراء ذكرت في هذا الشرح ،وأظن أنه لم يطلع على كل مؤلفات هؤلاء العلماء ،وإنما نقل بعض آرائهم عن غير كتبهم.

الا أنه أمكن تحديد بعض تلك المصادر التي اعتمدها مـــن طريقين : أحدهما ما نصّ هو على الأخذ منه ،والآخر ما أمكن التعرف عليه من خلال الاشارة إلى صاحب الكتاب ،أومن خلال اتفاق بعض نصوص الكتاب بنصوص كتب أخرى ،وهذا قليل جدا. فالكتب التي نصّ هو على الأخذ منها هي :

١ - اختصار ابن الحاجب ،ذكره مرة واحدة. (١)

٢ - الأسئلة والأجوبة للشلوبين ،ذكره مرة واحدة ،وآراء الشلوبين تتردد في الكتاب كثيرا ،أشرت الى تخريج أكثرها في هوامش التحقيق .

٣ - الأصول لابن السراج ،ذكره مرة واحدة ،وقد أكثر من ذكر ابـن السراج ،وكثيرا ما نجد آراءه في الأصول.

---

(١) انظر اماكن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة بالمتن.

٤ - الايضاح للفارسي ، ذكره كثيرا وقد عدّ التكملة جزءاً منه ، وهو ينقل منها .

٥ - التذكرة للفارسي ، وهي أشهر كتب الفارسي بعد الايضاح ، ويبدو أنها من اكبرها حجما ذكر بعضهم أنها في عشرين مجلده .

٦ - التعاليق فيما قيد عن الشلوبين ، من هذا العنوان يبدو أنّ هذا الكتاب ليس من تأليف الشلوبين نفسه ، وانما هو من جمع بعض تلاميذه حين القراءة عليه أو غير ذلك .

٧ - كتاب التلخيص .

٨ - الدرة الألفية (ألفية ابن معطي) .

٩ - شرح الايضاح لابن أبي الربيع ، ذكره مرتين ، وقد استفاد منه أكثر من ذلك .

١٠- شرح الكتاب لأبي بكر بن عبيدة ، وقد ذكره عدة مرات في شرحه هذا .

١١- الصحاح للجوهرى ، ذكر ابن الفخار الصحاح مرة واحدة ، وذكر مرة أخرى الجوهرى باسمه .

١٢- القوانين لابن أبي الربيع ، ابن أبي الربيع من اكثر من ورد ذكره في شرح ابن الفخار هذا ، واكثر اعتماده كان على البسيط ، وهو من أغزر كتب ابن أبي الربيع ولعل السبب في اعتماده عليه أنه شرح للجمل أيضا ، والاّ فان شرح الايضاح عظيم الفائدة كبير الحجم ، والقوانين بالنسبة اليهما يعدّ مختصرا .

١٣- الكتاب لسيبويه ، أكثر ابن الفخار من ذكر سيبويه وكتابه في شرحه هذا ، وقد ذكرت احترام ابن الفخار لسيبويه في مبحث آراء ابن الفخار واختياراته ، ثم في مبحث مخالفاته .

١٤- الكراسة لأبي موسى الجزولي .

١٥- المقرب لأبي الحسن ابن عصفور . اعتمد ابن الفخار على ابن عصفور كثيرا ، وجل اعتماده كان على شرح الجمل ، ولم يرد ذكر المقرب إلا مرتين .

١٦- الموجز لابن السراج ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره ابن الفخار مرة واحدة في معرض ترتيب التوابع مع بعضها وأن أفضلها ترتيب ابن السراج في كتابه الموجز والأصول .

١٧- الهلالية لأبي الحسن ابن عصفور .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أنه ورد في كلام ابن الفخار ذكر لكتاب سماه " التعاليق " ولكنه قد اخترمت الورقة في الموضع الذى ذكر فيه اسم مؤلف الكتاب ، ولم يبق إلا كلمة " ابن " وذلك من نسخة الأصل ، أما نسخة " ح " فلم يرد فيها ذلك الموضع أصلا . وهناك في عبارة ابن الفخار أيضا ما يمكن أن نأخذ منها أنه استفاد من كتاب سماه " المسائل " فقد قال : " ... وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان ".(١)

هذه هي مجموع الكتب التي ذكرها ابن الفهار ، على أن هناك آراء كثيرة لكثير من العلماء نصّ على اسمائهم دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل منها .

فقد ذكر المبرد كثيرا (٢) واغلب ما يذكره عنه نجده في المقتضب ،

---

(١) الشرح : ٩٠٧ .

(٢) انظر مثلا نصا من المقتضب : ٩٧٩ هـ ٤ .

ومن النادر ألاّ نجد ذلك في المقتضب ،أو أن نجد في المقتضب ما يخالفه، وقد أشرت الى ذلك في هوامش التحقيق ، ومع ذلك فانّه من الممكن أن يكون ما نقله عنه بالواسطة ،فكثيرا ما كان يعول على ابن عصفور وعلى ابن الضائع ،وابن الضائع يعتني بنقل نصوص المتقدمين كثيرا.

وممن نقل عنهم الفارسي ،من غير الايضاح ،فقد نقل من المسائل البصريات وكذلك من كتاب الشعر ، ولم يشر الى هذين الكتابين (١) ،هذا مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون نصوص الفارسي مشتركة بين أكثر من كتاب من كتبه .

وقد نقل عن السيرافي كثيرا ، وقد رأيت كثيرا من نصوص السيرافي عند أبي الحسن بن الضائع ، فلأبي الحسن عناية كبيرة بكلام أبي سعيد ،وقد أشرت الى بعض ما نقله عن السيرافي في موضعه .

وممن نقل عنهم أبو الفتح بن جني في الخصائص (٢) ،وهناك آراء كثيرة لأبي الفتح خرجت بعضها من سر صناعة الاعراب ،ومن المحتسب .

وينقل عن ابن السيد البطليوسي من كتاب : اصلاح الخلل (٣) ، ومن الحلل في شرح أبيات الجمل.(٤)

ونقل عن أبي القاسم السهيلي ،وبعض نقوله نجدها تصريحا أوتلميحا في نتائج الفكر ونقل عن أبي الحسن بن خروف من شرح الجمل خاصة عند شرح بعض الأبيات واعرابها.(٥)

---

(١) انظر نصا من المسائل البصريات : ١٠٢٠ هـ١ ،ونصا من الشعر : ١٠٣٦ هـ

(٢) الشرح : ٤٣٨.

(٣) الشرح : ٩١٣ وغيرها مواطن كثيرة عند الاعتراضات على أبي القاسم الزجاجي .

(٤) الشرح : ٩٣٦ هـ٦ وغير ذلك مما ينقله في تفسير بعض الأبيات.

(٥) الشرح : ٥٥٥ هـ٦.

وينقل عن الزمخشرى عند بعض الآيات وهي من الكشاف (١) وهناك آراء أخرى للزمخشرى في المفصل . (٢)

و ينقل عن أبي علي الشلوبين واشهر كتب أبي علي هي التوطئة وشرح الجزولية الكبير ،و قد سبقت الاشارة الى كتابين من كتب أبي علي الشلوبين .

ومن أهم من نقل عنهم وأكثر ثلاثة نفر هم : ابن أبي الربيع ، وابن عصفور ،وابن الضائع ، ولعل ذلك راجع الى اتحاده معهم في الكتاب المشروح ،ولقرب زمنه منهم ،ولعلو منزلتهم في مصرهم. وكأنني أشتم أن هوءلاء الثلاثة كانت بينهم منافسة فخرجت كتبهم على مستوى كبير من الجودة مع المفاضلة بينهم .

ومن الكتب التي نقل عنها واغمض الاخذ منها كتاب ابن الحاجب المسمى " الايضاح في شرح المفصل " فقد نقل عنه في موضع واحد دون ذكر لا للكتاب ولا للموءلف (٣) ،ثم ذكر ابن الحاجب في موضع متأخر جدا ، فوجدته أيضا من شرح المفصل (٤) .

و ممن نقل عنه ابن مالك ، فقد تردد ذكر ابن مالك في بعض المواضع ،واكثر أخذه من شرح التسهيل و بنصه (٥) ،وهناك نصوص بلفظ عمدة الحافظ وعدة اللافظ . (٦)

---

(١) الشرح : ١٨٤.

(٢) الشرح : ٢٠٥ هـ ٣.

(٣) الشرح : ٢٦٩ هـ ٢ .

(٤) الشرح : ٩٦٥ هـ ٤.

(٥) الشرح : ١٣٤ هـ ٢ ، ٢٥٣ هـ١ ، ٢٥٧ هـ٥ ، ٣٢٥ ومابعدها.

ومن نقل عنهم الأُبَّذى ،فقد ذكره مرتين في الثلث الأخير من الكتاب (١) ،وهناك نص في أول الكتاب اكثر عبارة بلفظ الأُبذى في شرح الجزولية (٢) ،فلعله نقله من هذا الشرح دون الاشارة اليه .

هذا كثير من مصادر ابن الفخار التي استفاد منها ،وهناك آراء لكثير من العلماء أوردها ليست لهم كتب تحت يدى تُمَكِّنُ من معرفة مدى استفادته منها كابن الطراوة ،وابن الأُبرش ،وابن الأخضر ،وابن الباذش وغيرهم كثيرٌ (٣) .

---

(١) الشرح : ٨٩٩ ، ١١٣٨ .

(٢) الشرح : ١٦٤ هـ ٢ .

(٣) انظر فهرس الأعلام .

شـواهده :

استشهد ابن الفخار بكل ما استشهد به نحاة عصره ، فقـد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ،وأقوال العرب شعرا ونثرا ، واليك تفصيل ذلك .

أولا - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

لا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم علـى اثبات القواعد النحوية ،وانما اطرح بعض النحاة الاستشهاد ببعض القراءات ، لأنها تخالف ما أصلوه من قواعد نحويه ،فيبدو أن السبب المانع لهم من الاستشهاد بالقراءات التي خالفت القواعد ،أنها ليست على الشائع من كلام العرب .

وعلى كلّ حال فانّ ابن الفخار يستشهد بالقراءات المختلفة ، ولم نجده يطرح قراءة من القراءات ،بل انه يذهب الى أبعد من ذلك وهوتخريجه للقراءة شاذة عند كثير من النحاة ،وهي قراءة أبي السَّمَّال في قوله تعالى * انكم لذائقوا العذاب الأليم * (١) بنصب العذاب ، وشذوذ هذه القراءة عـند النحاة من جهة أنه نصب العذاب بعد حذف النون من اسم الفاعل ،واسم الفاعل لا ينصب الا اذا جرد من أل وثبت فيه التنوين ان كان مفردا ،أوالنون ان كان مثنى أو مجموعا جمعا سالمـا ، أما اذا لم يثبت التنوين ولا النون فانه يتعين عندهم الاضافة الى ما بعده ، هذا هو وجه شذوذ هذه القراءة فيما رواه الفارسي عن أبي عثمان عن أبي زيد . (٢)

---

(١) الصافات : ٣٨.

(٢) الايضاح : ١٥٠.

وقد خرّج ابن الفخار هذه القراءة فقال : " وهذا قد يتجه اتجاها بعيدا [أى حذف النون] وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ،فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين لالتقائهما ،وذلك نحو قراءة بعضهم * قل هو الله أحد اللّه الصمد * فان قلت : انّ النون ها هنا محركة ،فأين الساكنان ؟

فالجواب : أنّها إنما حذفت اعتبارا بسكونها في الأصل وسكون مابعدها في اللفظ ،ويؤنسك بهذا ما قاله ابن جني في مثل قوله تعالى : * قل هلم شهداءكم * (١) ؛ انّ الأصل " ها " للتنبيه و"لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ،فصار " هالم " ثم حذفت الف " ها " لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها في نفسها ، والآخر سكون اللام التي بعدها في أصلها " السم " فحصل أن الألف حذفت من هلمّ اعتبارا بسكونها في اللفظ وسكون مابعدها في الأصل ، فهذه ومسألتنا سيان ". (٢) هذا موقف ابن الفخار من قراءة أبي السَّمَّال .

والموقف الثاني الذى يظهر منه اهتمامه بالقراء الذين لهم قراءة تخالف القواعد ،أنه قال فيمن تكلم في ابن عامر وهو الزمخشرى ؛ انّ قوله فيه مرغوب عنه ،وهو يعني قول الزمخشرى . (٣)

---

(١) الانعام : ١٥٠.

(٢) الشرح : ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) انظر المسألة في الشرح : ٨١٤ الهامش الرابع .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

دار خلاف كبير حول الاستشهاد بالحديث الشريف بين مانع و مجيز ، وقد كثر البحث حوله ، ولا أريد هنا أن اذكر شيئا من ذلك ، وانما الذي أريد أن أذكره في هذا الموضع ، هو مذهب ابن الفخار في هذه المسألة . فقد أورد ابن الفخار سبعة عشر حديثا في شرحه هذا ، وهذه الأحاديث التي أوردها يظهر لي أنه لايرى اطلاق الاستشهاد بها ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : أن أكثر الأحاديث التي أوردها للتمثيل لا للاستشهاد بها على إثبات قاعدة نحوية .

الأمر الثاني : أنه يشك في صحة الاحتجاج برواية المُحَدِّثين حيث قال : " ... فالأظهر أن ذلك جائز في النثر على قِلَّةٍ إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدِّثين ". (١)

هذا ما أمكن التماسه من كلام ابن الفخار ، وإلاّ فانه لم يبسط المسألة في كتابه هذا بسطا نستطيع منه الحكم عليه حكما دقيقا .

وقبل أن أترك هذا الموضع فانني أريد التنبيه على مسألة مهمة ذكرها أهل العلم وهي : أنّ النحاة لا يَرُدُّونَ الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم بصحة سنده ونحو ذلك من العيوب التي يذكرها المحدثون ، وانما يردونه لأنهم يعلمون أن كثيرا من الأحاديث ليست من لفظ الرسول ، وانما هي منقولة بالمعنى وناقلته بالمعنى كثير منهم من لا يحتج به في اللغة ، هذا ما يريده النحاة ، وهو ما يوضحه قول ابن الفخار السابق .

---

(١) الشرح : ٤٨٥ .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر .

يعد الشعر من أكبر المصادر التي استقى منها النحاة قواعد النحو ، فلا تخلو كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين من وجود الشواهد الشعرية ، وكتاب ابن الفخار هذا يعدّ من الكتب المطولة ، واللافت للنظر أنه لا يوجد به الا مائة وأربعة وستون بيتا بما فيها الأبيات التي للتمثيل ، فهذا نمط من التأليف غريب .

ويبدو أن السبب وراء ذلك أنّ ابن الفخار يرى أن الشعر باب ضرورة ، والنحو انما وضع مقياسا للكلام العربي شعرا ونثرا ، والنثر اكثر الكلام ، والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر ، فلهذا كان استشهاد ابن الفخار بالشعر قليلا ، في حين أننا نجد شواهده من النثر أكثر من شواهد الشعر بكثير ، فقد بلغت الآيات القرآنية وحدها مأتين واثنتين وخمسين آية .

والذى يؤكد أن ابن الفخار قلل الاستشهاد بالشعر ، لأنه باب ضرورة ما يلي :

١ - تصريح ابن الفخار بذلك حيث قال : " ان الاشباع لا يكون الآ في الشعر المبني على الضرائر ". (١)

٢ - أننا نجد أنّ ابن الفخار ردّ على أبي حيان مذهبه في جواز تقديم التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان فعلا نحو : طاب زيد نفسا . وهذه مسألة أجازها المبرد والمازني وأبو حيان ، ومنعها سيبويه وابن الفخار وغيرهما . (٢)

---

(١) الشرح : ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٠٤٠ .

وقد ردّ أبو حيان مذهب ابن الفخار واحتج لصحة مذهبه بكثرة ورود ذلك في كلام العرب واستشهد لذلك بستة أبيات اعتبرها قاطعة لنزاع المخالف فقال: " وهو الصحيح [أى جواز تقديم التمييز] لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ".(١)

واستدل أيضا على جواز تقديم التمييز بالقياس على الحال، إذ يجوز تقديمها على عاملها الفعل، والحال والتمييز يتفقان في لزوم التنكير والانتصاب عن تمام الكلام وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات، فكما أن الحال يجوز تقديمها على عاملها الفعل، فكذلك التمييز، وذكر أن هذا القياس يعضده السماع الذى أشرت اليه سابقا.

هذه حجة أبي حيان.

وقد ردّ ابن الفخار ما ذهب اليه أبو حيان بأنه لو كان تقديم التمييز جائزا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل، فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وان كان فعلا، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنّه من ضرائره وبالله التوفيق ".(٢)

فمذهب ابن الفخار أنه مهما تكثر الشواهد الشعرية على مسألة من المسائل ولو عضدها القياس فلا يخرجها عن الضرورة ما لم يكن هناك

---

(١) منهج السالك : ١/٢٢٨.

(٢) الشرح : ١٠٤٠.

سماع في السعة ، بل ان كثرة الشواهد الشعرية وحدها يؤكد أن تلك المسألة داخلة في باب الضرورة .

٣ - ومما يؤكد أن ابن الفخار قلل من الاستشهاد بالشعر؛ لأنه بابُ ضرورة ، أنه ذكر عن الأخفش أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها فيها معنى الفعل نحو : قائمٌ أخوك .

وحجة الأخفش في جواز الابتداء بالنكرة هنا ، أنها تجرى مجرى الفعل في عمله ، فينبغي أن تجرى مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به .

وقد ردّ ابن الفخار مذهب الأخفش بقوله : " وهذا قياس على حاله ان قواه سماع اختيار ". (١)

فهذا القياس عند ابن الفخار لا يعتد به إلاّ ان قواه السماع في السعة ، أي أنه لو قوى بسماع شعرى فلا عبرة بذلك السماع لأنّ الشعر باب ضرورة ، مما سبق يتضح أن ابن الفخار لا يرى اطلاق الاستشهاد بالشعر ما لم يعضده سماع في السعة وان قواه القياس . والله أعلم بالصواب .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ جميعها بالخزانة العامة بالرباط ، وقد اتخذت احداها أصلا ، ورمزت لها في هوامش التحقيق بالأصل ، ورمزت للثانية بحرف " ح " وللثالثة بحرف " ق " .

واليك وصف كلّ واحدة على حدة :

أولا : نسخة الأصل .

هذه النسخة من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٦٦٤ك ، ويعنون بحرف " ك " أنها كانت أصلا من نسخ مكتبة عبد الحي الكتاني ، وهذه النسخة تشتمل على خمس وأربعين وثلاثمائة صفحة ، وخطها مغربي واضح في مجمله ، غير أنها ليست بخط ناسخ واحد فالجزء الأول ، وهو الى نهاية صفحة ١٣٦ بخط مغاير لما يليه ، فما يليه من بداية صفحة ١٣٧ الى نهاية ٣٣٦ ، وبعده جزء ينتهي الى نهاية صفحة ٣٤٣ وبعده جزء آخر الى نهاية الكتاب .

أما الجزآن الأولان فبالصفحة تسعة وعشرون سطرا ، وبالسطر تسع عشره كلمة أو ثمان عشرة كلمة ، أما الجزء الثالث فأسطره مساوية لأسطر سابقيه الا أن كلماته أكثر منهما اذ يتراوح عدد كلمات السطر الواحد مابين سبع وعشرين كلمه وتسع وعشرين كلمه . أما الجزء الرابع وهو صفحة وثلث تقريبا فهو بخط دقيق وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٣٩ سطرا وعدد كلمات السطر الواحد ٢٣ كلمة .

وأوضح هذه الأجزاء هو الجزء الأول ، ثم يليه في الوضوح الثاني أمّا الثالث فبه كلمات كثيرة غير واضحة ، الا أنني استطعت قراءتها

بمساعدة النسختين الأخريين ،وكذلك الجزء الرابع .

ولهذه النسخة نهايتان الأولى كانت في صفحة ٣٤٢ ، فقد كتب ناسخها في الثلث الأخير من الصفحة على هيئة مثلث مقلوب " نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين... الى آخر ذلك . وامام تلك النهاية كتب بخط مغاير : " الفصل في النسب الى الأسماء المحكية " أول الصفحة اليسار بعد هذه الورقة ،ليتصل بقول المؤلف رحمه الله: « ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف » ثم أتى بما ذكر أنه سيأتي به على الصفة التي ذكرها وهو موافق لما في النسختين الأخريين ،وبعد ذلك انتهت هذه النسخة بقوله :

" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من تقييد على كتاب الجمل وصله الله . . . الى آخر ذلك ،وهذه هي النهاية الثانية التي أشرت اليها فيما سبق وهذه النسخة مقابلة على أصلها حيث نجد بهوامشها كلمة " بلغت " ويظهر أنها قوبلت على نسخة أخرى ،لأننا نجد أمام بعض كلماتها كلمات أخرى في هوامشها قد كتب عليها حرف " خ " ليدل بذلك على أن تلك الكلمات التي في الهوامش من نسخة أخرى . وليس على هذه النسخة تاريخ يدل على زمن نسخها ، وانما اعتمدت هذه النسخة أصلا لأنها اكمل النسخ على ما ستراه في وصف النسختين الأخريين .

ثانيا - نسخة "ح " .

هذه النسخة أيضا من نسخ الخزانة العامة بالرباط ورقمها : ٢٥ "ح " وهذا الحرف يدل على أنها كانت في الزاوية الحمزية ، وعدد

صفحاتها ثلاث عشرة وثلاث مائة صفحة وعدد أسطرها اثنان وثلاثون سطرا في كل سطر من ثمان عشرة كلمة الى عشرين في الغالب ، ويبدو أن هذه النسخة صورة أخرى من التأليف ، فانه يفوتها كثير من الفصول والمسائل التي تشتمل عليها نسخة الأصل ونسخة " ق " مع أن الناظر اليها مجردة عن شقيقتها لا يشعر باختلال في سياقها فيبدو أن ما زادت به الأصل و" ق " كانت تكملات لاحقة . وهذه النسخة خطها جميل وهي صحيحة في مجملها وليس بها زيادة كبيرة تفوق بها الأصل الا ما وقع في صفحة ٤٧٤ - ٤٧٦ فهذه الزيادة ساقطة من الأصل ، وهي مقابلة على أصلها وناسخها واحد وليس عليها تاريخ يدل على زمن نسخها ، ولا اسم يدل به على ناسخها .

ثالثا - نسخة " ق " .

هذه النسخة أيضا من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط ، ورقمها بها " ٣٠٤ ق " و" ق " هذا الحرف يدل به على أنها من مخطوطات الأوقاف ، وهذه النسخة ليست كاملة فالباقي منها كتب عليه " السفر الثاني من شرح جمل الزجاجي تأليف الاستاذ أبي عبدالله بن الفخار " .

وهذا المكتوب على غلافها بخط مغاير ، فقد سقطت فيما يبدو ورقة العنوان وبها الصفحة الأولى من هذا السفر ، ثم كتبت وألحقت بها الحاقا ، وتضم صفحة العنوان فهرسا بالأبواب التي يشتمل عليها هذا السفر ، وأولها باب التعجب وآخرها باب التصريف .

وخط هذه النسخة مغربي ليس بجميل ، وعدد صفحاتها اثنتان وثلاثمائة صفحة ، وعدد أسطر الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا ،

وبالسطر الواحد ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، وهي صحيحة في جملتها ، وتزيد عن النسختين الأخريين بباب في التصريف عنوانه فيها " باب منه آخر " وكتب عقيب هذا الباب : تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبدالله محمد بن الفخار .. الى آخر ذلك .

وقد كتبت هذه النسخة على يد : عبد الرحمن ... السبتي .

وقوبلت على أصلها وفرغ من مقابلتها بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . وبنهايتها كتب بيت شعروهو

لكلّ داءٍ دواءٌ يُسْتَطَبُّ به ‌ ‌ ‌ ‌ إلاّ الحماقة والطاعون والهرم

وبعده فائدة وهي : فرغ ربك من اربع : خَلْقٌ وخُلُقٌ ورزق واجل تعالى أن يتصف بهذه الأربع .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أن لهذا الكتاب نسخة أخرى ذكرها بروكلمان ، وهذه النسخة في مدينة غرناطة ، وقد وصلت الى غرناطة طلبا لتلك النسخة أولسواها مما قد يكون في فهارس خزائن الكتب باسبانيا أوالمغرب ، وبعد وصولي الى غرناطة ذهبت الى مدرسة الدراسات الشرقية بحي البيازين في جبل يناوح قصور الحمراء من الجهة الشمالية فيما أظن ، ثم اطلعت على فهرس المكتبة التي بها شرح " ابن الفخار " فوجدته واحدا من ستة عشر كتابا تقبع في تلك الخزانة ، وبعدها اتجهت الى الخزانة المذكورة في رأس ذلك الجبل وتسمى " أباديا " وحاولت بترجمان أن أحصل على صورة لهذا الكتاب ، الا أن خازن المكتبة لم يمكنا من لقائه ، واعتذر لهيئة القساوسة في غرناطة بأن المكتبة في حالة ترميم ، والكتب مخزونة في صناديق لا يمكن مطالعتها ، فرجعت من ذلك بخفي حنين .

فهرس موضوعات القسم الأول (الدراسة)

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول : ابن الفخار وآراؤه	٢ - ١١٦
عصره	٣
اسمه ونسبه وشهرته وكنيته	٦
صفات ابن الفخار والثناء عليه	٧
حياته وتنقلاته	١٠
ثقافته	١٣
مؤلفاته	٢٠
شيوخه	٢١
تلاميذه	٢٥
وفاته	٣٥
من يعرف بابن الفخار	٣٧
آراؤه	٤٠
الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل	١١٧ - ١٥٠
توثيق نسبة الكتاب	١١٨
منهج ابن الفخار في شرح الجمل	١٢٠
المقارنة بين شرحين من شروح الجمل	١٢٧
مصادره	١٣٥
شواهده	١٤١
وصف نسخ الكتاب	١٤٧